



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (Sudan)
www.fibsudan.com
نحن الرواد

العال و الإقتصاد

مصرف إسلامي الوجهة سوداني السمات يلتزم الجودة و الإمتياز في أعماله إسعاداً
للعلاء ثقة في الموردين تنمية للمجتمع عناية بالعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين

مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني
العدد ٦٢ ديسمبر ٢٠٠٩ م

إجازة موازنة البنك للعام ٢٠١٠ م .

البنك يصنف الأول على كل المصارف العربية
من حيث العائد على متوسط حقوق المساهمين .

الشيخ الأستاذ / على عبدالله يعقوب
في ضيافة العال و الإقتصاد





مدينة الخرطوم :

١. شارع علي عبد اللطيف - عمارة الفيحاء جنوب السفارة الأمريكية
 ٢. شارع علي عبد اللطيف - عمارة الفيحاء جنوب السفارة الأمريكية- المدخل الجنوبي
 ٣. شارع الجامعة - شرق كلية الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم- المدخل الشمالي (١)
 ٤. شارع الجامعة - شرق كلية الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم- (٢)
 ٥. سوق السجانة - شارع النص - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني
 ٦. جنوب حديقة القرشي - جوار صيدلية كوينز
 ٧. الخرطوم غرب - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الجناح الغربي - جوار البوابة الشمالية
 ٨. شارع الغابة - جوار فرع المنطقة الصناعية بنك فيصل الإسلامي السوداني
 ٩. المقرن - مباني رئاسة الصندوق القومي للمعاشات - جوار جامعة النيلين
 ١٠. الرياض - شارع المشتل - جوار صيدلية كوينز
 ١١. بري - شارع العرض - جوار رئاسة المباحث والأدلة الجنائية
 ١٢. جنوب حديقة اشراقة التجاني يوسف بشير مدخل سوق الخرطوم (٢) الشمالي
 ١٣. المنشية - شارع الشهيد محمود محمد شريف - قبل مدخل كبري المنشية ١
 ١٤. المنشية - شارع الشهيد محمود محمد شريف - قبل مدخل كبري المنشية ٢
 ١٥. رئاسة الهيئة القومية للكهرباء
 ١٦. وزارة المالية والاقتصاد الوطني الجانب الغربي مبني المؤسسات شارع الخليفة عبد الله
 ١٧. اركويت - شمال مركز شرطة القسم الشرقي - جوار مجمع الخبر الإسلامي
 ١٨. شارع القصر جامعة الخرطوم مجمع العلوم الطبية كلية الصيدلة
 ١٩. شارع السيد عبد الرحمن فندق البحرين العالمي
 ٢٠. العمارات شارع ١٥ أمام طلعة النيل للبترو
 ٢١. رئاسة الشرطة ، شارع الطيار مراد (النيل) ، شمال الإدارة العامة للجوازات والهجرة الرئاسة
 ٢٢. الخرطوم جنوب الهيئة العامة للإمدادات الطبية ادارة المبيعات شارع الحرية
 - غرب قسم شرطة الأوسط
 ٢٣. جبرة - طلعة النيل - جوار جامع بلال .
 ٢٤. أكاديمية الشرطة - شارع الصحافة زلط - غرب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الجناح الجنوبي
 ٢٥. مبني وزارة الطاقة والتعدين - شارع النيل - شرق القميسون الطبي
 ٢٦. رئاسة الخطوط الجوية السودانية - شارع عبيد ختم
 ٢٧. معاشات ولاية الخرطوم تقاطع شارع الجمهورية والمك نمر جوار وكالة تباشير للسفر والسياحة
 ٢٨. جامعة الرباط الوطني شمال مستشفى ساهرون
 ٢٩. جامعة أفريقيا العالمية - جنوب تقاطع شرعي ود مدني وعبيد ختم
 ٣٠. مستشفى مكة التخصصي لطب العيون - الرياض
 ٣١. مستشفى الأسنان التعليمي السور الخارجي شارع القيادة العامة
 ٣٢. صيدلية لنا عمارة ياسر عبد المنعم تقاطع شرعي سنكات وصالح باشا شرق برج سودا
 ٣٣. وزارة التربية والتعليم حوش النقاية الركن الجنوبي الشرقي يفتح علي حداثك السلام
 ٣٤. الإدارة العامة للجمارك - الرئاسة - الخرطوم غرب
 ٣٦. الإدارة العامة للجمارك - رئاسة جمارك مطار الخرطوم- مطار الخرطوم
 ٣٧. السوق الشعبي الخرطوم - فرع السوق الشعبي الخرطوم
 ٣٨. برج الفاتح - المركز التجاري (١) .
 ٣٩. برج الفاتح - المركز التجاري (٢) .
 ٤٠. الخرطوم ٢ شارع افريقيا العالمية جوار مطعم الساحة.
 ٤١. مبنى شركة كنار للإتصالات شارع افريقيا.
- ### مدينة امدرمان :
١. المحطة الوسطى امدرمان - شارع العنقريه - عمارة مركز بدر التجاري
 ٢. الثورة شارع النص - جوار جامعة امدرمان الإسلامية بنات
 ٣. قصر الشباب و الأطفال - غرب المجلس الوطني.
 ٤. شارع العرضة - شمال مجلس بلدية امدرمان - جوار مباني الصندوق القومي للمعاشات
 ٥. الفتيحاب - جوار صيدلية محمد سعيد - بداية شارع كبري امدرمان الجديد
 ٦. العرضة - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني - جنوب إستاد الهلال
 ٧. شارع الوادي جامعة الخرطوم كلية التربية شمال
 ٨. بوابة عبد القيوم جامعة الخرطوم كلية التربية جنوب
 ٩. شارع الأربعين مدخل الجوازات أبو كدوك
 ١٠. مبنى الإذاعة السودانية
- ### مدينة الخرطوم بحري :
١. شارع المعونة - جنوب سوق سعد قشرة - فرع البنك.
 ٢. المنطقة الصناعية - شارع الصناعات - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني
 ٣. شمبات - جوار جامعة الخرطوم كلية الزراعة شمبات
 ٤. شارع المعونة - المؤسسة - جوار صيدلية كوينز
 ٥. شرق النيل - حلة كوكو - جوار جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية البيطرة
 ٦. شارع المعونة - شمبات جنوب - شمال مقسم سودا
 ٧. شارع السيد علي الميرغني شرق قبة الشيخ خوجلي أمام صيدلية الميرغنية
 ٨. قري - مكتب صرف بنك فيصل - شرق إدارة الجمارك السودانية - جوار الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.
 ٩. حي المغتربين - شارع الإنقاذ.
 ١٠. شارع حلة كوكو - طلعة cnpc
- ### مدن الولايات :
١. مدينة بورتسودان - رئاسة جامعة البحر الأحمر - شرق البوابة الرئيسية - جنوب مكاتب إبروست للطيران .
 ٢. مدينة بورتسودان - الجمارك.
 ٣. مدينة كسلا - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني - شمال غرب فندق إفريقيا
 ٤. مدينة القضايف - عمارة بنك فيصل الإسلامي الركن الشمالي الشرقي - غرب مبنى البريد والبرق
 ٥. مدينة ود مدني - شارع اتجاه واحد - عمارة بنك فيصل الإسلامي السوداني - شمال مسجد الصائم
 ٦. مدينة عطبرة - السوق الكبير - مبنى بنك فيصل الإسلامي السوداني
 ٧. مدينة كوستي - شارع الدويم - السوق الكبير - مبنى بنك فيصل الإسلامي السوداني - شمال بنك السودان
 ٨. مدينة الأبيض - السور الشرقي لمبنى محلية شيكان - غرب مبنى البوستة سابقاً

المراسلون



١. البنك البريطاني العربي التجاري
٢. البنك الأهلي التجاري جده
٣. بنك الرياض
٤. بنك سبأ الإسلامي - صنعاء
٥. مصرف قطر الإسلامي
٦. بنك البحرين الشامل
٧. المؤسسة العربية المصرفية / البحرين
٨. الشركة العربية للاستثمار / البحرين
٩. المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية / أبوظبي
١٠. مصرف أبوظبي الإسلامي
١١. بنك المشرق دبي
١٢. بيت التمويل الكويتي
١٣. بنك صادرات إيران
١٤. بنك فيصل الإسلامي المصري
١٥. بنك اليمن صنعاء
١٦. بنك مسقط / سلطنة عمان
١٧. بنك بيروت/ لبنان
١٨. بنك (UBAE) - روما
١٩. المصرف التجاري فرانكفورت
٢٠. البنك الفرنسي - بيروت
٢١. بنك الراجحي - الرياض
٢٢. بنك بيبلس بيروت
٢٣. بنك التجارة والاستثمار (BCP) - جنيف
٢٤. إدارة المعلومات المالية المصرفية مالطا (FIM)
٢٥. بنك البركة الإسلامي - البحرين
٢٦. بنك الصرافة الكوري سيول
٢٧. البنك الأهلي الباكستاني - لندن .
٢٨. بنك فيصل الخاص - سويسرا
٢٩. بنك شمال إفريقيا التجاري - بيروت

المحتويات

أنشطة وأخبار



صيرفة إسلامية



إقتصادية مصرفية



تقنيات مصرفية



عرض الكتاب



رؤية قانونية



المؤشرات



الواحة



إشراف

د. أحمد الصديق جبريل

هيئة التحرير

محمد الطاهر الطيب
الهادي خالد إسماعيل
مهند مبارك العجب
إسماعيل إبراهيم محمد
عبد الله موسى علقم
محمد حافظ مبارك

عنوان المجلة الإلكتروني

magazine@fibsudan.com

الإخراج الفني



٨٣٧٤٧٦٥١ - ٨٣٧٤٧٦٥٢

هواتف خدمة العملاء بالبانك

١- البانك : ٠١٢٣٠٠٢٠٢٤
٢- محمول القيود القومي: ٨٣٧٤٩٥٧٣

فروع البانك العامة: ولاية الخرطوم

الفيحاء ٨٣ / ٧٧٣٥٦٦
الحطة الوسطي الخرطوم ٨٣ / ٧٨١٧١٧
جامعة الخرطوم ٨٣ / ٧٧٤٤٧٩
السوق العربي الخرطوم ٨٣ / ٧٧٤٦٠٣
السجانة ٨٣ / ٤٦٧٧٥٧
السوق الشعبي الخرطوم ٨٣ / ٤٧٥٦٥٦
المنطقة لصناعية خرطوم ٨٣ / ٤٧١٨٩٥
السوق المحلي ٨٣ / ٤٢٥٨٢٧
سعد قشيرة ٨٥ / ٣٣١٩١٠
حلة كوكو ٨٥ / ٣٨٠١٥٥
المنطقة الصناعية بحري ٨٥ / ٣٣٠٤١١
الحطة الوسطي أم درمان ٠١٢٠٨٩٧٣٤
السوق الشعبي أم درمان ٨٧ / ٥٥٣٥١٨
سوق ليبيا ٨٧ / ٥٩١٦٣١
الإسلامية الثورة ٨٧ / ٤٣١٩٧٧
الإسلامية العرضة ٨٧ / ٥٥٥٣٤٥
الإسلامية الفتيحاب ٠١٥٥١٩٥٤٥٠
المنطقة الحرة قري ٧٥٧ - ٨٣ / ٧٤١٣٢٦
برج الفاخ الإلكتروني ٧٥٨ - ٨ / ٧٤١٣٢٦

الولايات الاخرى

بور تسودان ٠٣١١٨٢٤٦٩٥
القضارف ٤٤١ / ٨٤٣٥٠٣
كسلا ٠٤١١ / ٨٢٢٠٥٠
كوستي ٠٥٧١ / ٨٢٢٧١١
مدني ٠٥١١ / ٨٤٣١٥١
عطبرة ٠٢١١٨٢٢٣٦١
الأبيض ٠٦١١ / ٨٢٣١٢٥
الفاشر ٠٧٣١ / ٨٤٢٢٣٨
نيالا ٠٧١١ / ٨٣٢٠١٣

كلمة العدد



بين أيديكم العدد الجديد (١٢) من مجلة المال والاقتصاد والبنك يحتفل بتصنيفه الأول على كل المصارف العربية من حيث العائد على متوسط حقوق المساهمين. هذا التصنيف جعل هذا العدد حافلا بالمساهمات الفكرية العلمية ومركزة على الأبعاد الأخرى للاقتصاد في محتواها وقراءة حالة ما بعد الأزمة المالية العالمية من الواقع المحلي ومتغيراته هذا بجانب الأبواب الثابتة للمجلة..

عملائنا الكرام

المال والاقتصاد ومنذ نشأتها فتحت أبوابها أمام كل الآراء والمساهمات المختلفة التي لا تحيد بطبيعة الحال عن محور المجلة وعن الهدف الذي لأجله تصدر. مزكية حضورها الدوري بالإضافة القيمة وفي عددها الجديد هذا كما في الأعداد السابقة. إضافة إلى كونها رسخت حضورها كرافد عميق للبحوث والدراسات العلمية في المؤسسات المختلفة ومكتبات الجامعات السودانية داخل وخارج ولاية الخرطوم. مؤكدين أن حضور المجلة ليس من باب تحقيق التراكم الكمي أو قراءة المشهد الاقتصادي المجتمعي فحسب، بل كمعبر وإضافة نوعية تضاف إلى جملة المنابر الأخرى. ولا أدل على ذلك من نوعية المساهمات المنشورة في عددها الجديد على سبيل المثال مساهمات الخبير والاقتصادي المعروف عبدالرحيم حمدي والدكتور عز الدين كامل والدكتور سراج الدين عثمان..

القراء الأعزاء..

نؤكد لكم بأننا عازمون على تقديم كل جديد من خدمات وموضوعات للدفع بمسيرتنا دائماً نحو الأمام ونحن بانتظار أن نسمع منكم (ماذا تريدون متاً؟ وماذا علينا أن نفعل من أجلكم ومن أجل المستقبل) عبر بريدنا الإلكتروني Magazine@fibsudan.com. لنبدأ عاماً جديداً وعهداً جديداً كله خير ونضوج إن شاء الله فلتكن لنا همة جديدة مع بداية هذا العام للعمل على ذلك..



عنوان البانك الرئيسي

مركز الفيحاء التجاري - شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان

ص. ب. 10143 الخرطوم / تليكس : 22519 - 22163

فاكس : 771714 - 183 780193 +249 هاتف : 741326 - 777081 - 775087 - 249 183 778727

إسوفت : FISBSDKH / بريد إلكتروني : fibsudan@fibsudan.com الموقع : www.fibsudan.com

البنك الأول على كل المصارف العربية

من حيث العائد على

متوسط حقوق المساهمين

البنك الاول على كل المصارف العربية										الرتبة حسب حقوق المساهمين	
متوسط العائد على الموجودات R.O.A.A 2008						متوسط الربح قبل الضريبة R.O.E 2008		Assets 2008		Shareholders Equity 2008	
الرتبة		النسبة		الرتبة		النسبة		القيمة		القيمة	
Rank	%	Rank	%	Rank	Ch	Million	Rank	Ch	Million	Rank	Ch
17	3.49	1	36.05	108	31.22	20.673	135	50.29	710.695	21.54	62.913
السودان Faisal Islamic Bank of Sudan										146	150

المصدر: البيانات المالية للمصارف العربية للسنوات المالية 2007-2008



سمو الأمير / محمد الفيصل آل سعود
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ / على عمر إبراهيم فرح
المدير العام

رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي ضربت أرجاء واسعة من الكرة الأرضية . توالى إنجازات البنك وجاوزت محيطه المحلي إلى المحيط الإقليمي ، حيث تم تصنيف بنك فيصل الإسلامي السوداني الأول على أفضل ١٥٠ مصرفاً في الوطن العربي من حيث العائد على متوسط حقوق المساهمين ، تم توثيق هذا الإنجاز في التصنيف السنوي الذي تعدّه مجموعة الإقتصاد والأعمال في بيروت ، وتم نشره في مجلة الإقتصاد والأعمال العدد الخاص أكتوبر ٢٠٠٩م التابعة للمجموعة.

كما حقق البنك مراكزاً متقدمة في المؤشرات التي تم بموجبها تصنيف المصارف العربية . حيث جاء ترتيب البنك في المركز الأول من بين أول ١٥٠ مصرف عربي من حيث العائد على متوسط حقوق المساهمين بنسبة ٣٦٪ . كما جاء ترتيب البنك في الدرجة ١٧ من بين أول ١٥٠ مصرف عربي من حيث العائد على متوسط الموجودات بنسبة بلغت ٣,٥٪ . كذلك أظهر التصنيف تحقيق البنك للمرتبة ١٠٨ من بين أول ١٥٠ مصرفاً عربياً وفقاً لإجمالي الأرباح حيث بلغت أرباحه ٢٠,٦٧ مليون دولار . أما من حيث إجمالي الموجودات فقد جاء ترتيب البنك في الدرجة ١٣٥ بنسبة نمو بلغت ٥٠,٢٩٪ من بين أفضل ١٥٠ مصرفاً عربياً . وجاء ترتيب البنك في المركز ١٥٠ فيما يتعلق بجانب إجمالي حقوق المساهمين مما يعد حافزاً لتسريع عملية الزيادة في رأس مال البنك لتحقيق درجات أعلى في التصنيف.

هذا التطور الكبير في أداء البنك لم يكن وليد صدفة ، وإنما جاء وفق خطة إستراتيجية واضحة المعالم ، استوعبت كافة المتغيرات المحلية والعالمية ، وساهمت فيها كل المستويات الإدارية والعاملين بالبنك ، وإعتمدت أحدث نظم العمل والتقنيات المصرفية الحديثة والتدريب عليها ، فضلاً عن التأهيل الحديث لأصول البنك وراثته وفروعه.

إن هذا الإنجاز الذي حققه يعد دافعاً للجميع لبذل المزيد من الجهد وتطوير الأداء

مجلس الإدارة يجيز موازنة العام
٢٠١٠م

أجاز مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني في إجتماعه الدوري بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل آل سعود نائب رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بمباني رئاسة البنك بمركز الفيحاء التجاري وذلك في يوم الخميس الموافق الرابع والعشرين من ديسمبر من العام ٢٠٠٩م الموافق السابع من محرم من العام ١٤٣١هـ.

وصرح الأستاذ / علي عمر إبراهيم فرح المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني أن موازنة العام ٢٠١٠م موازنة طموحة تحقق الكثير من المكاسب للمساهمين وأصحاب الودائع والعاملين وذلك بالرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي، إلا أن البنك بحمد الله تعالى تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية بسلام وذلك بفضل الله. وبفضل التخطيط الاستراتيجي المحكم والتطور الكبير في حجم الموارد والانتشار الواسع لخدمات البنك.



خدمات مصرفية جديدة في بنك فيصل الإسلامي السوداني

التزاماً بالجودة والأداء والسرعة في أعماله .. وإسعاداً لعملائه الكرام .. أطلق بنك فيصل الإسلامي السوداني خدمة مصرفية جديدة تعد مناسبة يتقدم بها البنك لعملائه الكرام بأن يتيح لهم إمكانية التحويل الفوري والاستلام للأموال من الدول العربية وعدد من الدول الأوروبية ودول شرق آسيا. وذلك بعد انضمام بنك فيصل الإسلامي السوداني إلى شبكة مراسلي (INSTANT CASH) التابعة لصرافة (WALL STREET) بالأمارات العربية المتحدة.. وتهدف هذه الاتفاقية والتي شملت ٥٧ دولة حول العالم إلى توفير وتسهيل إجراءات التحويلات الفورية بأقل تكلفة ممكنة وذلك بالاتصال الفوري على عنوان العميل وإخطاره بالتحويل في لحظة وصوله وتم توفير هذه الخدمة في عدد من فروع البنك داخل ولاية الخرطوم بجانب عملاء البنك في كل من مدن ود مدني وبور تسودان..

مشاركة بنك فيصل الإسلامي السوداني في المؤتمر العربي للتنمية العقارية والعمرائية



ومشاركة الرأي بين صانعي القرار والمتعاملين في صناعة العقارات من كافة أنحاء العالم العربي هذا بالإضافة إلى طرح أشكالا جديدة من الشراكة الفاعلة التي تلتجها المنطقة العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية بهدف إحداث التغيير الإيجابي في قطاع العقارات في المنطقة العربية.. وأضاف بأن المؤتمر قدم عدة أوراق علمية وعملية سلطت الضوء على التجارب الناجحة لتقييمها وتحقيق الفائدة منها للمشاركين من كل الدول العربية..

الأستاذ / علي يوسف بابكر مدير إدارة المباني والمنشآت ببنك فيصل الإسلامي السوداني ذكر بأن المؤتمر ناقش عدة محاور حول الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على القطاع العقاري في العالم العربي كما ناقش قضايا التنبؤات الاقتصادية للأسواق العالمية الرئيسية في الأجل القصير والطويل و التحليل المقارن للمعايير المتبعة عالميا في مجال التقييم العقاري بالإضافة إلى عقده لورش عمل مصاحبة للمؤتمر.. وأشار سيادته إلى أن المؤتمر أتاح فرصاً كبيرة للمشاركين للإطلاع على التغيرات الجذرية التي حدثت بالسوق العقاري والتعرف على احتمالات التحسن في هذه الأسواق على المدى القصير والطويل..

من أجل تحقيق التفاعل والتواصل بين المستثمرين والمنظمات والهيئات الحكومية العربية المعنية بتطوير وتصميم وإنشاء المشاريع العقارية شارك الأستاذ/ الباقر احمد النوري مساعد المدير العام للنقد الأجنبي و العلاقات الخارجية وقطاع المؤسسات و الشركات الكبرى و الفرع الرئيسي والأستاذ علي يوسف بابكر مدير إدارة المباني والمنشآت ببنك فيصل الإسلامي السوداني في المؤتمر العربي الثاني للتنمية العقارية والعمرائية والذي عقد بمدينة دبي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م تحت عنوان (الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على قطاع العقارات في العالم العربي)..

وقد ناقش المؤتمر كل ما يتعلق بقضايا التقييم العقاري في المنطقة العربية وجرى إطلاق المؤسسة العربية للتأمين العقاري على هامش انعقاد المؤتمر بمبادرة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومؤسسة التنظيم العقاري في دبي الذراع التنظيمي لدائرة الأراضي والأموال..

الأستاذ/ الباقر النوري ذكر بأن المؤتمر يعد بداية تعاون مشترك مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في المؤتمرات والتجمعات العقارية إلى جانب العمل على رفع مستوى الحرفية في القطاع العقاري العربي

احتفالات المصارف باليوم القومي للتقنية المصرفية



نظم اتحاد المصارف السوداني دائرة التطوير والتقنية احتفالاً بيوم التقنية القومي بالتعاون مع بنك السودان المركزي، وهدف الاحتفال إلى الاهتمام بالتقنيات المصرفية، وتنفيذ مشروع التقنية المصرفية والذي من شأنه القيام بالعمليات المصرفية في وقت وجيز وبدقه فائقة تسهم كثيراً في تجويد الأداء صوناً للنظام الاقتصادي ودعماً لمسيرة التنمية التي تشهدها البلاد..

حققناه ونعمل من أجل مزيد من النجاحات وتجويد الأداء.. الدكتور عز الدين كامل المدير العام للهيئة القومية للاتصالات قدم محاضرة حول مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني بالسودان مطالباً بضرورة تعديل قانون بنك السودان ليتماشى مع التطور التقني وينظم عمل الجهات التي تقدم خدمات الدفع وإصدار النقود الإلكترونية.. وفي ختام الحفل تم تقديم فقره لتكريم كل من الدكتور صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان والدكتور عز الدين كامل مدير الهيئة القومية للاتصالات لما بذلوه من جهود في سبيل تحقيق مشروعات التقنية المصرفية بالبلاد كما تم الإعلان عن جائزة كأس محافظ بنك السودان المركزي للتقنية المصرفية والتي سوف تقدم لأفضل بنك في مجال التقنية المصرفية بجانب جائزة اتحاد المصارف للبطاقة الأكثر استخداماً في الصراف الآلي وفي نقاط البيع..

شرف الاحتفال بالحضور والرعاية السيد الدكتور صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان السيد/ عبد الله نقد الله أحميدي ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف السوداني والأمين العام للمجلس الأستاذ/ مجذوب جلي محمد والأستاذ/ علي عمر إبراهيم فرح مدير عام بنك فيصل الإسلامي السوداني وعدد من مدراء عموم المصارف و القيادات التنفيذية ومدراء الإدارات بالمصارف ..

هذا وقد خاطب الحفل السيد محافظ بنك السودان بقوله أن السودان يخطو بثبات في مجالات التقنية المصرفية محتلاً بها المراكز المتقدمة من بين الدول العربية والإفريقية وكشف سيادته عن نية البنك المركزي التحضير لمشروع التسويات الآنية للشيكات وذلك بجعل سقوفات محدده لتحرير الشيكات والمدفوعات بجانب العمل على تطوير الإطار القانوني ليعطى حماية معقولة مضيماً بأن علينا أن لا نركن إلى ما



تهاني العيد والعام الجديد

تلقى السيد/ علي عمر إبراهيم فرح المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني التهاني بمناسبة عيد الأضحى المبارك من العاملين بالبنك و بمناسبة إستقبال العام الجديد تقدمهم السيد/ أحمد عثمان تاج الدين نائب المدير العام والسادة مساعدي المدير العام و السادة مدراء الإدارات والفروع والأخوة الموظفين والعمال .

هذا وقد عبر سيادته خلال لقائه بالعاملين عن خالص تهانيه وأطيب تمنياته بمناسبة عيد الأضحى المبارك سائلاً المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة السعيدة على الأمتين العربية والإسلامية بوافر الخير واليمن والبركات مثمناً هذه السنة الحسنة التي تجسد عمق العلاقات بين العاملين بالبنك. متمنيا استمرار هذا التواصل الأخوي بما يحقق كل ما يتطلعون إليه من رفعة ورقي وازدهار في ظل النجاحات التي حققت بفضل هذه الأواصر الطيبة.

لقاء مع الأستاذ علي عبد الله يعقوب عضو مجلس الإدارة - بنك فيصل الإسلامي السوداني



أجرى اللقاء : الأستاذ / الهادي خالد إسماعيل
إدارة البحوث الاقتصادية

نشأ وترعرع بقرية الفشاشوية بالنيل الأبيض في أسرة اتقدت فيها تقابة القرآن الكريم وحفظ جزءاً من القرآن الكريم في خلوة الفكي عبد الماجد ، وعندما فتحت أول مدرسة صغرى بقرى شمال كوستي كانت بالفشاشوية (وهي القرية التي عبر إليها الإمام المهدي بالمراكب من الجزيرة أبا في طريقه إلى كردفان عندما حاصره الإنجليز) وسميت بالمدرسة الصغرى لأن مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بها يتم تعليم القرآن الكريم والكتابة والحساب ، ثم هاجر مع أخيه لأبيه العالم أحمد إلى أم درمان والتحق بالمعهد العلمي بأم درمان ومكث عاماً واحداً وأكمل السنة الأولى بالقسم الابتدائي ثم رجع إلى القرية في الإجازة ومنعه والده من الرجوع لإكمال دراسته لأن والده كان يحتاج إليه في إدارة دكانه ومزرعته المطرية وكان عمره آنذاك لا يتعدى عشر سنوات ، إلا أن الحنين عاوده إلى إكمال دراسته بالمعهد العلمي أو بالأزهر الشريف وبعد أربع أو خمس سنوات بدأت فكرة الهروب أو التمرد على حياة القرية تملأ وجدانه وفكره ، وشاور والدته وشجعته على ذلك بسبب رؤية منامية رأتها له وهو في بطنها جنيناً يتحرك (رأت كما ذكرت سيخرج من بطنها طائراً أبيض اللون ويحلق في الفضاء وقالت لأهلها عندما وضعت له سبع شهور أنه سيكون له شأن) علماً بأنه الخامس من أحد عشرة من الأخوة والأخوات ، ثم قرر الهجرة إلى المعهد العلمي مرة أخرى وأعد العدة للرحيل إلى كوستي ببابور البحر (النقل النهري) وكان البابوري يأتي كل أسبوعين مرة ، وفي أحد الأمسيات حزم أمره وحضر متاعه وأخذ معه ٢٥ جنيه سوداني وقتها...

إلى الأزهر الشريف ، وأخبر المكاشفي بأنه لا يملك حق السفر إلى مصر وهو لم يخبر والده بالسفر . فمكث مع المكاشفي ثلاثة أيام حسب رغبة الشيخ المكاشفي وبعده ودعه ودعا له بالبركة والتوفيق . وتابعته بركة الشيخ المكاشفي إلى أم درمان ثم إلى الأزهر الشريف (والحديث مع الشيخ المكاشفي يحتاج إلى كتاب) وعندما ذهب إلى مصر التحق بمعهد القاهرة الديني القسم الابتدائي أو ما يعادل أولى ثانوي وكان وقتها شيخ المعهد الشيخ أحمد حسن الباقوري المشهور .

وعندما حضر البابور مساءً ودع والدته وهي تبكي في صمت وهو يبكي في صمت ودعت له بالتوفيق ثم قرر العبور إلى كوستي . وفي كوستي أستقل القطار إلى مدني وكانت آخر محطة له ، وأراد من مدني أن يستقل البصات إلى الخرطوم ومن غريب الصدف وعلى غير ميعاد نزل من المحطة متجهاً إلى موقف البصات جاء بص يدعو الركاب إلى الشكينية والمكاشفي أبو عمر وطلب من البص التوقف وذهب إلى الشكينية وكان وقتها الشيخ عبد الباقي المكاشفي المعروف شيخ الشكينية ووصل إليه وطلب منه أن يدعو له بالتوفيق وأن يمكنه الله من الذهاب

عن كل ما سألناه عنه فكان الحديث معه ذو شجون منذ نشأته وحتى موعد هذا اللقاء فغاص بنا في الحديث عن حياته العلمية والعملية والأسرية فكان حديثه تاريخاً يستحق التوثيق ولكننا في هذا العدد اختصرنا أسئلتنا في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية ، وأول ما سألناه عن :

المصارف الإسلامية النشأة والتطور (العالم، السودان)

هذه النقطة يجهلها الناس وقبل ٣٠ سنة التقيت بالأمير محمد الفيصل في السعودية وكان حينها يؤسس في بنك فيصل الإسلامي في مصر . وقلت له نحن نريد بنك إسلامي في السودان فقال كيف ذلك ؟ ولكنني ألححت عليه . وقال لي مادام كذلك اذهب وحدث مع الحكومة السودانية بهذا الأمر وقتها كان الرئيس هو المرحوم جعفر نميري . ذهبت بعدها إلى الرئيس نميري وقلت له أن الأمير يحملني إليك رسالة شفوية . يريد أن ينشئ بنك إسلامي في السودان وقال لي على التوافق ، ووجه بهاء الدين احمد إدريس بالرد عليه بخطاب جاء فيه (صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود / حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - حمل إلينا الأخ / علي عبدالله يعقوب رسالتكم الشفوية لقيام بنك إسلامي بالسودان ولقد وافقنا من حيث المبدأ لحين إحضار دراسة الجدوى . (جعفر نميري)

حملت الرسالة وذهبت بها إلى الأمير محمد الفيصل . تعجب الأمير محمد الفيصل عندما جاءه الرد بالموافقة بهذه السرعة . بعد فترة أوفد معي الأمير محمد الفيصل خبير اقتصادي وهو الدكتور أحمد النجار وذهبت معه إلى الرئيس نميري وكان المستشار الصحفي للرئيس وقتها عمل معه تحقيق نشر في الصحف بخصوص إنشاء مصرف إسلامي . وقمت بدعوة مؤسسين سودانيين . ودعا سمو الأمير مؤسسين سعوديين ووافق على ألا يزيد عددهم عن ٢٥ وكان من بين السعوديين سمو الأمير سعود بن فهد والشيخ صالح كامل والسيد عادل عزام ومن السودانيين الشيخ عبد الباسط والشيخ الصاوي عثمان وبعدها ذهبنا إلى بور تسودان مع الأمير محمد الفيصل . والتقينا بالمرحوم موسى حسين ضرار الذي دعا ٢٥ شخص من بور



يتوسط الصورة سمو الأمير / محمد الفيصل وعلى يساره الشيخ / علي عبدالله يعقوب في أول زيارة للأمير للسودان في العام ١٩٦٧ م

تسودان من بينهم [عبد السلام الخبير] وفي النهاية وصل عدد المؤسسين إلى خمسين مساهماً من السودان وكان ذلك في عام ١٩٧٦م بعدها عملنا أول لقاء في قاعة الصداقة وكان رئيس مجلس الشعب حينها المرحوم / الرشيد الطاهر بكر . ثم دعينا نخبة من الصالحين مثل الشيخ الفاضل قريب الله والشيخ يوسف دعوناهم لمباركة قيام البنك واختارنا عدداً من التجار بعدها جاءت

وفي مصر تفتحت آفاقه على المعرفة بجانب الدراسة في الأزهر كان تواقاً إلى الزيادة وكان من تلاميذ عباس العقاد وكان يحضر محاضرات الأستاذ طه حسين في قاعة يورت التذكارية وجمعية الشبان المسيحيين وكان رئيسها مكرم عبيد والشبان المسلمين وكان رئيس الدار السيد صالح حرب وفي هذه الدار قتل الشهيد حسن البنا .

وكانت مصر وقتها تعج بالعمل السياسي . حزب الوفد بقيادة النحاس باشا وحزب السعديين الذي أنشاه سعد زغلول وندوة الاثنين التي يقمها إحسان عبد القدوس في دار روز اليوسف . وفي هذا الخضم من الزخم السياسي التحق بجماعة الأخوان المسلمين فكانت الإشعاع الذي ملأ عليه كيانه وكانت هذه الدعوة جذبت أغلب الشباب وقتها والتي تعمل على قيام دولة إسلامية . ومن هنا بدأت كراهيته ومقته للشيوخ ودعاة الإلحاد والفجور . ثم بعد أن أكمل تعليمه الجامعي في العام ١٩٥٩م وبعد أن حصل على الشهادة العالمية عاد إلى السودان وكله أمل أن تقام في السودان الدولة الإسلامية المعاصرة على نط دولة الخلفاء الراشدين . وكان السودان وقتها محكوماً عسكرياً (حكم عبود) وكل الأحزاب السياسية حلت في ذلك الوقت ولكن النشاط الإسلامي لم يتوقف . عمل معلماً بالأحفاد وكان يمارس الدعوة دعوة الأخوان المسلمين وسط الطلبة ثم أنشأ نادياً في أم درمان أسماه نادي أم درمان الثقافي فكان النادي الوحيد في ذلك الوقت الذي يعمل في مجال الثقافة وتقديم المحاضرات الثقافية والفنية والرياضية وكان انفتاحاً على المجتمع لأول مرة يقدم الكابلي محاضرة في النادي وعبد الله الطيب كذلك وبعض الدكاترة المصريين في الجامعات كما قدم اللاعب المشهور صديق منزل محاضرة عن فن

الكرة وأقام مهرجان للشاعر التجاني يوسف بشير أشرت فيه عدد من الكتاب منهم عبد الله الشيخ البشير وفاروق الطيب وصالح احمد إبراهيم وعندما جاءت أكتوبر ٦٤ وعادت الأحزاب للعمل أنشأ منظمة الشباب الوطني . كانت هذه المنظمة تعمل في جميع المجالات وفتحت لها فروع في مدني والأبيض . وفي العام ١٩٧٠م هاجر إلى الأراضي المقدسة بالملكة العربية السعودية حيث عمل بوزارة

المعارف - رعاية الشباب حتى ١٩٧٥م . بعدها عاد إلى السودان ليتولى مهام مدير مكتب صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود منذ العام ١٩٧٦م، من المؤسسين الأوائل لبنك فيصل الإسلامي السوداني ، قام بإنشاء مشروع الدمازين للزراعة والإنتاج الحيواني، وشركة النيل الأبيض القابضة وهو مؤسس شركة التنمية الإسلامية السودانية . جلسنا معه وحدث إلينا

الأمر (١) فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ (١) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩) سورة آل عمران. (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (٣٨) سورة الشورى. والمسئولية والعدل والآن النظام الإسلامي في الحكم زاحف كما زحفت البنوك الإسلامية , ولا نستبعد في المدى القريب أن يتجه العالم كله نحو الإسلام . وبدأ العالم الآن يتململ . وقد وعد الله سبحانه وتعالى في آخر الزمان أن الإسلام سوف يسود . وهناك حديث الناس لا يتذكروه ورد في تفسير ابن كثير في تفسير الآية (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ (٣٩) وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ) (٤٠) سورة الواقعة . وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأولين ؟ وقال لهم الأولين من آدم وإللى والآخرين مني وتنتهي بالسود رعاة الإبل في السودان . فالسودان مؤهل ليتولى القيادة الإسلامية ولكن هذا يحتاج إلى زمن . والآن قامت الحركات الإسلامية في العالم تنادي بالإسلام وفي النهاية سيأتي من السودان لثلاثة أسباب :

أولاً : تفسير ابن كثير الذي ذكر سابقاً .
ثانياً : انتخابات الطلاب يفوز بها الإسلاميون في السودان وغير السودان .
ثالثاً : إذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر (معركة الحجاب للمرأة) إن العالم اليوم يتجه نحو الأسلمه في السلوك والعالم بدأ يكره التعري والانحلال ويبحث عن الفضيلة . والحجاب ما هو الا رمز للفضيلة . والناس بدأوا يلجأون إلى التمسك بالسلوك الإسلامي الذي يحارب المخدرات ويحارب العلاقات غير الشرعية . يريدون أن يبحثوا عن الخرج أين هو ؟ كثير من الأوربيين أسلموا وفي هذا العام يقال أن عدد الحجاج القادمين من بريطانيا بلغ ٢٠ ألف حاج . يضاف إلى ذلك معركة المآذن والمساجد فى سويسرا كلها تؤكد أن الإسلام قادم . والحرب ضده كالأذهب لا تزيده الحن إلا تذهباً .

والحرب ضد الإسلام الآن شبيهة بالحرب في مكة على محمد(صلى الله عليه وسلم) عندما جاء بالدعوة الإسلامية قاطعه أهله وحاربوه في أرزاقه وقتلوا أصحابه وهجروهم ولا حقوقهم في المدينة , ومن كان يصدق أن عمر بن الخطاب يدخل الإسلام ويكون نموذجاً للإسلام والمسلمين . حتى خالد ابن الوليد الذي هزم المسلمين في أحد . يكون سيف الله المسلول ففتح الأمصار وقهر الفرس والروم . فأوروبا الآن أحوج ما تكون للإسلام . ونقول أوروبا لأنها تمثل

الحضارة الرأسمالية بعد انهيار النظام الشيوعي . الذي انهار كما ينهار بيت الرمل أمام السيول . وأوروبا وأمريكا يمثلان النظام الرأسمالي وهما أحوج ما يكون للإسلام . لأن الانهيار الذي أصاب

عملية اختيار المدير العام . واختار الرئيس المرحوم نميري الشريف الخاتم ليكون أول مدير عام للبنك . وقد أرسل الرئيس نميري وفداً يخبر الأمير محمد الفيصل لترشيحه للشريف الخاتم ليقوم بأعباء المدير العام للبنك .

• ما هي المشاكل والتحديات والعقبات التي واجهت تأسيس بنك فيصل الإسلامي وحتى الآن ؟

مسيرة البنك كانت متعثرة منذ السنة الأولى فالبنك لم يشهد تطوراً إلا بعد عام ٢٠٠٥م عندما جاء المدير العام الحالي الأستاذ / علي عمر إبراهيم فرح .

وبنك فيصل الإسلامي السوداني كان البنك الإسلامي الرابع في العالم من حيث الإنشاء . سبقه بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي المصري . في البداية أحجم كثير من الناس عن التعامل مع البنك . لأن البنك جاء بأدب جديد (المشاركة . المراجعة) والذين ساهموا في البنك من أجل كلمة أنه إسلامي ومن أجل الملك فيصل . ووقتها نمت الحركة الإسلامية في المجتمع . وكانت زيارة الملك فيصل للسودان ومعروف آنذاك أن الملك فيصل كان محبباً للسودانيين وله قبول خاص في المجتمع السوداني . وعندما نشأ البنك وتذوق الناس حلاوة التعامل مع البنك . لم يكن يصدق احد أن الإسلام له دور في المال بل كانوا يفتكرون أن الإسلام مكانه المسجد . وقام البنك وقامت الفيحاء شامخة بحمد الله .

في العام الماضي عملنا إحصاءً للبنوك الإسلامية ووجدنا أن عددها وصل إلى ٩٠ بنكاً إسلامياً في العالم وبعد انهيار البنوك العالمية . بدأ الأوربيون والأمريكان يبحثون عن بديل و البديل الوحيد هو النظام الإسلامي لأن سبب الانهيار المالي العالمي كان أساسه المعاملات الربوية . وقد حرم القرآن الربا فقد قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) (وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (١٣٠) سورة آل عمران. (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) (ذَلِكَ بَأْهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ) (وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٢٧٥) سورة البقرة . وأكثر الآيات فيها التحريم في القرآن هي في الربا والآن الإسلام سيأتي زاحفاً من أوروبا وأمريكا من باب المال . وسيأتي أيضاً

زاحفاً من باب السلطة (الشورى) والشورى أصلها في الإسلام (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) (فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي



أملك خمسة جنيهه ولكن كان لدينا مجلس أمناء من الأحزاب مثل عز الدين السيد وأمين التوم ومحمد صالح عمر ومن رجال الأعمال حاج أحمد أبو زيد وعلي دنقلا .

قال حاج أحمد أبو زيد بأنه سوف يدعو الأمير لوجبة عشاء . ذهبت إلى وزير المواصلات آنذاك (نصر الدين السيد) وقلت له عندنا مشكلة . دعوت الأمير محمد الفيصل ومعه أعضاء نادي البحر الأحمر بجدة وهم خمسة . قال ماذا تريد ؟ قلت له أريد تذكر سفر ذهاب وإياب . وأريد باخرة حتى جبل أولياء . وأريد طائرة للدمازين واستراحة الدندر للصيد أجاب رحمه الله على كل ما طلبت على حساب وزارة المواصلات وقتها . والرئيس الأزهرى عليه الرحمة عرف بالدعوة وقال لي أريد أن يشرب معي الأمير شاي في القصر . وهكذا انتهى البرنامج وبحمد الله .

بعد فترة قلت للأمير كيف قبلت هذه الدعوة بدون معرفة بيننا . وقتها ضحك الأمير وقال لي أنا ما سألت عنك الوالد (الملك الفيصل رحمه الله) .

هل هناك أي أعمال قدمتها (محاضرات / ندوات / دراسات/ مقالات) ؟

كنت أقدم محاضرات باستمرار في جامعة الخرطوم وفي الأندية الثقافية . ولكن أكبر محاضره قدمتها كانت في جامعة الخرطوم في الميدان الشرقي عن (الحركة اليهودية منذ المسيحية إلى هذا العصر) . فاليهود لا يزيد عددهم عن ١٥ مليون . وبالرغم من ذلك سيطروا على العالم بالمال والإعلام والفن . والآن العالم يتحرك حسب تعليمات اليهود والحمد لله أهم ركن من أركانهم انهار الآن (المال) .

ما هو رأيكم في التأمين الإسلامي ؟

التأمين الإسلامي عبارة عن تكافل لأنه من مال يدفع للذي يتضرر وما فاض عن مال التأمين يوزع على حملة الوثائق . أما التأمين الربوي فأنهم لم يوزعوا أو يعيدوا ما فاض من التأمين لحملة الوثائق ، فهذا هو الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين الربوي . لا شك أن مثل هذا اللقاء وهذه الصفحات ما هي إلا اضاءات قدمها لنا الشيخ علي عبدالله يعقوب أمد الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية . عن محطات في حياته كان لها الأثر الواضح في كافة المجالات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وستواصل لقائاتنا معه بمشيئة الله .

قلبها من جهة المال . هذا الانهيار أساسه مبنى على الطمع والجشع واكل أموال الناس بالباطل عن طريق الربا .

أول من أنشأ بنك إسلامي في العالم هو الملك فيصل آل سعود (بنك التنمية الإسلامي) عندما ظهر البترول في السعودية وكثرت الأموال . جعل الملك فيصل شعار البنك المال مال المسلمين والبترول من أجل المسلمين في جميع أنحاء الأرض ثم جاء منه الأمير محمد الفيصل فأنشأ بنك فيصل الإسلامي في مصر ثم في السودان . ونسأل الله أن يطيل في عمره حتى يشهد التحول الإسلامي في العالم كله .

ما هو دور النظام المصرفي الإسلامي في التنمية ؟

هو دور مستقي من الشريعة عندنا أن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) . ومن هذا المبدأ شارك بنك فيصل في التنمية الزراعية والصناعية والعقارية وكان أول بنك ينشئ فرعاً للحرفيين . ونسعى لأن يملك كل واحد قوته ومسكنه وفي النهاية تملك وسائل الإنتاج حتى يكون هنالك تقارب بين الناس .

لو أن البنوك الإسلامية في السودان نمت وتابعت التطور سوف تلعب الدور الكبير في التنمية ، وكل ما يفيض من مالنا الذي نحن مستخلفين فيه يذهب لعمل الخير .

الأستاذ علي عبدالله يعقوب بالتأثير الشريف :

دخلت معهد أم درمان العلمي . وفي عام ١٩٤٧م قمنا بمظاهرة ضد الانجليز . تم بوجبها رفدنا حينها فقدت الأمل في ذهابي إلى الأزهر الشريف . ولكن فجأة جاءت بعثة من مصر تسمى بالبعثة الفاروقية تطلب الطلاب المرفودين فقط . بعثها الملك فاروق للسودان وسجلت اسمي في البعثة . وذهبت إلى كوستي وطلبت من أبي الذهاب إلى الأزهر وأذن لي بالذهاب للأزهر . وفعلاً دخلت الأزهر الشريف على نفقة الملك فاروق . والتقيت في مصر مع بعض الأخوة السودانيين والعرب وكان ذلك في عام ١٩٤٩م .

كيف تعرفت على الأمير محمد الفيصل ؟

نحن ليس أبناء بيئة واحدة ولا أبناء بلد واحد ولا أبناء معهد واحد . اذن ليس هناك روابط تربطنا لا تعليمية ولا بئية ولا عرق ولكنه الإسلام . عندما زار الملك فيصل رحمه الله السودان . قدمت جماعة المسرح السوداني والتي أسستها مع بعض الأخوة تمثيلية عن ظهور الإسلام في المسرح حضرها الرئيس الأزهرى والملك فيصل رحمهما الله وأعجبتهما كثيراً وأشادوا بها . قمت خطيباً وقلت (يا صاحب الجلالة نحن الشباب نحيك ونحتفل بك ونعتبرك الخليفة السادس بعد عمر بن عبد العزيز) وأنا طبعاً أول مرة في حياتي أشاهد الملك الفيصل ولكن حسب قراءتنا عنه بأنه هو الذي حدث المملكة العربية السعودية .

بعد شهور جاءني سوداني اسمه (احمد مطر) وطلب مني أن أدعو الأمير محمد الفيصل لزيارة السودان . وعلى التو كتبت الدعوة للأمير محمد الفيصل بالبريد العادي وبعد فترة جاءني خطاب الرد من الأمير محمد الفيصل بقبوله الدعوة عندها احترت ماذا أفعل له ؟ دعوت إخواني في لجنة الشباب وقالوا لي ما دخلنا أنت السبب . فجلست أفكر قلت لا بد من عمل برنامج يليق بمقام الأمير محمد الفيصل . وبالفعل عملت عدة خيارات لبرنامج الأمير محمد الفيصل ولكن وقف أمامي المال الذي بنفق على ميزانية البرنامج . هنا لابد أن أذكر حقيقة للتاريخ . أنا لا



شركة التأمين الإسلامية المحدودة (سودان)
ISLAMIC INSURANCE CO. LTD. (SUDAN)



من الماضي نقرأ الحاضر لنتجه الى المستقبل

المكتب الرئيسي : الخرطوم - برج التأمين الإسلامية - شارع على عبد اللطيف
ص ب 2776 هاتف : 83770507 - 83771751 - 83781556 فاكس : 83778959

التمويل بصيغة المراجعة



د. سراج الدين عثمان مصطفى
مساعد الأمين العام لإخاد
المصارف السوداني

مقدمة عامة :-

تعتبر صيغة بيع المراجعة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية حيث أنها حظيت بحوالي ٤٠٪ من السقف التمويلي بالمصارف خلال العشرة سنوات الماضية . كما أنها صيغة مرنة يمكن أن تلبي كثيراً من حاجات المجتمع المتعددة . فصيغة بيع المراجعة نوع من أنواع عقود المعاوضات أي معوضة ما بمال على سبيل التراضي فهي من عقود البيوع .

* عقد البيع :-

البيع لغة : يعني فيما يعني مقابلة شيء بشي .

أما معنى البيع اصطلاحاً وشرعاً يعني :- مبادلة أو مقابلة ما بمال على وجه مخصوص أو مبادلة المال بمال تملكاً .

وقد عرفه الإمام الشوكاني في (نيل الأوطار) بأنه مبادلة ما بمال على سبيل التراضي وهو تعريف مناسب .

* تعريف بيع المساومة :-

وهو البيع العادي الذي يتساوم فيه البائع والمشتري حتى يصل إلى اتفاق نهائي وهو نوع لا يعرف المشتري تكلفة الشئ المباع بالنسبة للبائع .

* بيع الأمانة :-

وهو بيع يجب على البائع أن يظهر فيه للمشتري الثمن الذي أشتري به السلعة أو تكلفتها عليه . ويشترط عليه ربحاً .

وإذا دلس البائع في ذلك يؤخذ في الاعتبار إما أن يرجع البائع للسعر الحقيقي أو المشتري في خيار من ان يترك السلعة أو يقبلها بالسعر الحقيقي دون زيادة

*أنواع بيع الأمانة :-

ولبيع الأمانة ثلاثة أنواع على النحو الآتي :-

١- بيع التولية :- وهو البيع الذي يتولى فيه المشتري السلعة بما كلفته البائع . أي البيع بالتكلفة أو برأس المال .

٢- بيع الوضعية :- وهو البيع الذي يضع فيه شيئاً من تكلفة السلعة فيشتريها المشتري بأقل مما كلفته البائع .

٣- بيع المراجعة :- وهو الأصل في بيوع الأمانة لأنه الغالب في التجارة .

تعريف بيع المراجعة لغة :- المراجعة لغة مشتقة من المادة ر ب ح ويقال ربح فلان وهذا بيع مريح وقد تعنى النماء والزيادة والربح .

تعريفها اصطلاحاً وشرعاً :-

أنسب التعريفات التي وردت في شأن المراجعة هو تعريف الدكتور أحمد على عبد الله - في مؤلفه القيم - بيع المراجعة إذ يعرفها بأنها بيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم . أي هو البيع الذي يدفع فيه المشتري مبلغاً زائداً على ما قامت به السلعة ولذا سمي مراجعة . هذا وقد عرفها البعض بأنها بيع السلعة برأسمالها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم

بيع المراجعة للأمر بالشراء :- أما بيع المراجعة للأمر بالشراء والذي تمارسه المصارف الإسلامية بكثرة فإنه يتمثل في الآتي :-
١- وعد بالشراء ٢- بيع المراجعة هذا النوع في المصارف الإسلامية يسمى أيضاً بالمراجعة المصرفية :-

وهو عقد مركب من وعد بالشراء وبيع بالمراجعة ويعنى اصطلاحاً بيع السلعة برأسمالها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم للشخص أو الجهة التي وعدت بشرائها .

مدى إلزامية الوعد بالشراء :-

لقد ذهب فريق من العلماء بالقول بإلزامية الوعد بالشراء وذهب فريق آخر بعدم إلزامية الوعد بالشراء ولكل فريق حجته الواضحة التي يستند عليها والمجال لا يسمح بسرد ذلك الخلاف فمن أراد التوسع فليرجع لكتاب الدكتور / أحمد على عبد الله والدكتور يوسف القرضاوي في هذا الشأن وذلك لفهم رأى كل فريق علماً بأن الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية بالسودان وجهت المصارف بعدم إلزامية الوعد بالشراء .

أدلة مشروعية بيع المراجعة :-

فالمراجعة نوع من أنواع عقود البيع ورد جوازه بأدلة من القرآن والسنة والإجماع

١- فمن القرآن :- في قوله تعالى :- (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)

٢- أما من السنة :- فقول الرسول «ص» ثلاث

فيهن البركة المفروضة والبيع لأجل وخلق البر بالشعير للبيت لا للبيع .

وأما الإجماع :-

فقد أجمع المسلمون على جواز البيع إذ لم ينتقل إلينا أن فقهاء شذ عن ذلك . عموماً بالنسبة لبيع المراجعة للأمر بالشراء نجد أن الإمام الشافعي قد قال بحل هذه المعاملة وذلك بما يفهم عن عموم ألفاظه في كتابه القيم (الأم) إذ يقول فيه : وإذا أرى الرجل السلعة فقال :- أشتري هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل . فالشراء جائز والذي قال أربحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها وإن شاء تركها .

ولذا نجد أن هذا النوع قيل عام ١٩٧٦م لم يكن معروفاً إلى أن هدى الله الأستاذ الدكتور/ سامي حسن حمود رحمه الله اكتشافه من كتاب للإمام الشافعي وذلك من النص الذي أشرنا إليه أعلاه

أثاراً واعتراضات :-

لقد أثارت حول بيع المراجعة للأمر بالشراء بعض الاعتراضات والشبهات وكانت مثار جدل ومناقشات وردود فعل ولعل أبرزها وأهمها :

١- أنها بيع الشخص أو البنك ما ليس عنده وهو ما يسمى ببيع المعدوم أو ما ليس عند الإنسان فهو بيع منهى عنه فالمصرف هذا يبيع للعميل كما يقولون ما لا يملكه من السلع التي يطلب منه شراءها أي بتعبير آخر إنه بيع السلعة قبل شرائها ونرد على ذلك بان بيع المراجعة للأمر بالشراء ليس كذلك لأن المصرف لا يبيع بمجرد إتصال العميل به ولكنه يتلقى أمراً بالشراء من شخص يسمى فيه السلعة ويحدد مواصفاتها بدقة تامة وبناءً على ذلك يقوم المصرف بالشراء ثم يعرض السلعة على الأمر بالشراء فإذا كانت مطابقة للمواصفات تم عقد بيع المراجعة وخلاصة القول فإن البنك لا يبيع حتى يمتلك السلعة . كما أن الأمر بالشراء في خيار بشرائها أو تركها لأن الوعد

بالشراء غير ملزم .

٢. قيل أنها معاملة لم يقوم بحلها أحد :-

قال بعض المعترضين أن هذه المعاملة لم يقل بإباحتها أحد من فقهاء الأمة السابقين .

ونرد على ذلك : بأنه ليس من الضروري أن يقول بحلها أحد من العلماء لأن الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيد أو محرم . كما أن قول الإمام الشافعي في هذا الصدد دليل قاطع بأن السلف الصالح قال بحلها ويمكن الرجوع للنص .

٣- قيل أنها ربح مالم يضمن :-

ونرد على ذلك بأنها ليست كذلك لأن المصرف قد إشتري فأصبح متلكاً يتحمل تبعه هلاك السلعة خلال الفترة منذ تلقيه الأمر بالشراء ومطابقة للمواصفات المتفق عليها . أما بعد التسليم فلا ضمان على المصرف . ويحق للبنك بعد ذلك أخذ الربح وفق عقد بيع المراجعة وهو ربح شرعي .

شروط بيع المراجعة :-

ويشترط في بيع المراجعة ما يشترط في البيع بصفة عامة وشروطها هي :-

١- أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري فإن لم يكن معلوماً له كان العقد فاسداً .

٢- أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن .

٣- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو شرط جواز المراجعة على الإطلاق وذلك كالمكيلات والموزونات .

٤- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا أي أن يتمكن خالياً من الربا .

٥- أن يكون العقد الأول صحيحاً ، فلو كان فاسداً لم يجر المراجعة

٦- أن يبين المصرف صفة ثمن الشراء نقداً أو مؤجلاً .

*أسباب تفضيل صيغة المراجعة لدى المتعاملين :-

تلاحظ أن كثيراً من المتعاملين مع المصارف يفضلون صيغة بيع المراجعة على صيغة المشاركة وبقية الصيغ وذلك ظاهراً من نسبة المراجحات من سقوطه المصارف التمويلية خلال العشر سنوات الماضية حيث بلغت نسبتها حوالي ٤٠٪ من إجمالي السقوفة وفي نظرنا يرجع ذلك للأسباب التالية :-

١- كثير من جمهور المتعاملين يظن أن صيغة بيع المراجعة تحقق لهم ربحاً أكثر من الصيغ الأخرى .

٢- صيغة بيع المراجعة تشبه حد كبير صيغة :- إعتاد السحب على المكشوف Over Draft في المصارف التقليدية التي تطبع عليها كثير من العملاء .

٣- العملاء لا يحبون أن يتدخل المصرف في أعمالهم أو متابعتهم وصيغة المراجعة تحقق لهم ذلك لأنها بمجرد التنفيذ تنقلب علاقة المصرف بالعمل علاقة دائن بمدين وليس شريك بشريك كما هي عقود المشاركات .

٤- صيغة المراجعة تحقق للزبائن سيولة أحياناً عند الحاجة وذلك عن طريق المراجحات الصورية أو البيع بالكسر .

كيف تجريها المصارف الإسلامية :-

من أجل تطبيق بيع المراجعة في المصارف الإسلامية وبصورة مثلي تحفظ لطرفي التعامل (المصرف والعميل) حقوقهما كاملة وتحقيقاً للسلامة الشرعية والمصرفية نوضح في مايلي الخطوات الهامة لتنفيذ عملية المراجعة وذلك على النحو الآتي :-

١- تقديم طلب الإستثمار مستوفياً .

٢- النظر في الطلب بواسطة الجهة المختصة

٣- الدراسة الوافية والشاملة والمستفيضة (العناصر الستة)

٤- التصديق على الدراسة أو الرفض بعد عرضها .

٥- الموافقة بالشروط والضوابط حسب الحالة المقدمة

٦- إخطار الزبون بالموافقة على الطلب

٧- فتح حساب بالمراجعة المعنية

٨- إستخراج الشيك بقيمة السلعة من حساب المراجعة

٩- تسليم الشيك لمالك السلعة أو وكيله ويمكن قيد القيمة لحسابه بالفرع إن كان له حساب جاري .

١٠- توقيع عقد البيع بين البنك ومالك السلعة

١١- استلام السلعة من مصدرها .

١٢- عرض السلعة على الزبون لقبولها أو رفضها الوعد بالشراء غير ملزم .

١٣- قبول الزبون للسلعة مع دفع قيمة الدمغة + الضريبة .

١٤- توقيع عقد المراجعة بين البنك والزبون - مستوفياً .

١٥- توقيع إشعار من الزبون .

١٦- دفع القسط الأول بربح القيمة .

١٧- استيفاء الضمان المطلوب .

١٨- التأمين الشامل على الضمان لصالح البنك

١٩- تحرير شيكات بقيمة الأقساط المتفق عليها .

٢٠- فتح الملف بالبيانات مكتملاً .

٢١- متابعة السداد أولاً بأول

٢٢- التصفية مع كتابة تقرير وافى كتحقيق للعملية .

توزيع العمل بقسم الاستثمار :-

وحتى يتمكن قسم الاستثمار بالفروع وخاصة الفروع الكبيرة أرى أن يوزع العمل بأقسام الاستثمار ليسير العمل بصورة مثلى ومريحة على النحو الآتي :-

١- وحدة لإعداد الدراسات الوافية والسليمة حسب ماهو مطلوب في مرشد الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار حالة كل صيغة شروطها وضوابطها .

٢- وحدة لتنفيذ الضوابط والشروط وفق التصديقات التي تصدق بواسطة الإدارة أو الجهة المختصة .

٣- وحدة للمتابعة للصيقة والمستمرة بعد تنفيذ العمليات الاستثمارية بالإضافة لعملية التصفية السليمة وتقييم العملية التقييم السليم والشرعي .

هذا التقسيم سوف يسهل العمل ويجعله ينساب بصورة صحيحة وسريعة في آن واحد . ثم يقلل الأخطاء وذلك لتحديد المسؤوليات في هذه الأقسام وقد تم ذلك في كثير من فروع بنك الخرطوم ويمكن تعميمه على بقية المصارف العاملة بالسودان وذلك لفائدته .

١٠. الإخفاقات :-

بالرغم من صيغة بيع المراجعة صيغة شرعية إلا أنها عند التطبيق والممارسة انتابها بعد الإخفاقات والشبهات وذلك على النحو الآتي - كثرة المراجحات الصورية أدت إلى مشاكل كثيرة للمصارف

٢- المراجحات الصورية زادت نسبة التعثر في المصارف .

ولمعالجة ذلك لا بد من مخافة الله عند تنفيذ صيغة المراجعة وذلك بالالتزام بالسلامة الشرعية والمصرفية وللالتزام بالمنشورات والضوابط الصادرة من البنك المركزي والهيئة العليا للرقابة الشرعية .

مزاي التمويل بصيغة بيع المراجعة :-

١- صيغة بيع المراجعة صيغة شرعية إذا طبقت وفق شروطها وضوابطها الشرعية والمصرفية - أي تحقيق السلامة الشرعية والمصرفية تفادياً للمراجحات الصورية والتعامل بالفواتير

٢- إنها صالحة كبديل لوسائل التمويل التقليدية الربوية مثل إعتاد السحب على المكشوف Over draft واعتماد تخزين البضائع

٣- فيها فائدة للزبائن لمؤسسة التمويل لأنها تحصل على أرباح مناسبة ومعقولة حسب ماهو محدد .



هالة حشيني
كاتبة وباحثة إقتصادية

المصارف الإسلامية والأزمة المالية العالمية

تلعب البنوك دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية الآن بمعزل عنها . وكل شعوب العالم الإسلامي تؤمن بتحريم الربا ومن هنا يجيء دور البنوك الإسلامية لتلبي رغبة المسلمين من سكان العالم العربي والإسلامي وباقي بلدان العالم . غير أن البنوك الإسلامية، وإن كانت تؤدي هذا الغرض فإن لها أغراضاً تنموية لا تتمكن البنوك التجارية من القيام بها، فهي ذات قدرة أكبر على جمع المدخرات من الفئات المتوسطة والقليلة الدخل، وأيضاً من المتدينين المؤمنين بفقيرهم وغنيهم.

كيف يعمل المصرف الإسلامي؟

المصرف الإسلامي يعمل على تكامل وتكافل عناصر الإنتاج الأربعة وهي (الأرض، رأس المال، العمل والتنظيم) وذلك بتقديمه رؤوس الأموال (المشاركة والمضاربة) لعنصر العمل والتنظيم أو لعنصر الموارد الطبيعية مما يحقق هذا المبدأ الاقتصادي الهام. ولعل التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لا يتأتى إلا بسيادة مبدأ المشاركة في الغنم والغرم في المشروعات الإنتاجية حيث تحدّد مصالح الجميع في إنجاح المشروعات، وهذا المبدأ لا تقدّمه سوى المصارف أو المؤسسات الإسلامية. تتميز أنظمة المصرف الإسلامي بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية وإجتماعية:

١- فالمصارف الإسلامية مصارف استثمارية "Investment Banks" لأنها لا تقدّم القروض لتتظّر عودة الأموال مضافاً إليها سعر الفائدة. وإنما تقوم بدراسة جدوى المشروعات وتبدأ في تمويلها. الأمر الذي ينطوي عليه حمّل المخاطر سواءً من حيث مدى نجاح المشروعات، أو من حيث مدى تأثير السيولة بتدفق هذه الأموال خارجاً وداخلاً. وتتفاوت درجة المخاطرة من صيغة لأخرى من صيغ الاستثمار، إذ تُعتبر المخاطرة في أعلى حدّها لها في صيغة المضاربة (أو عقد القراض)، وتكون في أدنى حدّها لها في صيغة بيع المربحة للأمر بالشراء. ومن جهة أخرى، فإنّ الاستثمار، بما ينطوي عليه من تعاون مُثمر بين عنصرَي رأس المال والخبرة البشرية، هو أفضل نموذج لحفظ ثروة المجتمع. لأنّه يُعنى بحق الوصول إلى المبدأ الاقتصادي العتيد وهو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

٢- والمصارف الإسلامية مصارف تنمية "Development Banks" تهدف إلى تعبئة الموارد وتوجيهها لطالبي التمويل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، لا بين الطرفين فحسب، وإنما للنهوض بالمجتمع

و البنوك الإسلامية بجانب دورها في الاستثمار المباشر، تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية، والتي جعلها ذات أهمية كبرى للدول النامية والإسلامية على حد سواء حيث تعتمد فلسفة البنوك الإسلامية على مجموعة أفكار منها الإنابة أو التفويض بين مالك المال (المودع) والبنك الإسلامي (المستثمر). وكذلك فكرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عائد. مع التأكيد على رفض استخدام الفائدة كتعويض للمودع واستبدالها بحصة من الربح. وتنبثق فكرة البنوك الإسلامية من حقيقة أن وظيفة التمويل بشقيها (جميع الأموال وتوظيفها) تقوم في المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها وذلك على أن تكون نتائج هذا النشاط شراكه بين البنك وأصحاب العمل من جهة وبين البنك وأصحاب المال من الجهة الأخرى.

يرى الدكتور رفعت العوضي أن منهج الاستثمار في الإسلام مبني على ثلاثة أسس تتمثل في حرّم الربا، وتحديد المعاملات المباحة شرعاً، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار. وبذلك تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة كبديل للفائدة، التي تقوم على أساسها البنوك التجارية التقليدية وتشكل عملية استثمار الأموال الشق الثاني من الوظيفة الائتمانية، وهي تشكل الوظيفة المكملّة لقبول الودائع. ويتم استثمار الأموال في البنك التجاري أساساً من خلال منح قروض لعملائه مقابل أسعار فائدة محددة يفترض أنها تزيد عن سعر الفائدة التي حصل البنك بموجبها على الودائع. ويختلف هنا الأمر بالنسبة للبنك الإسلامي، حيث يجب أن تستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتعود على البنوك والمودعين والمجتمع بالخير. والرفاهية. دون إبراز طرف على حساب طرف آخر.

التي تقوم بها المصارف التجارية ولكن بدون التعامل بالفائدة أخذًا أو عطاءً وذلك إلى جانب ممارسة النشاط الاستثماري. ثم توالي بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية، فأنشئ بنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني في سنة ١٩٧٧ م. ثم أنشئ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وبنك لوكسمبورج الدولي للاستثمار والتنمية في مصر سنة ١٩٨٠ م. وقد وصل عدد البنوك الإسلامية حتى عام ١٩٨٠ م إلى ٢٥ بنكًا. تضاعف عددها ليصل إلى ٥٢ بنكًا في سنة ١٩٨٥ م.

وتعد البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة حيث ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية. وتزايد تواجدها تدريجيًا في مختلف الدول العربية والإسلامية ليصل عددها مع نهاية القرن الماضي إلى نحو ١٥٠ مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية.

ونتيجة للنجاح الملحوظ الذي حققته البنوك الإسلامية أقدمت بعض البنوك التجارية التقليدية على إنشاء فروع إسلامية لها. مثل فروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر وبنك التنمية الوطني وبنك القاهرة عمان... الخ.

وقد كان لإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في سنة ١٩٧٧ م دور هام في تزايد ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية وانتشار هذه البنوك. ومن أهداف الاتحاد متابعة إنشاء أو دعم الروابط بين البنوك الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كما يقوم بتمثيل البنوك الإسلامية والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية.

المصارف الإسلامية، ليست معزولة عن العالم. ولكن يوجد تفاوت في مستويات التأثير. فما يميزها. هو عدم إمكانيتها في شراء الديون وليست لديها محافظ في السندات أو الأسهم... تنطلق الفكرة الأساسية في البنوك الإسلامية في الصكوك (السندات الإسلامية) والتي من شأنها تأمين فرص دخل لها من موجودات ملموسة. مع تساوي احتمالات المخاطرة والأرباح. وبما أن هذه المصارف تدير أصولًا تقدر بتريليون دولار. وتعتبر جزءًا من منظومة عالمية. فهي معرضة بالتالي. لهزة كبيرة قد تصيبها في أي وقت.

أسباب الأزمة

بشكل مختصر جدا فإن سبب الأزمة يتمحور حول القروض الربوية وكانت بداية الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية حين عملت البنوك على تخفيض أسعار الفائدة فتدافعت الشركات والأفراد إلى الحصول على هذه القروض، ثم ارتقت نسبة الفائدة بشكل مفاجئ، وتبع ذلك سلسلة معقدة من التبعات الاقتصادية الغير متناهية التي أدت في النهاية إلى تدمير اقتصاد دول العالم.

الاقتصادي الألماني سيلفيو جيزل سنة ١٨٦٢-١٩٣٠ والذي أرجع سبب عدم نمو المال إلى الفائدة أو الربا، ويوافقه في ذلك الدكتور شاخات الاقتصادي الألماني في محاضرة له بدمشق سنة ١٩٥٣ من أنه بعملية رياضية غير المتناهية يتضح لنا من خلالها أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل من المرابين (وهذا هو ما حصل في الأزمة إلهانه) وصدق الله العظيم حين يقول (يَحَقُّ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُزَيِّرُ الصَّدَقَاتِ) ويقول في موضع آخر (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ



الحق

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة الاقتصادية في النقاط الآتية:
١. الارتفاع المفاجئ في نسبة الفائدة الربوية.

٢. تحول العملة النقدية من وسيلة لتدوير الإنتاج إلى سلعة في حد ذاتها يحتكرها أصحاب رؤوس الأموال.

أساساً. لأن هدف المصارف الإسلامية هو إقامة الإقتصاد الإسلامي على اعتبار أن الهدف لا ينحصر في تحقيق الربح فحسب. إن هذا المفهوم التنموي للمصارف الإسلامية يعني أن تنمية المجتمع من الناحية الإقتصادية تدور حول محاور سبعة هي:

١- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وعدم تبديدها.
٢- زيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها.
٣- تقوية البنية الهيكلية الإقتصادية.

٤- التصنيع الشامل.
٥- تنمية القطاعات الإقتصادية بشكل متوازن.

٦- تقليل البطالة السافرة منها والمقنعة. واقتصار البطالة على ما يُسمى "بالبطالة الإحتكاكية"، وهي التي تحدث عندما يريد الإنسان تغيير عمله من مهنة لأخرى.

٧- الإهتمام بالعنصر البشري وتحقيق التنمية النفسية والعقلية للإنسان. من حيث التعليم والتدريب. وإيجاد الحوافز. واعتبار الإنسان غاية التنمية وأداتها. لا أداة لها فقط.

٣- والمصارف الإسلامية مصارف إجتماعية "Social Banks" لأنها تسعى لتحقيق عناصر التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع. لا من حيث الإشراف على صناديق الزكاة أو إدارة حسابات الجمعيات الخيرية فحسب. بل تتعدى هذا إلى الجانب الإقتصادي الإجتماعي الهام. وهو توزيع العوائد عن طريق الإسهام في عدم تركيز الثروة في أيدي أفراد أو مؤسسات قليلة في المجتمع.

ويتأتى هذا عن ما تؤدي إليه الطبيعة الإستثمارية للمصرف الإسلامي البعيدة عن الربا. والتي تقوم أساساً على الإستثمار في مشروعات حقيقية تؤدي إلى توليد الدخل. فزيادة الطلب الفعّال. فزيادة الإنتاج. فالعمالة الكاملة. فزيادة الدخل مرة أخرى. وبالتالي زيادة المئول للإستهلاك وزيادة للإدخار. فالإستثمار... وبالتالي دوران عجلة النمو في الإقتصاد الوطني.

نشأة البنوك الإسلامية

إن تزايد الإمكانات المالية في العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة. إلى جانب الوعي الإسلامي. ساعد في ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة استخدام تلك الإمكانات لخدمة مصالح الأمة الإسلامية ورفع شأنها. بالوسائل والأساليب التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. الأمر الذي دعا إلى عقد الدراسات العلمية وعقد الندوات المتخصصة

التي جمعت بين رجال الاقتصاد الإسلاميين وفقهاء الدين. بهدف بلورة فكرة إنشاء البنوك الإسلامية. وقد ساعد على ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى الواقع خرج كثير من المسلمين من التعامل مع البنوك التجارية التقليدية. وكان الأمل يراود المسلمين ولفترة طويلة من الزمن لإنشاء بنوك لا تتعامل بالفائدة وتحقق الأهداف المرجوة منها. إلى أن أعلن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الدعوة إلى كافة الدول الإسلامية بإنشاء بنوك إسلامية وذلك في مؤتمره السادس عام ١٩٧١ م. وقد تم ذلك بعد صدور قرار بالموافقة على اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب

الدول الأعضاء الإسلامية وكانت قد بدأت أول محاولة لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في المؤسسات المصرفية منذ حوالي أربعين سنة عندما أنشئت بنوك الادخار في مصر عام ١٩٦٣ م وما تبع ذلك من محاولات مماثلة في الباكستان. إلى أن تأسس مصرف دبي الإسلامي سنة ١٩٧٥ م كأول بنك إسلامي يقدم الخدمات المصرفية المعتادة



في خواتيم العام ٢٠٠٨ ساعدت على تعزيز مكانة صناعة المصرفية الإسلامية. على اعتبار أنها لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية. ولكنها في وضع طيب يؤهلها للاستفادة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التعافي الاقتصادي.

وأشار ويلسون إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يلعب دوراً رائداً في إعطاء الخطوط الإرشادية للأجهزة التنظيمية حول أفضل الممارسات فيما يخص المؤسسات المالية الإسلامية. مضيقاً أن مؤسسة النقد العربي السعودي تعمل بصورة وثيقة مع فرق العاملين واللجان الفنية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وتفهم معظم القضايا والتحديات.

ويتمتع مجلس الخدمات المالية في الأصل بعلاقة عمل قوية مع بنك التسويات الدولية في «بازل». وسيطلب من المجلس بالتأكيد تقديم آرائه في المناقشات التي ستعقد مستقبلاً حول القضايا التنظيمية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

وقال ويلسون إنه من المفترض أن اتفاق قمة العشرين الخاص بتطبيق صفقة تخفيف في التمويل التجاري بقيمة ٢٥٠ مليار دولار. من المفروض أن يكون لها أثر إيجابي في التجارة في البلدان الإسلامية. التي تضررت بفعل الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط. ونعتقد أن نشاطات إعادة التصدير في دبي ستستفيد من هذا الأمر. حيث سيكون من شأن ذلك إعطاء دفعة قوية تحتاج إليها دبي بصورة ماسة في اقتصادها الذي يتسم بنسبة عالية من التعاملات العالمية.

وأوضح أن إحدى المشكلات في هذا المقام تتعلق بالصعوبة التي تواجهها شركات التصدير إلى البلدان الإسلامية في الحصول على التمويلات المصرفية من بلدانها الأصلية. وهو أمر من شأنه تدمير أعمال الأطراف المقابلة لهذه الشركات في العالم الإسلامي. ذلك أنه دون موثوقية العرض فإن شركات الاستيراد في البلدان الإسلامية تعاني من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم للمخزون ولرأس المال العامل.

ورأى أنه حين تزداد قدرة الشركات على التصدير. من المفترض أن تتعزز عمليات التمويل التجاري من خلال هيكل المراجعة. على اعتبار أن السلع ستصبح متوفرة أكثر من ذي قبل بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تقوم بشرائها لصالح عملائها.

خاتمة

حسب تقديرات البنك الدولي فقد كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولكن الرقم خفض إلى ٤,٥ في المائة. ومن المتوقع الآن أن تنكمش اقتصادات البلدان المرتفعة الدخل. التي دخل كثير منها بالفعل في حالة ركود. بنسبة ٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأن يهبط معدل النمو العالمي إلى ١ في المائة ولعل المصارف الإسلامية. ليست معزولة عن العالم. ولكن يوجد تفاوت في مستويات التأثير. فما يميزها. هو عدم إمكانيتها في شراء الديون وليست لديها محافظ في السندات أو الأسهم لذا نخلص من هذا المقال بتوصيات منها :

• على الدول دعم المصارف الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة وتكثيف الدراسات والمؤتمرات حول الاقتصاد الإسلامي وتطويرة بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

وتطبيق الأنظمة المالية الاقتصادية الإسلامية في الدول العربية والتوسع فيها ووضع القوانين والتشريعات التي تعزز ذلك من خلال تطبيق أدوات الاستثمار الإسلامية. العمل على تشكيل وحدة اقتصادية عربية حامية. بوضع الخطط الاقتصادية لمحاربة الفقر والبطالة.

٣. استنزاف اقتصاد الدول في موارد جلب الخسارة أكثر من الربح. كالحمر ولحم الخنازير.

٤. تحول المستثمرين من الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج إلى الاقتصاد الوهمي القائم على القروض الربوية.

إن نظرية الاقتصاد الإسلامي لا تقبل ربحاً فيه ضرر للغير أرباحاً لا يقابله عمل. وبصورة أعم فإن الإسلام يرفض بشدة ذلك الاقتصاد الوهمي القائم على الربا والديونية وأكل أموال الناس بالباطل.

ولقد دافع الاقتصاديون الرأسماليون عن شرعية الفائدة ((الربا)) بحجة أن يستريح الشخص من المال الذي يكتزبه دون أي عمل مادي أو فكري. ودون أي مخاطر على الإطلاق. فيعود إليه المال دون أي جهد أضعافاً مضاعفة. ((أي يصبح المال سلعة في حد ذاتها يحتكرها الرأسمالي)) وأول ما يهدم هذا المنطق عناصر الإنتاج وأهمها العمل. فالعامل يفقد قدرته على الإنتاج. بينما رأس المال لا يكل ولا يمل من جلب الأرباح ولا يتعرض في سبيل ذلك إلى أي خطر من الأخطار.

ومهما كان السبب. فالعائدات تضاعلت خلف الدين التقليدي. وبحسب مؤشر مصرف «إتش إس بي سي» تراجعت الصكوك بنسبة ٠,٧ في المئة العام الفائت. بينما ارتفع الدين التقليدي بنسبة ١,٣ في المئة. وبقي الدين الإسلامي في سوق لها خصوصيتها. واجهت غالبية المستثمرين من مصارف إسلامية. نحو شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها للتداول في سوق ثانوي.

ولا يزال الدين الإسلامي يواجه عقبات. منها ندرة الصكوك الذهبية. إضافة إلى أن الحكومات الإقليمية ذات الثروات النفطية ليست في حاجة إلى الاقتراض. لكن عرضاً كبيراً من حكومات ذات تقويم عال جداً. مثل دول الخليج. سيكون مرغوباً ويعتبر علامة بارزة لبقية الأسواق.

تداعيات أزمة المال على المصارف الإسلامية

لا شك في أن المصارف الإسلامية ليست في منأى عن تداعيات أزمة المال العالمية. لأن كثيراً منها يرتبط بعمليات مالية مع مصارف عالمية تعاني من أزمة الائتمان. وأن الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي يلقي بثقله على المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

ولا بد من أن يكون للأزمة أثرها على مكونات الساحة الاقتصادية كلها. بخاصة في ظل وجود نظام اقتصادي أحادي يسيطر على السوق. ويوجهها من دون أن يكون له منافس يشاركه في هذه المعركة الاقتصادية.

حتى وقت قصير. كان سوق الدين الإسلامي يتوسع بوتيرة الضعفين كل سنة اعتباراً من ٢٠٠٤ ليصل إلى ٩٠ بليون دولار. حتى أن الحكومة البريطانية فكرت جدياً باعتماد أوراقها المالية كمركز للتمويل الإسلامي.

لكن. خلال الشهور الثمانية الأولى من ٢٠٠٨. انخفض الإصدار إلى ١٤ بليون دولار يقابلها ٢٣ بليوناً في المدة ذاتها من ٢٠٠٧. بحسب إحصاءات وكالة «ستاندرد أند بورز». واختلف المصرفيون حول أسباب تراجع أدوات الاعتماد الإسلامية. فعزا بعضهم السبب إلى الانهيار المالي وقال الخبير المصرفي رودني ويلسون إن المؤسسات المصرفية الإسلامية تطبق قواعد «بازل ٢» المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال. ونوه الخبير الاقتصادي العالمي ويلسون إلى كفاءة السياسات الخاصة بإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية الكبيرة مؤكداً أنه ليس لديها ما تخشاه من الإصلاح التنظيمي الدولي. ذلك أن الالتزام بمتطلبات الكفاية الرأسمالية في قواعد «بازل ٢» مطبق في جميع المؤسسات في صناعة المصرفية الإسلامية.

وأضاف أنه إذا كان من شأن قرارات قمة العشرين ظهور نظام «بازل ٣». فإن البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم في وضع طيب يتيح لها الالتزام بالقواعد الجديدة. واعتبر في مقالة نشرتها صحيفة «الاقتصادية» السعودية. أن نتائج قمة مجموعة العشرين المنعقدة

أهداف المصارف الإسلامية



إعداد/ عبد الخالق محمد أحمد
أمانة مجلس الإدارة



تحقيق التنمية والإسلام جعل مصدر الكسب الأساسي هو العمل ، ولم يسمح أن يكون مرور الزمن وحده مبرراً للكسب ، لأن الكسب بهذه الوسيلة يزيد من حجم النقود دون الزيادة في حجم الإنتاج فيؤدي بالتالي إلى التضخم ، ومن هنا حرم الإسلام الربا بأي شكل من الأشكال فكان عليه وسيلة التحدي الموضوعية التي تقوم البدائل الشرعية عن الربا الذي يشكل محور نشاط البنوك التقليدية .

المجتمع الإسلامي وأفراده ، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها المطلقة - والمقيدة « ، أو ودائع تحت الطلب ، الحسابات الجارية « أو ودائع إيداع وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار .

استثمار الأموال :

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية ، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين ، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن إستخدامها في المصارف الإسلامية لإستثمار أموال المساهمين والمودعين ، علي أن يأخذ المصرف في إعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية .

حققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم .

أهداف المصارف الإسلامية :

في سبيل تحقيق رسالة المصرف الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي:

أولاً : الأهداف المالية :-

إنطلاقاً من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية مبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي :

جذب الودائع وتنميتها :

يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية . وترجع أهمية هذا الهدف إلي أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال وإستثمارها بما يعود بالأرباح علي

والربا محرم بنص الكتاب و السنة ليقول الله تعالى: ((إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ)) [سورة البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

و عن جابر رضي الله عنه أنه قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه . وقال : هم سواء) رواه مسلم .

والمفهوم العام أن البنك الإسلامي ISLAMIC BANK أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم. مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب. وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحداً مع اشتراط الفائدة. وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح. فإذا



تحقيق الأرباح :

إستثمار , وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر علي إستثمار هذه الأموال , ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل علي تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلي أفضل مستوي أداء في العمل .

تحقيق معدل نمو :

تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الإستمرار وخصوصا المصارف حيث تمثل عماد الإقتصاد لأي دولة, وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو , وذلك حتى يمكنها الإستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية .

الانتشار جغرافياً واجتماعياً :

وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلي توفير الخدمات المصرفية والإستثمارية للمتعاملين , لابد لها من الإنتشار, بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع, وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم, ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الإنتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعاً: أهداف ابتكارية :

تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية علي اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع , الاستثمارية , الجارية أو المستثمرين . وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلي تحسين مستوي أداء الخدمة المصرفية والإستثمارية المقدمة لهم , وحتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ علي وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي :

صيغ للتمويل :

حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة , ولذلك يجب علي المصرف أن يسعى لإيجاد الصيغ الإستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الإستثمارية المختلفة , بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تطوير الخدمات المصرفية :

يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي. وعلي المصرف الإسلامي أن يعمل علي إبتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويجب علي المصرف الإسلامي ألا يقتصر نشاطه علي ذلك , بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

الأرباح هي المحصلة الناجمة من نشاط المصرف الإسلامي , وهي ناخ عملية الإستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة علي المودعين وعلي المساهمين, يضاف إلي هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين .

والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية , وذلك حتى يستطيع المنافسة والإستمرار في السوق المصرفي , وليكون دليلاً علي نجاح العمل المصرفي الإسلامي .

ثانياً : أهداف خاصة بالمتعاملين :-

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي علي تحقيقها وهي علي النحو التالي :

تقديم الخدمات المصرفية :

يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين , وقدرته علي جذب العديد منهم , وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيسياً لإدارتها .

توفير التمويل للمستثمرين :

يقوم المصرف الإسلامي بإستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الإستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين , أو عن طريق إستثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة , أو القيام بإستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية , الإقليمية, الدولية .

توفير الأمان للمودعين :

من أهم عوامل نجاح المصارف مدي ثقة المودعين في المصرف, ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة إحتتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلي تسهيل أصول ثابتة. وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء بإحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية وإحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلي توفير التمويل اللازم للمستثمرين .

ثالثاً : أهداف داخلية :

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلي تحقيقها منها :

تنمية الموارد البشرية :

تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة , حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون



دور القيم والأخلاق في الاقتصاد



الأستاذ/ فضل محمد عثمان
شركة جياذ خدمات السيارات المحدودة
باحث إقتصادي

من أهم العلوم المعاصرة علم الاقتصاد؛ لأن المعاملات المالية من بيع وشراء ورهن وإجارة وشركات ومصانع تعتبر عصب الحياة، وخاصة بعد ذبوع الاختراعات الحديثة مثل الكمبيوتر وشبكة الإنترنت وغير ذلك... ويظل السؤال: هل الاقتصاد علم أخلاقي أو هو علم غير مرتبط بالأخلاق؟ سؤالاً محورياً لكل تحليل علمي منطقي ورصين، فلقد ارتبط الاقتصاد منذ قرون خلت بالمنهج الوضعي الذي يعتبر الإنسان مصدراً أساسياً للمعرفة؛ ومن ثم لم يعد يرتبط هذا العلم بالأخلاق، فالإقتصاد من المنظور الوضعي يبحث فيما هو كائن فعلاً، في حين تهتم الأخلاق بما يجب أن يكون. وانطلاقاً من هذه الرؤية «لا يمكن للاقتصادي أن ينسب لنفسه أي حق خاص في تقرير القيم الأخلاقية التي ينبغي أن تسود في المجتمع، لهذا يقول العاملون بالمنهج الوضعي إن علم الاقتصاد لا علاقة له بالأخلاق»

قيمي:

إن الكثير من آيات القرآن الكريم عندما يكون الحديث فيها عن أمور اقتصادية: تكون الإشارة دائماً إلى القيم الإسلامية السمحة. مثال قوله - تعالى - (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) [الماعون: ١ - ٢]. ففي الآيتين إشارة عظيمة إلى قضية التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وضرورة إعطاء اليتيم والحناج ما يعينه على نواكب الدهر. وكذلك الأمر في قصة أصحاب البستان المذكورة في القرآن الكريم: وأيضاً قصة قارون. إن قارون (وما أكثر أمثاله في عصرنا) كان مالكا للمال الوفير. فهو بالتالي خاضع لأحكام قيمية. لقد كان قارون يتصرف في ماله استهلاكاً وإنفاقاً وادخاراً؛ لكن القرآن الكريم سجل عليه عدة انحرافات: منها:

١ - التعلالي عن الناس . ٢ - عدم مساعدة المحتاجين والفقراء والمساكين.
٣ - استخدام المال من أجل الطغيان وقهر العباد والسيطرة على البلاد. إن هذا المال الذي طغى قارون بسببه: جعله الشرع الإسلامي محاطاً بضوابط تبين طرق وأسباب وقواعد الحصول عليه وحفظه. إن الإسلام يعتبر التنمية حقاً مشروعاً من حقوق الإنسان. فدعاه إلى استثمار كل عناصر الإنتاج المشروعة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. يقول الحق - سبحانه -: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) [الملك: ١٥]. ولقد جاء علماء الاقتصاد المسلمون بخمس وسائل تفيد في حفظ المال أهمها:

- أن لا ينفق المرء أكثر مما يكسب. وهنا تظهر العلاقة بين الإنفاق والدخل.
- وأن يكون الرجل سريعاً إلى بيع تجارته. بطيئاً عن بيع عقاره: كما حدد ذلك الإمام الدمشقي رحمه الله.
- أما القواعد الأخلاقية لحفظ المال وصونه فتتمثل:
- في القناعة. وشهامة النفس القوية. وفي طلب العلم وجمع المال.

إن صراع القيم لم يقتصر على الأخلاق فحسب. بل إنه صراع تعدى ذلك ليتجسد أكثر وضوحاً وعالمية وشمولية في العلاقات الاقتصادية الدولية. فالإقتصاد الوضعي الغربي والأمريكي يستمد وجوده من قيم خاصة به لا تراعي للأخلاق وزناً ولا همماً. فعين الفاعلين الاقتصاديين في الغرب تنكب على الربح باعتباره غاية لا وسيلة؛ أما الاقتصاد الإسلامي فمنبعه فروض وضوابط مستقاة من النصوص الدينية التي تعتمد على قيم الأخلاق الفاضلة. ولأن اقتصاديات الدول الغربية هي الأقوى حالياً؛ فإنها بسبب ما يسمى بالهولة والنظام الدولي الجديد؛ صارت تصدر قيمها الخاصة إلى بلداننا الإسلامية فلا نكتري لخطورتها أحياناً. ولا نهتم بها أحياناً أخرى. الإسلام رسالة قيم وأخلاق. حيث ربط الأخلاق بالعقيدة والعبادات. وجعلها من ثمراتها وفوائدها (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ..) (العنكبوت: من الآية ٤٥). وربط الأخلاق بالمعاملات. وربط الحياة كلها بالأخلاق. ومثل الأخلاق القيم. سواء كانت قيماً دينية ربانية مثل الإيمان بالله. أو قيماً إنسانية مثل الحرية. من المعروف لدى الفلاسفة والمفكرين أن الفكر لا ينبع من فراغ. وإنما ينبغي أن يستند إلى معلومات صحيحة ودقيقة ومتفق عليها. والفكر الإسلامي يوجد له أساس واضح وسليم يرتكز عليه هو النصوص الشرعية التي أوحى الله - تعالى - بها إلى رسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم-. وشرحها علماء الإسلام على مر العصور. إن التحليل الاقتصادي باعتباره من الفكر الإنساني يقوم على محاولة فهم ما يحكم الواقع الاقتصادي من أسس وركائز؛ وفي حالة الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يرتكز التحليل الاقتصادي فيه على الضوابط المستفادة من النصوص الدينية. وبذلك يأتي التحليل بنتائج صحيحة.

فمن المنظور الإسلامي: يعد موضوع الاقتصاد والأخلاق موضوعاً لا يتنازع حوله. فلا اقتصاد بدون أخلاق.
إن الاقتصاد الإسلامي تفريع على كل قيم الإسلام. فهو اقتصاد

يلي:
١ - القيم والأخلاق في مجال الإنتاج:

وأهم هذه القيم والأخلاق المحافظة على الموارد التي سخّرها الله تعالى جميعها لنفع الإنسان. وأمره باستغلالها وإحسان ذلك، من ثروات حيوانية ونباتية ومعنوية، والشمس والقمر والسماوات، وبرز ذلك في إحياء الموات من الأرض، والانتفاع بكل شيء في الحيوان حتى جلد الميتة وريشها وعظامها.

إحسان العمل وإتقانه، حيث العمل أعظم أركان الإنتاج، وهو عبادة وجهاد وإتقانه فريضة «إن الله يحب المؤمن المحترف..»، «إن الله كتب الإحسان على كل شيء..».

- أن يكون الإنتاج في دائرة الطيبات «الحلال»، والحرص على كل ما ينفع ويُصلح أحوال الناس، والبعد عن كل ما يُفسد على الناس دينهم وحياتهم.

أما أهداف الإنتاج في الإسلام فتتمثل في هدفين رئيسيين هما: تمام الكفاية للفرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة، وتمام الكفاية للفرد يتمثل في توفير الكفاية التامة، بكل عناصرها ومقوماتها لكل من يعيش في ظل الدولة الإسلامية مسلماً أو غير مسلم، من غذاء كاف لإمداد الجسم بالطاقة اللازمة لأداء واجبه، وقدر من الماء للشرب والري، والنظافة وملبس يحقق ستر العورة ويحمي من حر الصيف وبرد الشتاء، ومسكن صحي، وقدر من المال للزواج ولطلب العلم الواجب للعلاج من الأمراض، وفضل من مال ليحج به.

ويتحقق الاكتفاء الذاتي للأمة بأن يكون لديها من الإمكانيات والقدرات والخبرات والوسائل ما يفي بحاجاتها المادية والمعنوية، ويسد ثغراتها المدنية والعسكرية، ويلزم لذلك علم وعمل ومهارة، يقوم بها أمر الناس في دينهم ودنياهم، وكذلك التخطيط لذلك، وتهيئة الطاقات البشرية وتوزيعها، وحسن استغلال الموارد المتاحة، وتنويع الإنتاج وفق حاجة الأمة، وتشغيل الثروة النقدية وعدم كنزها.

٢ - القيم والأخلاق في مجال الاستهلاك:

لا قيمة لإحسان الإنتاج إذا لم يُحسن الناس استهلاك ما يُنتجون، والإسلام قد حثّ على إحسان الاستهلاك من خلال الإنفاق على الطيبات، ومحاربة الشح والتقتير، وعلى الطرف الآخر محاربة الترف والإسراف والتبذير.

والإنفاق في الإسلام له وجهتان: إحداها الإنفاق في سبيل الله، ومنه ما هو واجب محدد المعايير والمقايير كالزكاة، ومنه ما هو متروك للفرد المسارعة فيه كالصدقة.

والثانية: الإنفاق على النفس والأهل، حيث لا يجوز لمسلم أن يحرم نفسه وعائلته من الطيبات، وهو قادر عليها، أيّاً ما كان دافعه لذلك، وهي مقدمة على النفقة في سبيل الله وعلى الفقراء، (أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله) الحديث، وعلى الجانب الآخر حرّم الإسلام الإسراف والتبذير، ووضع لذلك حدوداً وضوابط، وحمل القرآن على الإسراف والتبذير في آيات كثيرة منها (وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ..) (الإسراء: ١٠٠)

١ لا يتين
٢٦ ٢٧
ونفر من

يقول لقمان الحكيم لابنه: «يا بني! شيئان إن حفظتهما لا تبالي ما صنعت بعدهما: ابدأ بدينك لمعادك، ودرهمك لمعاشك». كما يلزم إنفاق المال في أبوابه: أي في مجالات الخير والإحسان، وكل ما يعود على الشخص بالنفع في الآخرة، لكن مع حسن تدبيره هذا المال. أما أسباب إضاعة المال فتكمن في كثرة المعاصي: لأن المال تُخرجه المعصية، وهذا حال قارون وأمثاله، وأيضاً في تبذيره، ولقد نهانا الله - عز وجل - عن ذلك: لأن المبدزين إخوان الشياطين.

أما الغرب الكافر والعلماني: فإنه لم يضع أي ضوابط لكسب المال، فكل شيء يجوز من أجل الحصول على حفنة مال، ويشجع قيم الاستهلاك السلبي، وإضاعة المال في الترفاهات، وإمساكه عن أبواب الجميل والمعروف والبر والإحسان، والانهماك في اللذات والشهوات، إنها قيم خطيرة ما فتئ الغرب يدعو إليها ويعمل على أن تعم بلداننا الإسلامية بشتى الوسائل ومختلف الأساليب.

إن لا شك أن للقيم والأخلاق أهميتها ومكانتها وتأثيراتها في مجالات الاقتصاد المختلفة من إنتاج واستهلاك وتداول وتوزيع لذا حرى بنا أن نتعرف على خصائص الاقتصاد الإسلامي والتي تبرز في صورة قيم رئيسية هي:

اقتصاد رباني:

لأنه منطلق من الله وغاياته إلى الله، ووسائله لا تحيد عن شرع الله، وهو ليس هدفاً في ذاته، ولكنه وسيلة للإنسان ليحيا ويعمل لغايته العليا، فهو خادم للعقيدة والرسالة، وهو رباني لأهمية التربية الإيمانية لتوجيه الاقتصاد وضبطه بأحكام الإسلام الشرعية، وهو رباني لأن من مبادئه فكرة الاستخلاف والتي تعني أن الإنسان مستخلف في مال الله، فالأرض أرض الله، والقدرات هبة من الله، والأدوات نعمة من الله، ويعمل وفقاً لسننٍ هي من صنع الله.

اقتصاد أخلاقي:

ذكر ذلك المفكرون غير المسلمين، منهم الفرنسي «جاك وستروي» في كتابه (الإسلام والتنمية الاقتصادية) بقوله «الإسلام نظام للحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة معاً وهاتان الجهتان مترابطتان..» ومن هنا يمكن القول بأن المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانياً، والحق ما شهدت به الأعداء.

اقتصاد إنساني:

حيث غايته وهدفه تحقيق الحياة الطيبة بكل مقوماتها وعناصرها المادية والمعنوية للإنسان في كل مراحل، والإنسان هو وسيلة الاقتصاد وصانعه، وتتمثل إنسانية الاقتصاد في مجموعة القيم التي هدى إليها الإسلام، مثل قيم الحرية والكرامة والعدل والرحمة والتعاون، ومقاومة القيم السيئة مثل الحسد والبغضاء.

اقتصاد وسطي:

حيث إنه جزء من

النظام الإسلامي العام، الذي يقوم على

الوسطية والتوازن العادل بين الدنيا والآخرة بين الروح

والمادة، والوسطية العادلة والتوازن المقسط بين الفرد والمجتمع هي روحه فلم يجز على المجتمع - كما فعلت الرأسمالية - ولم يجز على الفرد، كما فعلت الشيوعية.

أما عن القيم والأخلاق في مجالات الاقتصاد المختلفة، فهي كما



الرحمة وتحريم الاحتكار:

حيث أمر الإسلام بإقامة سوق إنسانية، يرحم فيها الكبير الصغير، ويأخذ القوي بيد الضعيف، ويعلم فيها العالم الجاهل، وينكر الناس فيها على الباغي الظالم.

السماحة والرحمة والصدق والتجاوز اليسير، والبعد عن الكزازة والمشاحنة والتعسير «رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى..» الحديث. ومن السماحة إنظار المدين المعسر، وقد بلغ الإسلام مبلغاً عظيماً في رعاية حقوق الأخوة في أمر التداول، وجعل التصديق بما تطيب به النفس تطهيراً لما يشوب المعاملات التجارية من اللغو والخلف، وربما الكذب، وقد أمر الإسلام التاجر بمراعاة سبعة أمور في تجارته هي:

تصحيح النية، القيام بفرض الكفاية، وما هو مهم في الدين، والاهتمام بسوق الآخرة، وملازمة ذكر الله، والقناعة، وقلة الحرص، واتقاء الشبهات، والمراقبة، والمحاسبة للنفس.

٤- القيم والأخلاق في مجال التوزيع:

وهو في الإسلام يقوم على قيمتين إنسانيتين كبيرتين، هما: الحرية والعدل، بخلاف المذاهب الاقتصادية الأخرى.

أما عن الحرية فالإسلام يرفض الديكتاتورية الاقتصادية المتسلطة، وأساس ذلك:

- الإيمان بالله تعالى بأنه وحده رب العالمين ومدير أمرهم ومالك أزمته، وهو وحده الذي بيده الخلق والرزق والموت والحياة والتشريع والتحليل والتحريم.

- الإيمان بالإنسان وفطرته التي فطره الله عليها، وبكرامته ومؤهلته التي استحق بها خلافة الله في الأرض.

والحرية كل لا يتجزأ سياسية واقتصادية، وتعتبر الملكية الفردية المظهر الأول للحرية، والدليل الأول عليها والضمان الأول لبقائها، ومن مظاهر الحرية أيضاً التفاضل في الأرزاق.

أما قيمة العدل فهي القيد الذي فرضه الله تعالى على قيمة الحرية، فليست الحرية مطلقة، كما توهم قوم شعيب (أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ) (هود: ٨٧)، والعدل في الإسلام ليس مبدعاً ثانوياً بل هو أصل أصيل يدخل في تعاليم الإسلام وأحكامه كلها، عقائد وشرائع وأخلاق.

وتبرز الحكمة من إرسال الرسل في إقامة العدل الذي هو التوازن بين

قوى الفرد وطاقاته الروحية

والمادية، والتوازن بين الفرد

والمجتمع، ثم بين المجتمع وغيره

من المجتمعات، ومن العدل

تفاوت الناس في أرزاقهم

تبعاً لمواهبهم واجتهادهم.

(هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...) (الزمر: ٩).

ومن العدل تكافؤ الفرص،

حيث يجب أن يُتاح لأبناء

المجتمع جميعاً حق الحياة،

وحق التملك، وحق التعلم،

وحق العمل، وحق العلاج،

وحق الكفاية، وحق الأمان.

ومن العدل وفاء العامل حقه «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»

والذي يجب أن يراعى فيه قيمة العمل وحاجات العامل الأساسية، ومن

العدل إقامة تكافل اجتماعي شامل يضمن للضعفاء والعجزة تمام

الكفاية، ويضمن تأمين ذوي الحاجات الطارئة وموارده الزكاة والحقوق



الإسراف حتى الاستدانة يُغفر للشهيد كل شيء إلا الدين).

وحرم الإسلام الترف وحمل القرآن على الترف والمترفين في آيات كثيرة، منها (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا) (الإسراء: من الآية ١٦)، ومن مظاهر الترف التي حرمها الإسلام استخدام أواني الذهب والفضة، ومفارش الحرير الخالص والديباج، وحلي الذهب وملابس الحرير للرجال.

وقد وضع الإسلام على الإنفاق قيوداً على «الكيف»، متمثلة في حريم الإنفاق على كل ما حرم الله، وقيوداً على «الكم»، وهو حرم الخروج بالنفقة والاستمتاع بالطيبات عن حد الاعتدال والتوسط، ويهدف الإسلام من تقييد الاستهلاك إلى عدة أهداف تربوية، أهمها: تربية خلقية تحجز المسلم عن التوسع الشديد في الطيبات، حتى لا يكون من أهل الترف والإسراف.

- تربية اجتماعية حتى لا يوجد فريقان أحدهما مسرف والآخر لا يجد ما يسد به رمق الحياة؛ ما يُشعل الحقد والحسد في قلوب المحتاجين. تربية اقتصادية حيث الإسراف والتبذير يبذد الأموال والطاقات، ويذهب بكل محاولات التنمية.

تربية عسكرية وسياسية حيث الترف يقتل في أصحابه روح الجندية، ويقضي على قوة المقاومة الثابرة، ويقضي على روح الحماسة عند الفقراء الذين لا يجدون ما يدفعون به عن أمة يأكل خيرها المترفون، ويشقى فيها العاملون.

إن الإسلام اتخذ من الوسائل ما يأخذ به على أيدي المترفين، ويسد أبواب الترف في وجوههم عن طريق الحجر على الإنسان لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره.

٣- القيم والأخلاق في التداول:

التداول هو مجموع العقود والعمليات التي يتبادل الناس من خلالها الأعيان والمنافع، وهو في الاقتصاد الإسلامي يجري على نسق متميز عما عند الشيوعيين الذين ألغوا حرية السوق، وعما عند الرأسماليين الذين تركوا السوق حرة حرية مطلقة، وهناك جملة من المبادئ والقيم الأخلاقية الدينية والإنسانية التي تعتبر ركائز أساسية لعملية التبادل ولبناء سوق إسلامية نظيفة أهمها:

منع التجارة في المحرمات بيعاً أو شراءً، ونقلًا أو توسطًا، مثل الخمر والميتة والخنزير، والأصنام والمحدثات، والأغذية الفاسدة، وأواني الذهب والفضة، والمواد الإعلامية السيئة، وكل ما جاء من الأعداء المحاربين.

الصدق والأمانة والنصيحة،

وهي قيم على رأس الأخلاق،

وأبرز خصائص المؤمن وهي

من أسباب البركة، ويرفع

الله صاحبها لدرجة النبيين

والصديقين والشهداء، وقد

شدّد الله - تعالى - العقاب

على الكذب والخلف على

السلعة، وحذّر من الفشل

والتدليس، وحرم كل ما

يؤدي إلى ذلك من تعاملات.

العدل وتحريم الربا:

حيث حرم الإسلام كل

معاملة تشتمل على ظلم،

وفرض توافر العدالة المحكمة في كل تعامل، ومن أبرز مظاهر العدل

تحريم الربا، وجعله من موجبات حرب الله ورسوله.

ومن مظاهر العدل إيفاء الكيل والميزان وعدم بخس الناس أشياءهم،

وعدم إكراه الناس على سعر لا يرضونه بغير مسوغ، مثل الاحتكار.

العالم إلى مجال واحد من العلاقات الأخلاقية عن طريق سيطرة الاقتصاد الغربي والأمريكي في التنمية. وسيطرة التقنية في العلم. وهيمنة الشبكة في الاتصال)

وبهذه السيطرة يكون الاختراق الغربي العالمي للاقتصاد الإسلامي وقيمه النابعة منه: قد أدى بشكل أو بآخر إلى خلخلة توازن مبادئ أخلاقية كثيرة. وقيم إسلامية فاضلة. يقول الدكتور طه عبد الرحمن في إحدى الندوات الفكرية: «على مستوى التنمية الاقتصادية: يتم الإخلال بمبدأ النزكية. وعلى مستوى العلم يتم الإخلال بمبدأ العمل. وعلى مستوى الاتصال يتم الإخلال بمبدأ التواصل».

إن القيم الإسلامية. إذاً. هي الكفيلة وحدها فقط بإخراج الإنسان المعاصر من الأزمة الأخلاقية الفظيعة التي يعيش فيها. وذلك من خلال مفهومات النزكية وابتغاء التعارف. ومن خلال قيم التسامح والتضامن والتكافل والتعاون على البر والتقوى كقيم خلقية لنفي القيم المستوردة الآتية إلينا عن طريق سلوكيات اقتصادية أجنبية علمانية. إن الفكر الاقتصادي العلماني هو فكر وحداني لا يقبل أن يشرك به فكر آخر. وهو فكر إتباعي لا يحتمل الإبداع من الأفراد. وفكر تجيدي لا يمارس النقد على ادعاءاته. وفكر هرمي لا يجيز الاستواء بين عناصره. وفكر مصلحي لا يخدم إلا أغراض القوى المهيمنة. وفكر مصنع لا يقوم إلا على وضع الأفكار وتسخير أهل الفكر.

يقول الدكتور طه إن هذا الفكر تبلور في ثلاث حلقات تشكل سلسلة واحدة. وهي الحلقة الإعلامية التي تقدم الجانب السياسي على الجانب الاجتماعي. كما تعمل على إضفاء المشروعية للقوى السياسية الحاكمة. والحلقة الاقتصادية التي تقدم الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي. وتعمل على جلب المشروعية للقوى الاقتصادية المهيمنة. وهي حالياً القوى الغربية والأمريكية: وأخيراً الحلقة المعلوماتية التي تقدم الجانب المعلوماتي على الجانب الاقتصادي. إن الحلقة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي العلماني لا تقوم على الأخلاق: حيث إنها تقع في ثلاث آفات. وهي: آفة اختزال الأخلاق في المنفعة والمصلحة الذاتية. وتقديسها على أي مبادئ أو قيم إنسانية. وآفة تعميم مبدأ التسليع: حيث إن كل شيء في هذا الاقتصاد الغربي معروض لمقياس السلعة والعرض والطلب. ثم آفة الانقياد لمسار العولة: عولة البؤس وعولة الاستهلاك وعولة القيم الغربية المادية البحتة.

إن الاقتصاد الغربي العلماني يعاني أيضاً من أزمة الصدق: أي أحداث الشرح بين القول والفعل أو بين العلم والأخلاق. وأزمة القصد أي غياب الهدف والمقصد. وهو يتبنى السببية والآلية في التفسير. لكن يظل الحل هو التخلق الديني والتمسك بالقيم الإسلامية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة: بحيث تزود هذه القيم الاقتصاد بالأسباب التي تؤهله لنفع وإفادة الناس.

الأخرى في المال والصدقات الجارية والوقف وغيرها. ومن العدل تقرب الفوارق بين الناس. حيث تدخل التشريع في ذلك للحد من طغيان الأغنياء ورفع مستوى الفقراء. وذلك عن طريق حرم الكسب بالباطل. وحرم الاحتكار. وحرم الإسراف والترف وحرم الكنز. وتأتي الزكاة كوسيلة عملية لتقريب الفوارق بين الناس. ويأتي الميراث كوسيلة رائعة لإعادة توزيع الثروات.

وللدولة في الإسلام دور رئيسي في الإلزام بالقيم والأخلاق. تحقيقاً لقوله تعالى (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (الحج: ٤١) وقوله -صلى الله عليه وسلم- (كلكم راع كلكم مسئول عن رعيته).

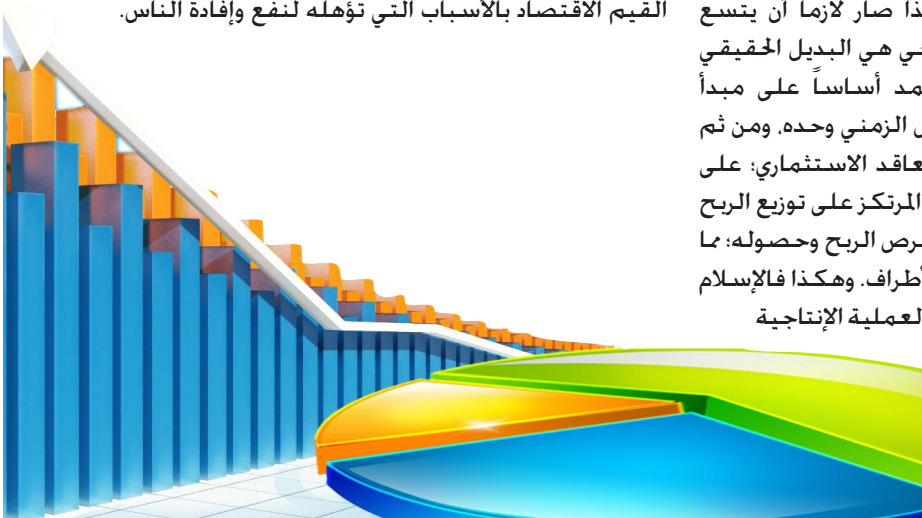
عولة التبعية:

أما عولة التبعية فيلخصها بشكل واضح الصحفي الأمريكي المعروف «فيردمان». حيث يقول: (ينبغي على المسلمين والعرب أن ينتبهوا لتغير الميزان الدولي. وحتمة تقبلهم التغيير سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً. لكي يلحقوا بالركب وإلا ظلوا خارج العولة وبالتالي ينتهون). وهو قول بليغ يوضح كيف يفكر العلمانيون. بل كيف يرغبون في أن تصبح الأمة الإسلامية تابعة لهم. لا هوية لها ولا شأن ولا قيم أخلاقية يسيرون على هداها: لكن سيخيب مسعاهم بإذن الله عز وجل.

يقول الأستاذ برهان غليون: «العولة عبارة عن ظاهرة ثورية تقنية علمية. قائمة على تطور تقنية الاتصالات والكمبيوتر. وعلى خلفية التغير الكامل في جل العلاقات الدولية». ويضيف: «بينما توفر العولة فرصاً للتنمية والتعاون والتكافل: فإنها في المقابل تهدد بضرب حضارتنا ومجتمعنا الإسلامية. وهنا بالذات يُطرح التساؤل حول كيفية التأقلم. إنه تساؤل تصعب الإجابة عنه. خاصة عندما نعلم مدى الضغوط المتعمدة من طرف (اللوبيات الغربية العلمانية) على كل فكر اقتصادي إسلامي طموح. فمن أبرز الأمثلة على الضغوطات التي تمارسها القوى الاقتصادية الأجنبية على الأفكار الاقتصادية الناجحة. هناك المؤسسات المصرفية أو البنوك الإسلامية التي أنشئت بسبب الربا الذي عَمَّ جميع المؤسسات المالية في العالم. لهذا لاحت فكرة مشروع البنوك الإسلامية. لكن حملات الحقد زادت على الإسلام وأهله ومحاربة المسلمين في مؤسساتهم وأسلوب حياتهم: بإلصاق تهم التأخر أو الجمود أو الرجعية أو الإرهاب بهم. وليس هذا الحقد الدفين سوى وجه آخر من وجوه الغل الصليبي واليهودي للمسلمين: ولقد قال الله - عز وجل - مشيراً إلى ذلك الغل والحقد بقوله: (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ) (البقرة: ١٢٠).

إن النظام الربوي المعمول به في البنوك العالمية يكرس مظاهر الاستغلال والبطالة والظلم الاجتماعي. لهذا صار لازماً أن يتسع إشعاع المؤسسات المصرفية الإسلامية لتضحي هي البديل الحقيقي للاستثمار الربوي الشائع بكثرة. والذي يعتمد أساساً على مبدأ الاقتراض الزمني الذي يعود تقديره على العامل الزمني وحده. ومن ثم تنشأ علاقة استغلال وإجحاف بين أطراف التعاقد الاستثماري: على عكس نظام الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي المرتكز على توزيع الربح بين هذه الأطراف على أساس من الواقعية في فرص الربح وحصوله: ما تنشأ معه علاقات عدل وإنصاف بين مجموع الأطراف. وهكذا فالإسلام قد حقق التصور الصحيح الذي ينصف أطراف العملية الإنتاجية

أو الاستثمارية. وهو الشيء الذي يغيب عن التشريع الاقتصادي الغربي. يعرف الدكتور طه عبد الرحمن الفيلسوف المغربي «العولة» بأنها: (السعي إلى تحويل



الشركة الإسلامية للتجارة و الخدمات

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني

Islamic Trading & Service CO. LTD



منهجنا ... الثقة و الإلتزام

عمارة الفيحاء الطابق الخامس مكتب 11

تلفونات : 00249 183 383187 / 781759

فاكس : 00249 183 783487

مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ماذا يجب أن نفضل حيالها في السودان؟؟



إعداد الأستاذ / عبد الرحيم حمدي
خبير اقتصادي

تصاحب كل الأنظمة الوليدة أحاديث تنبؤية عن مستقبلها وتوقعات الخبراء والمهتمين بها لاستشراف المستقبل، وعلماء الاقتصاد الوضعي قد تنبؤوا من قبل بانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها أشر شر على وجه الأرض، حيث تقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين، وتسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم وتسبب آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة..

الإنتاجي والمالي (خاصة في الغرب) وقد حدث هذا في السودان كما هو موضح وهذا يطرح نفس السؤال علينا جميعاً وليس متخذي القرار فقط. أن اتجاه الحل الرئيسي في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية . هذا معروف ومسلم به ولكن هل يساعد توزيع الثروة الذي يجري حالياً في الاقتصاد السوداني هل يساعد على هذا الحل .

الواضح الآن ان التركيز هو على (قسمة الثروة) إقليمياً بين أجزاء البلاد وقطاعياً (النقابات وزيادة الأجور) فهل وصلنا مرحلة إنتاج الثروة بكثافة تسمح لنا بتوزيعها بصورة يرضى عنها المقسوم لهم. الإجابة في تقديري واضحة والسبب واضح: هو ضعف أو انعدام المدخرات القومية التي تنتج الثروة والحل واضح هو في تشجيع الإستثمار الخارجي عن طريق الإعفاءات ومنح الميزات التفضيلية وعن طريق تقليل التكلفة الداخلية (سياسياً واقتصادياً وقانونياً وإدارياً) علماً بأن لا أحد يغالط انه وبرغم الأزمة فإن هنالك فوائض مالية هاربة أواركدة تبحث عن ملاذات آمنة للإستثمار اذا توفرت الشروط الصحيحة .

القضية الثالثة :

أسفرت الأزمة عن هبوط كبير في التجارة العالمية وآلياتها ومدخلاتها ومخرجاتها من نقل بحري وجوي وسياحة ورسوم ونشاط مصرفي ومالي (نشاط أسواق المال) .

يطرح هذا لنا ولدول كثيرة أهمية إعادة النظر كما أسلفت في اتجاه التعامل التجاري عدة أسئلة مع من نتعامل ما هي الأسواق التي يجب أن نركز عليها ؟ وبأي سلع نركز وماهو حدود تعاملنا اللوجستي مثال في قطاع النقل الجوي يحدث انفتاح كبير من شركات أجنبية وهذا أمر صحيح وتختار الخطوط الجوية السودانية إستراتيجية تركيز داخلي وإقليمي محدود وهذا أمر صحيح لكن وزارة الطاقة ترفع سعر غاز

في تقديرنا هناك عشرة قضايا أبرزتها الأزمة المالية سنحاول من خلال تناولها إيجاد حلول وبدائل تجنبنا أزمات أخرى جديدة وهي:

القضية الأولى :

أن الأزمة تحولت من أزمة مالية محلية (سقوط قطاع العقارية الأمريكي) إلى أزمة مالية غربية ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية طالت كل اقتصاديات العالم دون استثناء وبسرعة شديدة (١٤ شهراً) . يطرح هذا قضية العولمة وأثارها فقد وضح أن اقتصاديات العالم اندمجت وتشابكت فعلاً وبصورة لم يتخيلها المرء حتى عاد الحديث بقوة (من دوائر قيادة العولمة) لضرورة الحماية protectionism وضرورة إعادة توازن عملات التبادل الدولي (من الدول التي تسهم فيه بشدة كالصين واليابان) وهذه الأخيرة تصمت وتؤيد ولا تجد لنفسها وزناً في التبادل التجاري والإقتصادي والسياسي الدولي .

ولم يطرح بعد (في دوائر أغلب المتأثرين بالعولمة من أمثال السودان ومجموعة ال ٧٧) وكيف نتقى شرور العولمة بعد أن أصبحت واقعاً يصعب عكسه Reversal ويصعب الخروج عليه وفي السودان مثلاً اقتصادنا مربوط بالصادر (سواء البترول أو غيره) وتتأثر كل صادراتنا مباشرة بهبوط الأسعار وضعف الطلب فهل تستمر هذه الإستراتيجية أم نعدلها أو نعدل بعض مكوناتها مثلاً أن نركز على إنتاج الغذاء وإنتاج الخدمات التعليمية والصحية والمالية للمنطقة أي تحويل الاقتصاد السوداني لإنتاج أنواع جديدة من الصادرات كما فعلت ماليزيا عندما تحولت من المطاط والقصدير وزيت النخيل إلى الإلكترونيات والآن إلى الخدمات المالية عموماً والإسلامية خصوصاً .

القضية الثانية :

أهم مظهر لازمة العالمية في كل البلاد هو هبوط أو الركود الإقتصادي

لماذا لا توجد لدينا إحصاءات معقولة للعطالة ؟
لماذا لا ننظر في إنشاء شريحة جديدة من العاملين لا تدفع التزامات التأمين (٢٥٪) ونخفف من التزامات التأمين القائمة على المؤسسات من وفورات ونسبة ما تحصل عليه من دعومات من الدولة لإنشاء وظائف للعطالي من الخريجين ؟

أعادة النظر في التزامات صناديق التأمين لمعرفة كفايتها ومدى ما يجب أن ندفعه لها .

ماهي الطرق الأخرى الفعالة لمحاربة العطالة خارج من ما يمكن أن تقدمه الدولة منها الميزات التفضيلية للإستثمار في مجال خلق فرص العمل ؟

إن جهاز الدولة حول الآن إلى جهاز إعاشة فلماذا لا نعامله على هذا الأساس ونعطي الناس كل رواتبهم الحالية (١٠٠٪) وبعض الامتيازات الأخرى وندفع بهم إلى الإنتاج ونوفر كمّاً هائلاً في بيئة التشغيل ومكاتب العمل ونفتح مجالاً لدماء جديدة في مكاتب العمل وتتيح للقدامي فرصاً هائلة ومطلوبة في مجال التدريس من الجامعات إلى محو الأمية تحول إلى أمة مدرسين ونساعد أيضاً في حل مشكلة هائلة قادمة اذا تقسّمت البلاد وتركت للمركز معظم تركتها في الخدمة المدنية والعسكرية .

التساؤل الأخير في هذا المجال يتعلق بمكافحة الفقر مباشرة عن طريق ثلاث روافع اقتصادية :

الزكاة والقرض الحسن والإستدانة الإستثمارية من الجمهور :-
الم يحسن الوقت لإستعمال طريقة التصرف في الزكاة بالطريقة التي نص عليها والتي تؤمن محاربة مباشرة وفعالة للفقر وهي إعطاء سهم للفقر والمساكين بعد زيادته ليكون أكبر سهم وبما لا يقل عن ٨٠٪ من حصة الزكاة إعطاؤه لهم مباشرة ونقداً ليحلوا بها مشاكلهم حسب أسبقياتهم ومشاكلهم الخاصة . تخيلوا ما يمكن أن يحدث للاستهلاك (ومن ورائه للإنتاج) من رواج اذا تدفق ذلك الكم الهائل من الأموال في مجالات الغذاء والنقل والإسكان والتعليم والصحة .

أن الزكاة هي رافعة الإنتاج الرئيسية في الإقتصاد الإسلامي وليست مجرد أعطيات واثاث اجتماعية كما يتخيلها البعض .

ومن بعد الزكاة لماذا لا ننظر في تفصيل القرض الحسن من ودائع البنوك الجارية (وهي أصلاً عائدة للجمهور) لحل مشاكل قطاعي المساكين وما فوق المساكين ما اصطلح عل تسميتهم بالطبقة الوسطى بقروض نقدية .

التعليم والصحة والاحتياطات الأسرية الأخرى أن القرض الحسن هو أيضاً رافعة اقتصادية هامة للغاية يجدر بنا أن ننظر بجدة في تطبيقها لتحريك الإقتصاد .

ومن بعد القرض الحسن الاقتراض الإستثماري بعائد من الجمهور عن طريق الأوراق المالية من داخل وخارج السودان لتمويل التنمية كرافعة اقتصادية ثالثة لمحاربة الفقر وتفشي العطالة التي هي وجه آخر للفقر والتوتر الإجتماعي المكلف اقتصادياً في النهاية عندما تضطر الدولة للصرف على الأمن ومكافحة الحدرات والجريمة ثم التوتر السياسي والإرهابي وكلها من آثار التدهور الإقتصادي والإجتماعي ومحاربتها مكلفة للغاية والافوق هو الوقاية منها .

القضية السادسة :

وهي اضطراب العالم الأول الحاكم للعالمين الثاني والثالث للتنازل عن سطوته الانفرادية أو الجماعية G٥ المتطورة إلى G٨ أو سلطته المؤسسية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية في بازل وذهابه متواضعاً إلى الدول التي تملك الفوائض وإدخالها في النادي الجديد (مجموعة العشرين G٢٠) ليحصل على موارد يسد بها عجزه الهائل وعجز البشرية التي تسبب فيه وعاد له وبالا .

الطائرات وهو صادر ممتاز لا يكلفنا أكثر من خرطوش في مطار الخرطوم لا بد إذا من نظرة كلية منسقة لتزويد الانفتاح الجوي ولتستثمر في المطارات ولتستعمل أسعار السلع (غاز الطائرات والـ Catering والخدمات ورسوم الهبوط والعبور والـ handling الخ لجذب المزيد من السعات الجوية . إذن يجب أن يكون هنالك خيار نوعي لسلعنا الجديدة والمثال الآخر هو الأوراق المالية الإسلامية التي صدرنا منها ما يعادل ثلاثة مليار دولار في السنوات القليلة الماضية وحصدنا منها داخلياً ما يعادل مليار دولار .

القضية الرابعة :-

أنتجت الأزمة تشابهاً واسعاً في المعالجات :

أولاً : إعانات مستمرة وكبيرة عن طريق الصناديق الدولية للدول الضعيفة والمرضى عنها سياسياً مثال اسلندا - أوكرانيا - الباكستان ثانياً : حيثما تملك الموارد قامت دول عديدة منفردة وبتنسيق جماعي بما يلي :

ضخ أموال هائلة في شريان الإقتصاد أو كما سماه الإنجليز عباقرة النحت الدولي اللغوي quantitative easing وصل الآن إلى ترليونات . استيلاء على مؤسسات مصرفية وصناعية وخدمية ضخمة عن طريق الدخول في رؤوس أموالها .

استسلام كامل للسياسات النقدية (Complete abandonment) فيما يتعلق بأسعار الفائدة لتصل إلى منطقة الصفر الفني وإهمال تام لزيادة الكتلة النقدية وتأثيرها على التضخم (ساعد هذا هبوط أسعار البترول والسلع الغذائية) وصولاً إلى هدف تحريك الإقتصاد بدلاً من التركيز على استقراره .

هل خرقنا في اتجاه مائل ؟

طبعي أننا لا نملك مالا نضخه في شريان الإقتصاد ولكن نملك البديل وهو أن نخفف من المتعاملين في الإقتصاد .

١/ بتخفيف التحصيل الضريبي وتجميده عن حدود العام السابق على أقل تقدير .

٢/ بتخفيف العبء على المصارف وليس مطالباتها بزيادة رؤوس أموالها ونسب إيداعاتها في البنك المركزي وزيادة المحصنات أي زيادة التكلفة عليها في سنة صعبة .

إن الذي يحدث الآن هو العكس تماماً والعذر هو أن توفي الدولة بالتزاماتها التعاقدية أهمها الرواتب التوجه هو الآن يجب أن يكون واضحاً للكل أننا (في موازنة ٢٠١٠) يجب أن نسعى لسداد التزامات الرواتب و التشغيل الحاضرة وتجميد الحديث عن متأخرات واستحقاقات جديدة أي أن تكون الميزانية هي ميزانية (سد الفقرة) الراتبية بصورة أساسية والباقي من الإستثمار الخارجي وفي سبيل ذلك يفتح الباب على مصراعيه للإستثمار الخارجي وتخفف عنه الضرائب والرسوم والجبايات ويعطي مزيداً من الامتيازات في المجالات التي سبق أن ذكرتها كمجالات إنتاج وتصدير منتجات جديدة (الغذاء - الخدمات المالية الإسلامية - الخدمات الصحية والتعليمية) ويعنى هذا تشجيع إنشاء بنوك وشركات تمويل وإستثمار جديدة بأيسر الشروط وقلها وعدم الاعتذار بأننا أصبحنا Over banked (٣٠ بنكاً لدينا مقابل ٣٢٠ في البحرين) لو كنت مسئولاً لرفعت شعار دعوا ألف زهرة تفتح في مجالات المصارف وشركات التمويل والإستثمار والإيجارة بأيسر الشروط الرأسمالية والفنية والإدارية وليأت الينا أو تقوم من داخلنا ٥٠٠ مؤسسة مصرفية وشبه مصرفية جديدة وتكون الحصيلة هي مليارات الدولارات المطلوبة بشدة لسد فجوة التنمية التي عجزت عنها الدولة أو الدويلات السودانية الجديدة ؟

القضية الخامسة :

تفشي العطالة بصورة كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة واستمرار نفس الظاهرة في البلاد الفقيرة بل وتفاقمها وبالنسبة لنا لا بد من إثارة هذه الأسئلة :

أسوقه في هذا المجال هو ضرورة التحول إلي أدوات المشاركة بدلاً من أدوات المراجعة

القضية التاسعة :

هي قضية البحث عن بديل اقتصادي جديد فقد سارع المفكرون الاقتصاديون والمصرفيون الإسلاميون إلى طرح الفكر الاقتصادي الإسلامي وخاصة المصرفي كبديل للفكر الرأسمالي الذي نشأت في حضنه وبسببه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية .

وتلقف الغرب بترحيب في دوائره الحكومية والمصرفية هذا الطرح ولكن وجهه بمهارة وهدوء إلى حيث تمكنه الاستفادة منه مزيداً من الموارد فقامت دول (كفرنسا) بعمل قانون لإصدار صكوك إسلامية في فرنسا أو من مؤسسات فرنسية ورحبت إنجلترا أياً ترحيب بإنشاء بنوك وشركات تأمين وصناديق استثمار إسلامية (كلها كانت موجودة قبل الأزمة) وتراجعت عن إصدار صكوك إسلامية من البنك المركزي وأعلنت اليابان وسنغافورة نيتهما إصدار صكوك إسلامية ويقدم صندوق النقد والبنك الدولي بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية بتصميم بنية تحتية لإصدارات الصكوك الإسلامية . كل هذا لا يعني أن الغرب الرأسمالي يقبل أو بسبيل أن يقبل البديل الإسلامي في التعامل المالي ولهذا فأن على القائمين على هذا الأمر أن يعيدوا حساباتهم ولا يخلطوا بين مصلحة الغرب الآنية في الحصول على موارد إسلامية وحقيقة قبولهم للبديل الإسلامي .

القضية العاشرة :

وهي امتداد لكل ما سبق فقد جاءت هذه الأزمة لتركز أو تفجر في أذهاننا قضايا حنطها التفكير النمطي أو المصالح الذاتية في أطر ضيقة حتى حسبنا إن هذا هو الحق وهذا طبعاً هو شيمة كل المجتمعات التي وجدت أفكار ومعتقدات وموروثات انتقلت أليها من الماضي وجدنا آباءنا عليها عاكفين واستمروا بها وعادوا من أراد تغييرها .

هذه الأزمة تتيح لنا فرصة هائلة لإعادة التفكير في كثير مما أصبح معوقاً لتطور سير منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية ومن وراء ذلك بالطبع الوعاء السياسي الذي يعطى الوعاء الاجتماعي شرعيته ومصادقته ومقبوليته وهذه فرصة ثانية تأتينا بعد سقوط الفكر الاشتراكي الرسمي والمجروس بمعسكر سياسي هائل فنحن جيل محظوظ سقط فيه خلال عشرين عاماً بالضبط .

أهم منظومتين فكريتين لإدارة المجتمعات البشرية الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي وأسارع بالقول أن الذي سقط هو الفكر وليس تلك المجتمعات فهي معنا الآن وبعضها كروسيا والصين تبرزان على الساحة بقوة والمطلوب هو تقديم طرح فكري جديد أساسه :

إن إرادة المجتمعات لا بد تحكمها الأخلاق والقيم وأن تلك القيم ليست قيم بشرية نسبية متغيرة بل هي رابنة ثابتة تربط الحياة بالإيمان فالإيمان هو مال الله ونحن مستخلفين فيه بشروطه .

٢- في عالم المال فإن الدين الربوى هو أس البلاء وهو الذي امتص موارد البشر إلى أسواق المال وترك العالم الحقيقي بلاء موارد ولهذا انتشر فيه الفقر والعطالة والركود الاقتصادي . أن إنهاء الدين الربوى من أساسه لا بد أن يكون سعر الفائدة تماماً وعودة اقتصاد الإنفاق والتوسع المالي والنقدي الذي يزود المجتمع بأدوات النماء .

هل من دروس ننتشل بها هنا ؟ نعم أن يجعل من سياسة الاعتماد على الذات حجر الزاوية في كل برامجنا وتعاملاتنا لأن كل ما ستقترحه المؤسسات الدولية من إجراءات لتحسين أوضاع العالم الثالث سيكون هامشياً أما بالنسبة لنا فلن نلقي منهم أي شئ لقد بلغ الصرف على إصلاح حال الغرب بكل ضروب المعالجات النقدية والضمانية حتى الآن ١٥ ترليون أي ربع الناتج الإجمالي للعالم وأكثر الناتج القومي لأمريكا بينما المرصود (ولم يصرف حتى الآن إلا اقله) للدول النامية أقل من ٣٪ من هذا المبلغ .

القضية السابعة :

تقضى حالة الإحباط واليأس في الدوائر السياسية والاقتصادية والأكاديمية ما حدث وبدأ التلاوم بالصاق تهمة الفساد الأخلاقي والجشع بالقائمين على القطاع المالي وانتهى الأمر في حصره بما يتلقاه المصرفيون من حوافز فاحشة وإذا حلت مشكلة الحوافز (وهم عليها مختلفون) اختفت المشكلة الأخلاقية التي تم السكوت عليها ولحلها الزمن اذا انتهى وإذا عاد النشاط عاد الفساد .

هل ثمة ما نستفيد منه في هذا المجال ؟

لا شك أن لدينا كثيراً من القيم ما يمكن أن نعصمنا من الإحباط واليأس اذا نحن تمسكنا تمسكاً جميلاً بها ولدينا من قيمنا الأخلاقية ما يسمح برقابة صارمة في مجال الفساد الأخلاقي أن شئنا أن نعملها ونقطف ثمرتها وهي أن الفساد المالي هو أهلك للمجتمع وسيعود عليه بأقسى النتائج .

القضية الثامنة :

هي الحيرة الفكرية والسياسية التي فجرها وقوع الأزمة التي تفاقمها ثم استمرارها وقتاً طويلاً من الزمن وعدم ظهور مؤشرات حقيقة على نهايتها قريباً .

وتساءل الجميع : كيف ولماذا فشلنا في التنبؤ بهذه الأزمة أكاديميين واقتصاديين مارسين ومنظمين Regulators ؟

وكيف لجأ عتاة الرأسماليون في الدول المتقدمة من سدنة النظام للتحويل إلى حلول (اشتراكية) ؟

المنحى والمبنى بين يوم وليلة ناسيين كل نظرياتهم عن حرية السوق وكفاءة وعقلانية (الرجل الاقتصادي) وموضوعية المنافسة .

متى ستنهي الأزمة وهل يمكن أن نخطي اذا أعلننا نهايتها لتعود أشرس ما يكون ؟ ماهي إستراتيجية الخروج هل لاتزال الأزمة تقول هل من مزيد من الأموال وغير ذلك من مظاهر الحيرة ؟

لقد أجه العالم الغربي إلي معالجة الأزمة من داخلها بالدعوة إلي مزيد من التنظيم وتشديد الرقابة الوطنية ثم وضعها تحت رقابة وتنظيم دولتين خاصة في مجال الأسواق المالية

ماذا عن ذلك الوحش الهائل المسمى بالمشتقات والذي يعيش عليه البنوك افتئاتاً وتعزي أنفسهم بأرياح خيالية ناجمة من منتجات هلامية وصلت في آخر تقرير معتبر ال ٨٥٠ ترليون دولار منها أكثر من ٤٠٠ ترليون دولار منها عبارة عن interest rate swaps أي أن المصارف تتاجر الآن فيما بينها بسعر الفائدة الذي تفرضه علي قروضها فتكسب منه مرتين الأول ثمناً للقرض والثاني ثمناً له هو ذاته تتبادله فيما بينها في معاملات رياضية غير مفهومة إن المترتب علي هذه القضية بالنسبة لنا هو إن تمسك أكثر بالقواعد التي بنينا عليها اقتصادنا وتعاملنا المصرفي فهي الخامي لنا من هذه المنزلقات حتي لو توفرت لنا الأموال في الخليج سقطت كثير من البيوتات المالية لأنها أجزت وراء هذه الاستثمارات الزائفة

ولكن يتعين علينا بعد التمسك بقواعدنا الشرعية أن نطبقها تطبيقاً يحقق لنا الفائدة منها المثل الذي أود أن



التعاون بين البنوك المركزية العربية ضرورة لمواجهة المتغيرات المعاصرة



د. الفاح محمد عثمان مختار
أستاذ الاقتصاد المساعد
جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية

شهد العالم منذ الثلث الأخير من القرن العشرين اتجاهين متلازمين أحدهما الاتجاه نحو العولمة في جميع مجالاتها والآخر نحو إقامة تكتلات إقليمية. حيث يعرف العالم أكثر من خمسة وعشرين تكتلاً اقتصادياً إقليمياً غطت معظم الأقطار في جميع القارات ولقد كان وما زال لبعض هذه التكتلات دور ريادي وأساسي في حركة الاقتصاد والتجارة العالمية وعلى رأس تلك التكتلات الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب وشرق آسيا وغيرها . ومما لا شك فيه أن التكتل والتعاون الإقليمي في الوقت الراهن يعد أمراً حتمياً وضرورياً في ظل بيئة دولية تكثف فيها التكتلات الاقتصادية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة . فالتعاون بين الحكومات أو بين المؤسسات أو بين الكيانات المختلفة أصبح ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات وللمواجهة التحديات التكنولوجية والأزمات المالية علاوة على أن إتفاقيات تحرير التجارة والخدمات تمنح وضعاً متميزاً للتجمعات الاقتصادية

الفعالية المتاحة لتوجيه تلك المدخرات نحو القطاعات الرائدة تتعرض للإستخدام غير الكفؤ نتيجة لعدم نضج المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بالإضافة إلى قصور السياسات التمويلية كل ذلك يعوق تكوين رأس المال بالمعدلات التي تتطلبها عملية التنمية في تلك البلدان ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة بمدى النضج المالي بتلك البلدان . ويرى «Goldsmith» أن النضج المالي لاقتصاد ما يتوقف على عدة مؤشرات منها :

- ١/ تواجد جهاز مصرفي كبير لا تقل موجوداته عن ١٠ ٪ من الثروة القومية.
- ٢/ إنجاز جزء كبير من الأعمال عن طريق مشروعات أو شركات مساهمة
- ٣/ بلوغ متوسط الإدخار ١٠ ٪ من الدخل (كحد أدنى) على المستوى

وتبعاً لحدود البحث وما يتعلق بمجالات التعاون التي يمكن أن تسهم فيها البنوك المركزية في البلدان العربية سيتم التركيز على مؤشر أوضاع الأسواق المصرفية وأسواق الأوراق المالية العربية وإقامة نظام تسوية المدفوعات بين البلدان العربية ثم الأوضاع التي توضح ضرورات التعاون بين البنوك المركزية العربية .

١/ أوضاع الأسواق المصرفية وأسواق الأوراق المالية العربية :
تواجه البلدان العربية غير النفطية مشكلة مالية تتمثل في الافتقار إلى موارد مالية كافية لمواجهة متطلبات التنمية الكبيرة لديها وافتقارها إلى الوسائل المالية اللازمة للتحكم في الموارد الحقيقية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية فمن جهة هناك عوائق تتمثل في إنخفاض حجم المدخرات بالنسبة إلى ما هو مطلوب لغرض التنمية ومن جهة أخرى فإن المدخرات المتوفرة والوسائل التمويلية

أضعف الأسواق النقدية : Money Market

من المعروف أن وجود سوق نقدية منظمة يؤدي إلى توافر السيولة للقطاع المصرفي ، بالإضافة إلى تمكين البنك المركزي من ممارسة رقابة فاعلة على الائتمان والنقد في الاقتصاد . ويتوقف اتساع السوق النقدي على تنوع الأصول التي يتم التعامل بها في هذا السوق كما تتوقف سيولتها على مدى إمكانية تحويل تلك الأصول إلى نقد عند الضرورة .

وتمثل أذن الخزنة أهم الأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها حكومة الدولة لفترات معينة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنة على الأكثر . وتقوم السلطات المختصة بسحب أو ضخ هذه الأوراق المالية تبعاً للاحتياج للسيولة .

ويتطلب تطور السوق النقدي وجود خبرات متخصصة لديها القدرة الفنية الكافية لإدارة تلك الأوراق المالية بصورة تضمن قبولها وتداولها في السوق .

ب/ عدم وجود مصارف عربية ذات حجم أو بعد إقليمي :

تعاني المصارف العربية من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق الدولية على الرغم من التطور الذي شهدته بعض المصارف العربية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها فقد بلغت موجودات المصارف العربية مجتمعة خلال عام ١٩٩٩م حوالي ٥٢٦,٣ مليار دولار وهذا يقل عن أصول بنك واحد من أكبر المصارف العالمية الكبيرة ويبرز في هذا الخصوص ضرورة السعي نحو عمليات الاندماج فيما بين المصارف العربية لتكوين وحدات أقوى وأكثر فعالية . وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير خدمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والإستثمارية متطورة وذات تكاليف منخفضة .

ج/ عدم تناسب عدد المصارف في بعض البلدان العربية مع حجم الاقتصاد أو الأسواق المصرفية أو عدد السكان أو حجم القطاع المصرفي العربي ككل .

د/ ارتفاع درجة التركز المصرفي - المتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية - الأمر الذي يحد من المنافسة حيث تؤدي ممارسات بعض المصارف ذات الدرجة العالية من التركز المصرفي إلى انعكاسات ذات تأثير كبير على بعض المصارف الأخرى مما يؤثر بدرجة جوهريّة على أداء السوق المصرفي .

هـ/ إسهام كبير للقطاع العام في هيكل ملكية الجهاز المصرفي في عدد من البلدان العربية

(مع اختلاف نسبي في ذلك بين بلد وأخرى) ويقترب ذلك بسيطرة شبه كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات المصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العام في المصارف وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي إلا أن القطاع ما زال يمتلك حصة كبيرة في الجهاز المصرفي في عدد من الدول .



القومي .
١/ تمثل الأرباح غير الموزعة مصدراً أساسياً لتمويل التوسع في المشروعات .

ويمكن الإتفاق على بعض هذه الشروط وعدم الإتفاق على شروط أخرى فقد تقل موجودات جهاز مصرفي لدولة ما عن ١٠٪ من الثروة القومية وليس معنى ذلك أنه لا يوجد نضج مالي . وقد لا يمكن تعبئة المدخرات على فعالية الجهاز المصرفي وعلى استخدام تلك المدخرات الاستخدام الأمثل كذلك يتوقف النضج المالي على نضج وفعالية وسائل وأدوات التمويل وتوجيه البنك المركزي للتمويل المتاح .

وعموماً فإن هذه الشروط لا تتوافر في معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية بسبب انخفاض متوسط الدخول الفردية بتلك البلدان (مع اختلاف نسبي بين دولة وأخرى) يضاف إلى ذلك عدم تطور نظام الشركات المساهمة في مشروعات الأعمال ، وعدم شيوع العادة المصرفية بالإضافة إلى تدني معدل التراكم الرأسمالي مما يحد من النمو الإقتصادي .

ويدل هذا على تدني مستوى النضج المالي في البلدان العربية عموماً على الرغم من تفاوت درجة النضج المالي بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية ويرجع هذا التفاوت في الغالب إلى عدد من الأسباب منها ما يتعلق بالقدرة على الإذخار وذلك بناء على التباين في متوسطات الدخول الفردية ومعدلات الإذخار فيها وعدد سكانها ومنها ما يتعلق بالرغبة في إستخدام تلك المدخرات في الإستثمارات المتاحة من حيث النوع أو نسبة العائد عليها أو من حيث الإستثمار في العقارات والمعادن النفسية أو الأوراق المالية كذلك الرغبة في الإستثمار داخل القطر العربي أو خارجه .

هذا بالإضافة إلى كفاءة وفعالية وحدات الجهاز المصرفي في تعبئة المتاح من المدخرات واستخدامها الإستخدام الأمثل في المشروعات الرائدة وكذلك المشروعات المتوسطة والصغيرة المنتجة . وهنا يؤدي البنك المركزي الدور الأساسي في توجيه التمويل المتاح إلى مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة .

وإذا كانت المصارف العربية تستقطب نسبة مرتفعة من المدخرات في شكل ودائع مصرفية فإنه لتلك المدخرات أن تكون مصدراً مهماً لتمويل المشروعات . خاصة في ظل محدودية أسواق رأس المال العربية التي تحدد دورها من التمويل السوقي (من خلال إصدارات الأسهم والسندات) بالإضافة إلى ذلك فإنه رغم أهمية التمويل الذاتي

للمشروعات (من خلال أرباحها غير الموزعة) فإنه يبقى غير كاف لتمويل نمو تلك المشروعات والتوسع في أنشطتها الإنتاجية مما يضفي على التمويل المصرفي أهمية خاصة في التمويل .

ويمكن القول أن تفاوت درجة النضج المالي - في ظل تدني تلك الدرجة بصفة عامة على مستوى البلدان العربية - يمثل عائق في سبيل إيجاد سوق مصرفية عربية بالإضافة إلى عوائق أخرى .

١- العوائق التي تواجه إيجاد أسواق مصرفية عربية متطورة :

إلى مضاريات من قبل وسطاء غير مؤهلين أو ربما غير أمناء يهدفون إلى الربح العاجل الأمر الذي يدفع بأسعار بعض الأوراق المالية إلى مستويات غير واقعية لا تستند إلى كفاءة أداء المشروعات وربحياتها الحقيقية .

تركز اهتمام المستثمرين في أسهم الشركات التي توزع أرباحاً سنوية مرتفعة غالباً وليس على الشركات ذات رأس المال الواسع واحتمالات النمو الكبير .

اهتمام معظم وحدات الجهاز المصرفي بتمويل الشركات الكبيرة اعتماداً على الملاءة المالية وليس على الجدوى الاقتصادية للمشروع وعلى كفاءة المستثمرين .

يبرز هنا دور البنك المركزي في توجيه هذه المصارف إلى تمويل استثمارات متوقفة على تقييم الكفاءة الإنتاجية للمشروع وعلى جدية المستثمرين .

أما على المستوى الإقليمي العربي فإن عدم التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية يعود إلى عدد من الأسباب التي حد من قدرتها على القيام بالدور التمويلي والتنموي المستهدف على المستوى العربي .

ومن أهم هذه الأسباب :

اختلاف التشريعات والتنظيمات المنظمة للأسواق المالية بالبلدان العربية بالإضافة إلى قصور الأطر التشريعية والتنظيمية المتمثلة أساساً في غياب الإستقلال الإداري لبعض أسواق رأس المال العربية وقلة الصلاحيات الممنوحة لهذه الأسواق يضاف إلى ذلك افتقار هذه الأسواق لأدوات الرقابة التي تساعد على إدارة الأوراق المالية وغياب المؤسسات المساندة من شركات صانعة للأسواق مثل مؤسسات الحفظ والإيداع المركزي وشركات التسوية والمقاصة وشركات الترويج وضمن الإكتتاب ووكالات محلية لتصنيف وتقييم الجدارة الائتمانية

ضيق ومحدودية الطاقة الإستيعابية لرؤوس الأموال في البلدان العربية التي أقيمت فيها هذه الأسواق سواء أكانت نفطية أم غير نفطية وذلك بسبب عدم تطور أساليب الإدارة المالية وصغر حجم الإقتصادات العربية (منفردة) مما لا يساعد على نمو أسواق متطورة على مستوى عالمي .

القيود المفروضة على تداول الأوراق المالية بين دولة عربية وأخرى من قبل السلطات النقدية والمالية .

الإختلاف بين السياسات النقدية والمالية بين البلدان العربية والقيود النسبية المفروضة بدرجة أو بأخرى على حرية حركة رأس المال وأسعار الصرف والسياسة الائتمانية والمصرفية .

ضعف المعلومات عن الأسواق المالية العربية .

ضعف نشاط السوق الأولي حيث بلغت نسبة الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات إلى الناتج المحلي في الأسواق المالية العربية حوالي ٤٪ فقط عام ١٩٩٩م وبلغت نسبة هذه الإصدارات إلى التسهيلات والقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص أقل من ١٥٪ عام ١٩٩٩م

ضعف التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك والذي يعد من أكثر العوامل أهمية فيما يختص بعدم التكامل بين أسواق المال العربية ومن مظاهر ذلك انخفاض حجم التجارة العربية البينية ومحدودية مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك مما يضعف التعاون

انخفاض مستوى استخدام التقنيات المصرفية الحديثة :

تحتاج المصارف العربية إلى زيادة مستوى استخدام التقنيات المصرفية المتقدمة وتطبيق الأنظمة المتطورة لكي تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية حيث يزيد استخدام التقنية المصرفية المتقدمة من سرعة التسويات وزيادة الشفافية ونشر كافة المعلومات المتاحة بسرعة وسهولة مما يزيد من ثقة المستثمرين بالمصارف بالإضافة إلى أن قدرة المصارف من التوسع وتنويع المنتجات التي تقدمها لعملائها - عند استجلاب التقنيات المصرفية الحديثة - من شأنه الإسهام في رفع كفاءة الوساطة المالية .

ز/ عدم وجود البيانات المصرفية القابلة للمقارنة وفق المعايير الموحدة

تفتقر العديد من البلدان العربية إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح عن البيانات المصرفية مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بين تلك المصارف العربية والمصارف الدولية ويمثل هذا الأمر - في كثير من الحالات تحدياً كبيراً أمام المصارف في البلدان التي تفتقر للبيانات المصرفية القابلة للمقارنة نظراً للحاجة إلى كثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين العرب والأجانب .

وفي هذا الخصوص فإن البنوك المركزية العربية مدعوة لتدعيم وتشديد الرقابة المكتبية والميدانية على البنوك العاملة والتأكد من استخدامها للمعايير الدولية المتعارف عليها والخاصة بالمحاسبة والإفصاح والشفافية .

٢-١ العوائق التي تواجه إيجاد أسواق أوراق مالية عربية متطورة :

تعد أسواق الأوراق المالية مصدراً أساسياً من مصادر تمويل المشروعات فيما يعرف بالتمويل القائم على السوق . هذا بجانب التمويل المصرفي

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان العربية التي بها أسواق الأوراق المالية على المستوى القطري من ترسيخ ودعم قواعد ونظم العمل فيها . إلا أن هذه الأسواق لا زالت تتصف بالضيق وعدد من أوجه القصور .

ومن أهم أوجه القصور :

ضالة النضج المالي والاقتصادي للإقتصادات العربية ويعود ذلك جزئياً إلى عدم استقرار الاتجاهات العامة للبلدان من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية كما أن انخفاض الدخل الفردي وبالتالي الإذخارات الفردي والليل التقليدي لا صاحبها نحو الاستثمار العقاري واقتناء المعادن النفيسة بعيداً عن أسواق المال يحد من تطور هذه الأسواق كماً ونوعاً .

عدم انتشار شركات المساهمة التي يتم تمويلها من خلال إصدارات الأسهم والسندات . والإجاء نحو الشركات الصغيرة أو المشروعات العائلية التي لا تفصل بين الملكية والإدارة . والتي يجري تمويلها ذاتياً . غياب الوعي العام لدى الشركات بمعايير الاستثمار ندرته التحليل الاستثماري السليم . ندرة المعلومات وقلة الإفصاح المالي الدقيق عن واقع تلك الشركات ونشر بيانات غير دقيقة عنها أحياناً .

عدم تنوع الأوراق المالية وغياب دور الوساطة المتخصصة خاصة العاملة منها في الأسواق الثانوية . مما يحد من تطور هذه الأسواق ويعرضها

المدفوعات الاجمالية فيما يتعلق بتسوية المدفوعات ذات الحجم الكبير المعمول به في البلدان المتقدمة والعديد من البلدان النامية. كذلك تبرز أهمية تطبيق المعايير العالمية المتعلقة بتسوية عمليات الأوراق المالية لدى السلطات النقدية العربية واتخاذ خطوات لتبني أنظمة إلكترونية للمدفوعات من خلال استعراض أوضاع الأسواق المصرفية وأسواق الأوراق المالية العربية وبيان مدى الحاجة إلى قيام نظام تسوية المدفوعات بين البلدان العربية . يتضح أهمية وضرة إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة .

إن التعاون بين البنوك المركزية وإن كان شرطاً ضرورياً إلا أنه ليس كافياً فلا بد من تقارب البيئات المصرفية والمالية في كل البلدان العربية وذلك من خلال جهود مشتركة ذات فكر متقارب وتبعاً لحدود البحث يمكن إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية العربية في مجالين من المجالات المهمة والملحة - هما إيجاد أسواق مصرفية وأسواق أوراق مالية عربية متطورة وإقامة نظام تسوية المدفوعات بين البلدان العربية .

وقد تم تناول العوائق التي تواجه إيجاد أسواق مصرفية وأسواق أوراق مالية متطورة في البحث وبهتتم الباحث بوضع بعض التصورات والمقترحات لعدد من عوامل الإصلاح لتذليل ما تم بحثه من عوائق بهدف إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية العربية في المجالين التاليين :

أولاً: إيجاد أسواق مصرفية وأسواق أوراق مالية عربية متطورة

ثانياً: إقامة نظام تسوية المدفوعات بين البلدان العربية .

ويتمحور دور البنوك المركزية العربية نحو إيجاد أسواق مصرفية ومالية عربية متطورة في الآتي :

تطوير وإصلاح القطاع المصرفي العربي بهدف بناء استراتيجيات توسع إقليمي في استقطاب المدخرات وتوظيفها .

الإسهام في تنمية أسواق المال العربية بهدف ربط البورصات العربية ببعضها البعض.

كما يجب إيجاد نظام للمدفوعات بين البلدان العربية يؤدي إلى تسهيل تسوية الأوضاع المتبادلة فيما بين البلدان العربية على أساس متعدد الاتجاهات يخدم كل الأطراف ويحقق الأهداف .

المالي النقدي العربي لينحصر في تعاون مالي حكومي خارج نطاق أسواق المال العربية .

٢/ مدى الحاجة إلى قيام نظام تسوية المدفوعات بين البلدان العربية : مع بدء عمل مجلس للوحدة الاقتصادية العربية تم إنشاء لجنة لمحافظة البنوك المركزية في إطارها لتهتم على أعلى مستوى فني بأمور التنسيق النقدي وانتهى نشاطها إلى وضع مشروع اتحاد عربي للمدفوعات تم إقراره في ١٩٦٦/١١/٦م ليتولى تصفية المراكز الدائنة والمدينة للدول الأعضاء تجاه بعضها البعض على أساس متعدد الأطراف ولم تتقبل الدول العربية فكرة الاتحاد ولم تصدق عليه .

وفي ظل الاتجاه نحو تكامل الأسواق المالية على مستوى دول العالم بالإضافة إلى عولتها والتطور الملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال أدى ذلك إلى أهمية الحاجة إلى تعزيز كفاءة التشغيل والسرعة وتقليل المخاطر لإتمام تسوية المعاملات في ظل مساندة قوية من السلطات النقدية بدول العالم .

وتأتي المساندة من جانب السلطة النقدية (متمثلة في البنك المركزي) من خلال إدارة أرصدة الاحتياطيات من العملات المحلية والدولية حيث ان تلك الاحتياطيات من العملات يتم بواسطتها تسوية المدفوعات على المستوى المحلي بين البنوك العاملة داخل الدولة . وأيضاً على المستوى الدولي بين الأفراد أو بين البلدان وتأتي مهمة البنوك المركزية من حيث الإسهام في تسوية المدفوعات بين البلدان ذات العلاقات التجارية .

ونظراً للتأثير الأكبر للإدارة النقدية غير المباشرة للسياسة النقدية (عن طريق البنك المركزي) والمتمثلة في عمليات السوق المفتوحة ذات العلاقة بالأسواق المالية والتي يتاح التعامل فيها للأجانب تظهر الحاجة أيضاً إلى وجود نظام تسوية المدفوعات بحيث يتم ذلك بأسلوب يتميز بالسرعة . تقليل المخاطر المالية ويستند إلى المصادقية والواقعية وإنخفاض تكلفة النقل والتمويل وكل هذا يتطلب وجود جهات رسمية قانونية تتولى إدارة التسويات وذلك على الأقل بين الأفراد أو الشركات المتعاملة في بلدين .

وبالنسبة للبلدان العربية وعلى الرغم من أهمية الإصلاحات والتدابير المتخذة في مجال نظم المدفوعات - في كل بلد على المستوى القطري فإنه في ضوء التوجه نحو انفتاح اقتصادات معظم البلدان العربية على الخارج ومساعي جذب الإستثمارات والإرتقاء بالقطاع المالي والمصرفي وبالنظر إلى الحجم الكبير نسبياً للقطاع المصرفي في الاقتصادات العربية تبرز أهمية اعتماد نظم المقاصة وتسوية





الأستاذ / عبد النبي الطيب
مسؤول الإلتزام

الالتزام ووظيفة الإلتزام في البنوك The compliance and compliance function in banks

المقدمة :-

يعد الإلتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية ، ويحافظ على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين ، ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية ، كما يعد الإلتزام مسئولية شاملة ومتعددة الجوانب ، وتقع على جميع الاطراف في المؤسسة المالية بدءا من مجلس الإدارة والإدارة العليا وانتهاءً بجميع الموظفين كل حسب صلاحيته والمهام المناطة به .

Function

تعتبر وظيفة الإلتزام في البنوك أحد أسس وعوامل نجاحها . كونها تلعب دورا أساسيا في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها ومصالح المؤسسين والمودعين ، وتوفير الحماية من العقوبات وذلك من خلال قيامها ومساهمتها في ما يلي :

- درء مخاطر عدم الإلتزام ، وبوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية .
- توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية .
- إرساء نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المصرفية
- إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسئوليتها عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي .

٣/ القيم الأساسية : Core Value

تحتل معايير الثقة والنزاهة المرتبة الاسمي في العلاقة بين البنك وعملائه . وتعد الثقة والنزاهة أهم الركائز التي يبني عليها البنك سمعته لدى عملائه والجهات التي يتعامل معها . كما أن حماية تلك السمعة في كل ما يقوم به البنك من نشاطات يجب أن تكون السمة الراسخة في ذهن مديري وموظفي البنك . لذا فانه يتوجب عليهم أن يتحلوا بمستوى عال من الثقة والنزاهة والمهنية عند قيامهم بالمهام الموكلة إليهم وان تكون تصرفاتهم دوما ملتزمة بنص وروح الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة للنشاطات البنكية

٤/ الإدارة والالتزام Management and Compliance

يبدأ تطبيق الإلتزام بالأنظمة في المستويات العليا بالبنك ، ويكون الإلتزام جيدا وفعالا عندما يكون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك أمثلة يحتذى بها في إدارة العمل والالتزام . كما أن الإلتزام الجيد يتطلب من الإدارة العليا تأكيدا مستمرا علي وجوب أن تسود البنك ثقافة مبنية علي معايير عالية من الأمانة والنزاهة المهنية .

ولتحقيق ما تقدم قامت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر ابريل ٢٠٠٥ م The basel committee on banking supervision بإصدار وإمداد الورقة الخاصة بالالتزام ووظيفة الإلتزام بالبنوك وقد تم تصميم الورقة على شكل مبادئ أساسية للإلتزام بالأنظمة بعدد عشرة مبادئ رئيسية . يحدد المبدأ الأول منها مسئوليات مجلس الإدارة بشأن الإلتزام ، والثاني والثالث والرابع تحدد مسئوليات الإدارة العليا ، والخامس يحدد ضوابط استتالية وظيفة الإلتزام في البنوك . والسادس التأكيد على ضرورة دعم إدارة الإلتزام بجميع ما يمكنها من تنفيذ مهامها ، والسابع يحدد مسئوليات ومهام إدارة الإلتزام وبرنامج عملها والثامن يحدد علاقة إدارة الإلتزام بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والتاسع يوضح المتطلبات في حال امتداد نشاط البنك لأكثر من دولة ، والمبدأ العاشر والأخير يحدد مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في حالة الاستعانة بجهات استشارية من خارج البنك لتنفيذ او تقديم أي خدمات بشأن عملية الإلتزام بالأنظمة .

ولتطبيق هذه المبادئ بالبنوك السودانية قام بنك السودان المركزي بإصدار منشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم ٢٠٠٧/١٢ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦ م ألزم فيه البنوك بتعيين مسئول للإلتزام ليضطلع بالمهام الواردة بالمنشور . وتعميما للفائدة سنعرض في هذا المقال ونسلط الضوء على هذه المبادئ آنفة الذكر نوجزها في الآتي :-

أولا : المفاهيم

١/ مفهوم (إدارة) الإلتزام The Concept of Compliance Function

هي وظيفة مستقلة تحدد ، وتقيم ، وتقدم النصح والمشورة ، وتراقب . وتعد التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالبنك ، والمتعلقة بتعرضه لعقوبات نظامية أو إدارية ، أو خسائر مالية ، أو بما يؤدي للإضرار بسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في الإلتزام بالأنظمة والضوابط الرقابية ، أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة .

٢/ أهمية وظيفة الإلتزام The Importance of Compliance

Compliance Policy

إن سياسة الالتزام المعتمدة التي يتبعها البنك لن تكون ذات فعالية مالم تشتمل ضمن بنودها علي تعزيز ثقافة الالتزام ومسؤوليات الموظفين والعقاب في حالة الإهمال والمستويات التي يجب الوصول إليها وما لم يقيم مجلس الإدارة بالاتي:

- * دعم وتعزيز قيم الأمانة والنزاهة في كافة إرجاء البنك
- * إيجاد تعهد كلي وشامل بكافة الأنظمة والقواعد والمعايير ذات العلاقة ووضعها في صلب سياسات البنك .
- * التأكد من وجود السياسة المناسبة لإدارة الأمور المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام.

- * توفير الموارد الكافية للجهة المناط بها مهام الالتزام .
- * إعطاء الجهة المناط بها مهام الالتزام قدرا كافيا من الاستقلالية .
- * تحديد مسؤوليات الجهة المناط بها الالتزام بدقة.

المبدأ (٢) مسؤوليات الإدارة العليا حيال الالتزام

Responsibilities of Senior Management Regarding Compliance

- الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الالتزام .
- وضع وتعميم سياسة مكتوبة للالتزام تحتوي علي :
- (أ) مخاطر عدم الالتزام الرئيسية وكيفية إدارتها علي كافة المستويات
- (ب) الإجراءات التي يجب إتباعها متضمنة الإجراءات من كافة العاملين بالبنك والإجراءات الخاصة التي تنطبق علي مجموعة محددة من العاملين .

- التأكد من تطبيق السياسة الموضوعة للالتزام.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية أو الجزائية المناسبة في حالة اكتشاف أي مخالفة لهذه السياسة .
- التعاون مع إدارة الالتزام في تحديد القضايا الأساسية المتعلقة بمخاطر الالتزام التي تواجه البنك ووضع الخطط لإدارتها .
- إحاطة مجلس الإدارة بالنظم المطبقة لإدارة المخاطر .
- إبلاغ مجلس الإدارة بصورة فورية في حالة وجود قصور في الالتزام كالحالات التي قد تنتج عنها جزاءات رقابية أو قانونية أو خسائر مادية كبيرة أو فقد للسمعة .
- توفير الموارد اللازمة للقيام بوحدة الالتزام .

- إيجاد مناخ من الثقة والتجانس في العلاقة بين إدارة الالتزام وبقية الإدارات الأخرى .

Principles of the Compliance: إدارة الالتزام Department

يجب أن تتمتع الإدارة التي ينشئها ويكلفها البنك بمهام الالتزام بالاستقلالية الكاملة

ويتضمن مفهوم الاستقلال عناصر ترتبط ببعضها علي النحو التالي

- (أ) أن يكون لإدارة الالتزام صفة رسمية داخل البنك .
- (ب) أن تشمل مسؤولية مدير الالتزام إدارة مخاطر عدم الالتزام لدي البنك بصفة عامة .
- (ج) أن يكون لمدير الالتزام والعاملين بالإدارة الحق في الحصول علي المعلومات أو السجلات أو الملفات والاتصال بمن يلزم من العاملين في سبيل تنفيذ ما يوكل إليه من مهام .
- (د) أن تتوافر له الحرية في تقديم تقارير إلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة وأي لجنة تابعة له عند اكتشاف أية

وان يراعي انه ليس مقصورا علي منسوبي الالتزام فقط , حيث تقع مسؤولية الالتزام علي كل فرد من العاملين بالبنك وان تكون هذه المسؤولية جزءا لا يتجزأ من أعمال البنك وكافة نشاطاته التشغيلية . كما أن عدم الأخذ في الاعتبار آثار مايتخذه البنك من إجراءات علي المساهمين وعملائه وموظفيه ومحيطه في السوق قد يؤدي إلي حدوث ردود فعل سلبية بالغة الأثر علي سمعة البنك ويلحق بها أضرارا حتي ولو لم تكن هنالك مخالفة فعلية للأنظمة.

Compliance Risk

يعرف اصطلاح (مخاطر عدم الالتزام) بأنها المخاطر التي تنجم عنها عقوبات وإجراءات نظامية أو خسائر مالية أو إساءة لسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاميم والقيم السلوكية والأخلاقية التي يعمل البنك من خلالها (في مجموعها تمثل المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام)

Compliance Rules

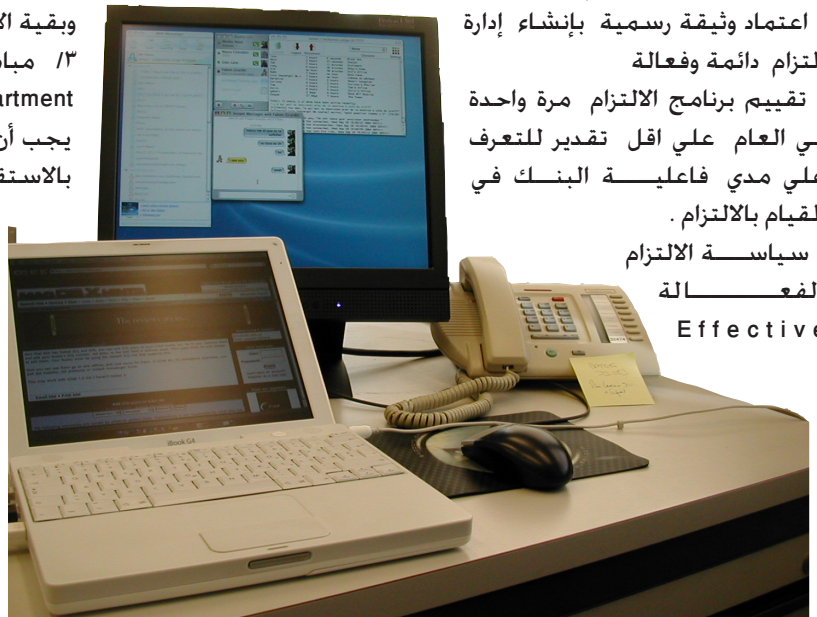
- الأنظمة والتشريعات الإشرافية والرقابية . والنقدية والتنظيمية السارية علي القطاع المصرفي وقواعد تطبيقها . وما يتعلق بها من تعاميم وتعليمات . كنظام رقابة البنوك وقواعد وتطبيق أحكام ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام مكافحة التزوير والتعليمات والإرشادات المتعلقة بالعمليات البنكية والبيانات المالية , والأموال المتعلقة بالأمن والسلامة ومعايير الحاسبة للبنوك التجارية - الأنظمة والتعليمات التي تصدرها الجهات الحكومية ذات الاختصاص مثل نظام الشركات ونظام العمل والعمال . وأنظمة سوق الخرطوم للأوراق المالية ونظام وإرشادات الاستثمار الأجنبي وغيرها .
- المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للإشراف علي البنوك الخاصة بالالتزام ووظيفة الالتزام في البنوك .

Compliance Policy

هي السياسة المعتمدة من مجلس إدارة البنك التي تحدد وتوضح المبادئ الرئيسية والركائز المنهجية التي يتبعها البنك لإدارة مخاطر عدم الالتزام .

Compliance Principles

- المبدأ (١) مسؤوليات مجلس الإدارة
- الإشراف علي وإدارة مخاطر عدم الالتزام Supervision and Compliance Risk Management
- اعتماد سياسة الالتزام الخاصة بالبنك
- اعتماد وثيقة رسمية بإنشاء إدارة التزام دائمة وفعالة
- تقييم برنامج الالتزام مرة واحدة في العام علي اقل تقدير للتعرف علي مدى فاعلية البنك في القيام بالالتزام .
- سياسة الالتزام الفعالة Effective



مخاطر سمعة أو مخاطر استراتيجية أو غيرها) ويشمل ذلك تطوير المنتجات الجديدة وممارسات العمل والأنواع الجديدة من الأعمال أو علاقات العملاء المزمع إنشاؤها أو التغييرات المادية في طبيعة هذه العلاقات وإذا كان في البنك لجنة منتجات جديدة , فيجب أن يشارك ممثل من منسوبي الالتزام في تلك اللجنة .

-علي إدارة الالتزام أن تقوم بدراسة طرق لقياس مخاطر عدم الالتزام كمياً ونوعياً مثل (مؤشرات الأداء) واستخدام هذه المقاييس لتحسين وتقييم مخاطر عدم الالتزام .

-القيام بتقييم ملائمة سياسة الالتزام وأدلة السياسات والإجراءات بالبنك , والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها , ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات للتعديل.

-القيام بالمراقبة المستمرة للالتزام واختباره عن طريق عينات كافية ورفع تقارير بشأن الجودة والملاءمة

٥-٥ برنامج الالتزام Annual Compliance Plan

يكون برنامج الالتزام مبنياً على أساس المخاطر ويخضع لإشراف مدير الالتزام الذي يقوم بالتنسيق بين الإدارات المختلفة والمختصة بإدارة المخاطر وبمستوي ملائم لتغطية كافة الأعمال .

- تعديل إجراءات و نماذج العمليات المصرفية لكي تتطابق مع مبدأ أعرف عميلك

- يحدد برنامج الالتزام السنوي نشاطات إدارة الالتزام , مثل تطبيق والإجراءات المحددة والتأكد من تحديثها

تقييم مخاطر عدم الالتزام واختبار تطبيق الالتزام وتنقيف وإرشاد الأفراد فيما يتعلق بالالتزام

واستيعاب السياسات والإجراءات.

-تطوير برامج الحاسب الآلي لتسهيل متابعة العمليات المصرفية للعملاء.

-تقارير التحالفات ومتابعة شكاوي العملاء , يجب الاطلاع عليها لدراساتها ووضع الضوابط التي تمنع حدوثها مستقبلاً , وكذلك تلقي شكاوي العملاء للتحقق منها ومعرفة أسبابها والعمل على تفادي حدوثها مرة أخرى.

-المصادقة على المنتجات والخدمات المصرفية

١/ التقارير : Reporting

يقوم مدير الالتزام بتقديم تقارير بشكل منتظم بخصوص التزام البنك وكافة أعماله وإدارته التشغيلية وإدارات المساندة بقواعد ومتطلبات الالتزام وان سياسات وإجراءات العمل محدثة وفقاً لمستجدات الأنظمة والتعليمات والضوابط والإرشادات .

وان التطبيق العملي يتم وفقاً لها , وبحيث يكون متضمناً النتائج التي يتم الحصول عليها خلال مسار مراقبة الالتزام ويقدم التقرير الي رئيس مجلس الإدارة ولجنة الضوابط والمراجعة والإدارة العليا . وذلك علي النحو التالي :

١-٦ الحالات عالية المخاطر والمستجدات العاجلة :

ينبغي إحاطة لجنة مجلس الإدارة أو لجنة الضوابط والمراجعة بأية إخفاقات أو قصور في الالتزام , للحالات التي قد ينجم عنها خطورة علي قدر من الأهمية أو إجراءات قضائية أو إجراءات رقابية أو خسارة

نقاط ضعف دون خشية من ردود الأفعال السلبية ضده من الإدارة أو العاملين بالبنك .

٤/ واجبات ومسؤوليات مدير إدارة الالتزام: Duties and Responsibilities of Compliance Director

الحصول علي جميع الأنظمة والتنظيمات ذات العلاقة (وما يتبعها من تعديلات , أو يصدر بعدها من أنظمة وتعليمات) الخاصة بالعمليات والأنشطة البنكية .

إجراء مراجعة سنوية لجميع التعليمات المدرجة في أدلة السياسات والإجراءات المطبقة في البنك للتأكد من تطابقها وتوافقها مع متطلبات جميع الأنظمة والتعليمات وانه يتم الالتزام بتطبيقها , وإعداد خطة شاملة للفحص

اطلاع جميع العاملين بالبنك عن طريق الإدارة العليا علي جميع سياسات وتعليمات الالتزام وما يطرأ عليها من تحديث.

العمل باستمرار علي خلق بيئة خاصة بالالتزام في البنك ودعم الوعي وبناء ثقافة التفكير الإيجابي لدي مسئولي البنك وباقي الموظفين وبناء مفهوم أهمية الالتزام بالأنظمة في البنك بشكل عام والتفديد بذلك أثناء أدائهم لمهام عملهم .

- مراجعة واعتماد جميع المنتجات البنكية الحالية والجديدة للتأكد من استيفائها للمتطلبات النظامية .

-تصميم ووضع نظام لإعداد التقارير الداخلية الخاصة بمراقبة الالتزام والتقييم الذاتي لمخاطر عدم الالتزام .

-إعداد ورفع تقارير الالتزام لمجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة والضوابط .

-التعاون مع كافة إدارات البنك ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين والبنك المركزي فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات المشمولة في التقارير ذات الصلة والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

٥/ مسؤوليات إدارة الالتزام Compliance Department Responsibilities

١-٥ مساعدة الإدارة العليا في تطبيق الالتزام

أن إدارة البنك هي المسئولة عن تطبيق الالتزام, ومسئولية إدارة الالتزام بالبنك هي مساعدة الإدارة العليا

علي إدارة مخاطر عدم الالتزام التي يواجهها

البنك والتعامل معها بفاعلية .

٢-٥ المشورة

تقديم المشورة للإدارة العليا فيما يتعلق

بأنظمة وقواعد ومعايير الالتزام . وتتضمن المهمة الاستشارية تعاون أفراد إدارة الالتزام عن قرب مع إدارات أعمال البنك .

٣-٥ الإرشاد والتثقيف والتدريب

-تساعد إدارة الالتزام الإدارة العليا في تنظيم مهام تثقيف وتوعية الأفراد بخصوص مسائل الالتزام لكافة مديري الإدارات والفروع والموظفين .

-إعداد دليل مكتوب موجه للعاملين فيما يتعلق بالتنفيذ المناسب لقوانين وقواعد معايير الالتزام.

-اقتراح الدورات التدريبية من رفع كفاءة ودراسة ومعرفة العاملين بالقوانين والقواعد المنظمة لأعمال البنك وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية .

٤-٥ تحديد وقياس وتقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام:

- علي إدارة الالتزام أن تكون سبابة في تحديد وتوثيق وتقييم مخاطر عدم الالتزام ذات الصلة بنشاطات البنك (مخاطر نظامية أو



والضوابط الرقابية والنظم الداخلية بالبنك في شأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب .

-التأكد من أن جميع إجراءات اعرف عميلك (KYC Know Your Customer) يتم تنفيذها بشكل كامل وسليم بكل فروع البنك وتعديل الإجراءات والنماذج المستخدمة لكي تتواءم مع مبدأ أعرف عميلك كل ما كان ذلك ضروريا.

-إجراء زيارات ميدانية للفروع لتقييم مدى دراية العاملين بالقوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية بالبنك في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

-إعطاء المشورة بشأن تطوير برامج الحاسب الآلي لتسهيل متابعة العمليات المصرفية للعملاء .

-تصنيف العملاء حسب قياس المخاطر وأتماط العمليات (عالي , عادي)

-عدم الإفصاح للعملاء عن العمليات المشبوهة والبلاغات.

-نتائج البلاغات.

-قاعدة البيانات (الآلية وغير الآلية) وحماية البيانات .

-الإحصائيات.

٨/ قاعدة بيانات إدارة الالتزام : Data Base of Compliance Department

يرتكز عمل الإدارة بصورة أساسية علي الآتي:

- كافة التشريعات والقوانين ذات العلاقة المعمول بها .

- النظام الأساسي للبنك ولاتحة العمل الداخلي .

- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة المتعلقة بسياسة الالتزام

- الإستراتيجية التشغيلية للبنك.

- كافة نظم العمل المعمول بها .

- قواعد ومعايير السلوك والممارسة المهنية السليمة .

٩/ علاقة إدارة الالتزام بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر:

Relation with the Internal Audit and Risk Management

Departments

علاقة مدير الالتزام بالإدارتين أعلاه علاقة تعاون وتنسيق وذلك لتشابه المهام فيما يتعلق بالرقابة علي أنشطة البنك واختبار مدى كفاءة وفعالية السياسات والإجراءات المرفوعة للالتزام بالبنك وتبادل المعلومات فيما بينهم لتمكين مدير الالتزام في الوقت المناسب وبما يحقق الحماية للبنك من أية مخاطر.

١٠- العلاقة بين لجنة المراجعة والضوابط ومدير

الالتزام

Relation with Audit Committee

- مراجعة التقارير المعدة من قبل مدير الالتزام بالبنك فيما

يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي .

- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي .

- التحقق من التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها .

- التحقق من أن البنك قد انشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذيا لمكافحة غسل الأموال .

- القيام بتقييم المردود العام للالتزام وإعلام مجلس الإدارة بذلك .

- دراسة المعوقات التي تواجه عمل مدير الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها .

مالية أو إساءة للسمعة .

٦-٢ التقارير الدورية :

إعداد ورفع تقارير كل ثلاثة أشهر عي اقل تقدير عن الالتزام.

٦-٣ التقرير السنوي :

إعداد تقرير سنوي شامل في موعد لا يتعدى نهاية مارس من كل عام ورفعته الي رئيس مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والضوابط والإدارة العليا , يتضمن ما يلي.

-تقييم مستوي الالتزام خلال فترة التقرير

-أي تغييرات في مخاطر الالتزام قائمة علي مقاييس ذات صلة مثل مؤشرات الأداء

-تلخيص أي انتهاكات يتم تخديدها وأوجه القصور .

-تلخيص الإجراءات التصحيحية الموصي بها لمواجهة الانتهاكات وأوجه القصور والجداول الزمنية لتنفيذها.

-التدريب علي الالتزام بالأنظمة لموظفي البنك .

-يتضمن التقرير إحصائيات لعدد المخالفات ونوعها والمخاطر المصاحبة لكل حالة وترتيبها وتصنيفها حسب كل حالة والآثار المالية المترتبة علي المخالفات والبرامج التدريبية وجودتها وكفاية الموارد البشرية والمالية .

٦-٤ التقرير السنوي والبنك المركزي :

يتم اطلاع البنك المركزي علي هذه التقارير بعد اعتماد النسخة المعتمدة من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والضوابط .

٧/مكافحة عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

Combating Money Laundering and Terrorism Financing

فيما يلي إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواجب إتباعها من قبل وحدة غسيل الأموال بإدارة الالتزام وذلك بتوثيق الآتي :

١. فحص جميع الحالات المشتبه فيها .

٢. إعداد تقرير الاشتباه وتوجيهها لوحدة التحريات المالية .

٣. الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالحالات المشتبه فيها .

٤. تحديث الإجراءات طبقا للتعليمات المحلية والدولية في هذا الشأن

٥. تدريب العاملين علي وسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك .

٦. إعداد تقرير دوري عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك

يتم عرضه علي لجنة المراجعة والضوابط ومجلس الدارة والإدارة العليا , ويراعي أن يتضمن الآتي:

-ما تسفر عنه المراجعة الدورية خلال الفترة بشأن العمليات المشتبه فيها .

-أية تعديلات تمت علي القوانين أو الضوابط الرقابية أوالنظم الداخلية بالبنك في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب , تمت خلال الفترة المعد عنها التقرير , بالإضافة إلي أية اقتراحات بشأن إجراء تعديلات بالنظم الداخلية المطبقة بالبنك في هذا المجال.

-بيان عن البرامج التدريبية التي تم عقدها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة المعد عنها التقرير .

-التطورات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. -الإشراف العام علي التزام جميع فروع البنك بتطبيق أحكام القوانين





د. بابكر إبراهيم الصديق
استاذ المحاسبة المشارك - كلية الدراسات
التجارية - جامعة السودان

مفهوم الإفصاح البيئي وآلياته

أشارت العديد من الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة على سبيل المثال DEEGAN AND Gordon ١٩٩٦ Beets and Southern ١٩٩٩، and To bin ٢٠٠٢ إلى زيادة عدد الشركات التي تفصح عن المعلومات البيئية استجابة لحاجة المستثمرين المتزايدة وباقي الأطراف المهتمة كما وجدت هذه الدراسات زيادة في محتوى ومستوى الإفصاح البيئي من مجرد فقرة أو صفحة في التقرير السنوي إلى إعداد تقارير بيئية مستقلة بذاتها تنشرها الشركات على الإنترنت أو في شكل ورقي مشابه للتقارير المالية التقليدية .

ونظراً لعدم وجود إطار محاسبي عام لإعداد التقارير في الشكل والمحتوى يضاعف قدرة المستفيد على المقارنة والاستفادة منها كما أن غياب معايير لفحص المعلومات البيئية بالإضافة إلى نقص المراجعين المؤهلين للقيام بهذا الفحص يجعل التحقق من شمول ودقة ومصداقية الإفصاح البيئي أمراً بعيد المنال

آليات الإفصاح البيئي :-

يمكن أن تنقل المعلومات البيئية للأطراف المهتمة من خلال العديد من الآليات أو تنظيم التقرير من أهمها الإفصاح الاختياري أو الإفصاح الإلزامي والمصادر الخارجية للإفصاح .

الإفصاح الاختياري :-

لا يشترك المستثمرون مع الإدارة في إدارة الأنشطة اليومية للشركة حيث يفوضون هذه المؤسسات للإدارة وهذا يؤدي إلى مشكلتين مهمتين

الأولى : عدم وجود تماثل للمعلومات . فإن المستثمر أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن الشركة والتوقعات المستقبلية لها وبهذا يجب أن يكون لدى الإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية .

يرى بعض الباحثين أنه من الناحية النظرية يجب أن تفصح الشركات طوعاً عما لديها من معلومات لأنه إذا اعتقد المستثمرون أن الإدارة تخب المعلومات فسيتملكهم شعور بأن هذه المعلومات سلبية لهذا السبب يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي عن كل المعلومات

مفهوم الإفصاح البيئي :-

الإفصاح البيئي يعني بعموم نشر المعلومات المالية والوصفية الملائمة للمستفيد من القوائم المالية المراجعة والإفصاح البيئي هو مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل .

ويشمل الإفصاح البيئي البنود التالية :

مصرفوات وتكاليف التشغيل في الماضي والحاضر الخاصة بمعدات وتسهيلات ورقابة التلوث والتقديرية المستقبلية لمصرفوات أو تكاليف التشغيل الخاصة . وتكاليف إعادة الموقع لما كان عليه قبل التلوث وتمويل تسهيلات أو معدات رقابة التلوث وإطلاق المخلفات الهوائية السائلة والصلبة ووصف التسهيلات أو عمليات رقابة التلوث والمتطلبات القانونية الخاصة بالبيئة ومدى إنساق التسهيلات معها . مناقشة السياسات والمتطلبات البيئية والمكافآت والحوافز البيئية . ويأخذ الإفصاح عن بنود المعلومات البيئية العديد من الأشكال مثل البيانات الوصفية بالواقع والمزاعم الكمية والأرقام والملاحظات بالقوائم المالية

وقد صدرت تباعاً العديد من معايير المحاسبة الأمريكية التي يمكن تطبيقها على الأنشطة البيئية على سبيل المثال **Statement No 5 and FASB interpretation** الخاصة عن الظروف الطارئة ويمكن ان تستخدم **Accounting CONTINGENCIES** لفهم متطلبات التقرير عن الإلتزامات البيئية .

بالإضافة إلى نشرة هيئة سوق المال الأمريكية الخاصة بالمحاسبة والإفصاح عن الظروف الطارئة وبيان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي الخاص بالإفصاح عن مخاطر مهمة وحالات عدم تأكد معينة الخاص بالإلتزامات البيئية ونشرة مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (١٣) ورقم (١٤) بشأن المحاسبة عن التكاليف البيئية المترتبة على إزالة أو التخلص من الأصول الطويلة الأجل .

وفي ضوء المعايير السابقة ولوائح هيئة سوق المال يجب على الشركات الأمريكية الإفصاح في التقارير أو التقرير المالي السنوي عن المعلومات البيئية والتكاليف للإنصياح للتشريعات البيئية وأي قضايا مرفوعة يمكن أن تؤثر في الوضع المالي للشركة كما تلتزم الشركات الأمريكية بالإفصاح عن المطالبات المحتملة في صلب القوائم المالية إذا كانت بالإمكان تقديرها وكان مرجحاً حدوثها إذا لم يتحقق احد الشرطين تذكر في الملاحظات المتممة للقوائم المالية وتدل الممارسة العملية على أن إدارة الشركات تمارس قدراً كبيراً من الحذر في تفسير وتطبيق المعايير السابقة فقد وجد **ROCKNESS . schlachter , and (1996)** أن نسبة كبيرة من الشركات الأمريكية التي تخدم مسؤولياتها عن واحد على الأقل من المواقع الملوثة لا تفصح عن المطالبات البيئية في التقارير المالية المراجعة ويرى مؤيدي فرض الإفصاح البيئي أن ذلك يضمن الإفصاح عن الحد الأدنى من الكفاءة والأخذ بأحدث نظم التكنولوجيا ويعمل على زيادة الوعي وتشجيع الشركات على خفض الإنبعاثات الملوثة للبيئة . كما تعمل اسواق المال بكفاءة اكبر في حالة وجود معلومات ملائمة ومن ضمنها المعلومات البيئية .

المصادر الخارجية للإفصاح :-

ليس التقرير المالي المصدر الوحيد للمعلومات ومازال كذلك يحدث أن يلجأ بعض المستثمرين لسد حاجتهم من المعلومات بالإعتماد على مصادر أخرى بعيدة عن السلطة المتخصصة وتقارير الوكالات الحكومية والإعلان عن القضايا في المحاكم وما نشر في الصحف اليومية .

فقد وجد بعض الباحثين أن المستثمرين يستخدمون المعلومات البيئية المنشورة في المصادر الخارجية بالنسبة للشركات وبتقييم الآثار المالية للإدارة البيئية لهذه الشركات كما وجد علاقة بين ما ينشر **konanr and Cohen 1997** في الصحف من معلومات بيئية ورد الفعل السلبي تجاه أسعار الأسهم وفي حالة غياب الإفصاح الاختياري سوف يتحمل كل مستثمر تكاليف الحصول على المعلومات التي يبحث عنها وأن هذه التكاليف في الغالب ستدفع للحصول على المعلومات نفسها التي يمكن للشركة الإفصاح عنها طوعاً .

ومن ثم فإن التكاليف التي يتحملها المجتمع ستكون عالية مقارنة بما لو أفصحت الشركة عن المعلومات طوعاً .

وهذا يبرز واضعي السياسات المحاسبية لفرض الإفصاح عن المعلومات المناسبة ولكن من المحتمل أن يكون تدخل واضعي السياسات المحاسبية أقل فاعلية وأهمية عندما يكون لدى المستثمرين مصادر أخرى للمعلومات . وهذا يطرح عدة أسئلة منها ما هي القيمة المحتملة للمصادر الأخرى للمعلومات وكيف تؤثر هذه المصادر في دور واضعي السياسات المحاسبية في صياغة معايير التقرير المالي .

الملائمة لتجنب التقييم البخس للشركة .

أن هنالك اعترافاً بقيمة المعلومات البيئية التي يتم الإفصاح عنها طوعاً فقد وجدت دراسة **Deegan Ranking , and Michaela 1997** أن مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن المعلومات البيئية مهمة لإتخاذ قراراتهم وأنهم يبحثون عنها في التقارير السنوية للشركات ولكن يضعون المعلومات البيئية بعد المعلومات المالية التقليدية من حيث ترتيب أهميتها لقراراتهم .

وعلى الرغم من أن التقرير عن الإفصاح البيئي ما زال اختياراً في اغلب الأحوال إلا أن العديد من الشركات الكبيرة في الدول المتقدمة بادرت طوعاً بتطبيق القوانين والمعايير المحاسبية البيئية ووطورت نظاماً للإدارة البيئية ووضعت التقارير البيئية ضمن التقارير السنوية .

كما ان العديد من الشركات أصبحت أكثر إستجابة لإهتمام المستثمرين بالبيئة وذلك بإعداد وإصدار تقارير بيئية دورية منفصلة عن التقارير المالية السنوية ولكن وجد بعض الباحثين أن التقارير البيئية الطوعية غير كافية ولا تمت بصلة للأداء البيئي الحقيقي للشركات وأن المعلومات الإيجابية هي السائدة في هذه التقارير حيث تفصح الشركات عن المعلومات التي في صالحها وتجنب المعلومات التي تؤثر سلباً في الإيرادات المستقبلية والتدفقات وتلك التي تعرضها للعقوبات والغرامات .

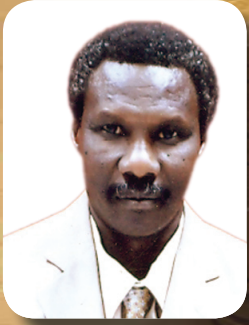
الإفصاح الإلزامي :-

على عكس الإفصاح الطوعي فإن واضعي السياسات المحاسبية والقائمون على سوق المال يتحكمون في الإفصاح الإلزامي حيث تحدد هذه السلطة الخارجية (واضعي السياسة المحاسبية) معايير التقرير المالي وفقاً لحاجة الأطراف المهتمة . وتعمل هذه المعايير على تحقيق التوحيد المناسب في ممارسات إعداد التقرير المالي وتوفير أيضاً الحد الأدنى من الإفصاح الطوعي ويعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل عدم التماثل على تقليل التكاليف الإجتماعية التي يحتملها المستثمرون للحصول على المعلومات .

وعلى الرغم من ان الإفصاح الإلزامي يمكن أن يسد حاجة المستثمرين إلى العديد من المعلومات إلا أنه ليس آلية كاملة تنسم بالكفاءة لتوزيع المعلومات المالية لأن وضع المعايير المحاسبية هي عملية سياسة مع مختلف الأطراف المهتمة مثل الحكومة والمستخدمين والشركات والمجتمع المالي وغيرهم حيث تدخل هذه الأطراف للمحافظة على مصالحهم وتحسين رفاهيتهم ومن ثم فإن المعيار الصادر يمثل توازن السياسة في المجتمع ولا يحقق غالباً المثالية في توزيع المعلومات .

وقد زادت الأحداث البيئية في السنوات الأخيرة من وعي وإهتمام المجتمع بجودة البيئة وخاصة دور الشركات ومسؤولياتها في هذا الصدد . وقد أدى هذا إلى تشديد التشريعات البيئية في معظم الدول الغربية وقد إنخرط واضعو السياسات المحاسبية في هذا الموضوع من خلال العديد من المبادرات التي تلزم أو تحث الشركات على الإفصاح عن المعلومات البيئية التي من المحتمل أن تكون مفيدة للأطراف المهتمة .





دكتور / خلف الله عربي
جامعة بخت الرضا

العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية ١٩٩٥ - ٢٠٠٧م

المقدمة

كانت الأسواق في القدم تقتصر على بيع وشراء سلع حقيقية، ثم تطور مفهوم السوق حتى أصبح لا يقتصر على مكان معين وأصبح التخصص سمتاً أساسية للأسواق اليوم. تعتبر أسواق المال من الأسواق المتخصصة في بيع وشراء الأوراق المالية وأنها أداة مهمة لتوفير وتقديم المال للأنشطة المختلفة وذلك من خلال الدور الأساسي لكل مؤسساته المالية. تزايد الدور الاقتصادي للأسواق المالية حتى أصبح يطلق عليها البورصات علي سبيل المثال بورصة لندن وبورصة نيويورك (وول ستريت). مرت الأسواق المالية بعدة مراحل حيث كانت المرحلة الأولى تتميز بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحللات الصرافة، المرحلة الثانية تميزت ببداية ظهور البنوك المركزية التي تسيطر على البنوك التجارية، المرحلة الثالثة ظهور البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط والطويل الأجل، المرحلة الرابعة ظهور أسواق الأوراق النقدية التي تتعامل في القروض قصيرة الأجل، المرحلة الخامسة اندماج أسواق الأوراق النقدية في أسواق الأوراق المالية.

في جميع ممارساتها.

ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية :

هناك سؤال كثيراً ما يتردد في أذهان الكثيرين عن ضعف ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية وهل الاستثمار في الأوراق المالية شأنه شأن بقية أشكال الاستثمارات الأخرى يتطلب معرفة ودراية وتفصيل دقيقة عن الهدف الاستثماري المراد الاستثمار فيه وذلك لأن مبدأ المخاطرة يمثل عاملاً مهماً في الدخول في النشاط الاستثماري أو الإحجام عنه. يمكن القول أن جاذبية الخبرات الاستثمارية للمستثمرين تكمن في ما تقدمه من عوائد. في سوق الخرطوم للأوراق المالية عندما بدأ تداول شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) ذات الضمان الحكومي وذات العائد الجزئي تشكلت طوابير من المستثمرين لشراء تلك الشهادات ومن كان له مبالغ في البنوك قام بسحبها وإيداعها في شهادات شهادة وكذلك عندما أدرجت الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) اتسعت قاعدة مساهميها وذلك لما أتاحتها السوق من آلية دخول وخروج مساهمين جدد كذلك إدراجها في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق البحرين للأوراق المالية. كما أنه لو رجعنا بذاكرتنا إلي الوراء وقبل تأسيس سوق الخرطوم للأوراق المالية نجد فكرة شركات المساهمة العامة متأصلة ومتعمقة في كافة تعاملات الشعب السوداني من خلال الجمعيات التعاونية التي أنشئت في فترة من الفترات مروراً ببعض البنوك والشركات التي كانت تحمل طابع شركات المساهمة العامة. إذاً يمكننا من كل ما تقدم أن نقول أن ثقافة الإنسان بشئٍ محدد مرهونة بتعامله واحتياجه لهذا الشئ. بالنسبة لدور السوق في تعزيز ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية نجد أن السوق قاد حملة تعريفية بأهمية أسواق المال استمرت لعامين وما زالت تعتبر هدفاً أساسياً في نشاط السوق هذه الحملة شملت قطاعات عديدة من قطاعات المجتمع السوداني فمثلاً نظمت ندوات وعقدت لقاءات واجتماعات مع القضاة والقانونيين وكذلك مع الأندية الرياضية الكبرى في السودان بهدف تحويلها لشركات مساهمة عامة مستفيدين من عنصري الجمهور والإدارة كما شملت الحملة أيضاً

إن أول وظيفة لسوق الأوراق المالية هي بيع وشراء الأسهم والشهادات الحكومية للشركات والحكومة كما أنها تحدد السعر الحقيقي للأوراق المالية. كما أن هناك وسائل لتشجيع الادخار منها الإعفاءات الضريبية أو تخفيض أعبائها على المدخرين. ونشر الوعي الادخاري بين الأفراد. كما يمكن جميع المدخرات في تنفيذ العديد من الشركات الضخمة التي يعجز عن تكوينها كبار رجال الأعمال وما يترتب على تلك المشروعات في تنمية الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة علاوة على أن الادخار يمنع التضخم ويحافظ على مستوى أسعار المعيشة من الارتفاع. تساعد البورصات بوجه خاص بالتنبؤ باتجاهات الأسعار وحجم الإنتاج وتتمدد حتى تتلائم طبيعياً فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه التبادل حتى تحدث أثر في الكيان الاقتصادي. كما يمتاز الاستثمار في سوق الأوراق المالية بمرونة التعامل في السوق وسهولة الشراء والبيع فيه.

الاهتمام بقياس تحرك السوق يعتبر أمر مهم في توقيت الاستثمار إذا أن التوقيت المناسب يعتبر شرط ضروري لنجاح عملية الاستثمار ومن الطرق المستخدمة عالمياً في قياس تحرك الأسواق مقياس Daw-Johns عام ١٨٨٤م ومقياس Standard & Poor's عام ١٩٢٣م. مقياس مؤشر نيكاي (اليابان) Nikkei ٢٢٥ Average stock. وهناك طرق أخرى للمقياس تستخدم الطرق والرسوم البيانية والأرقام القياسية. بدأ التفكير في إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ عام ١٩٦٢م حيث أجريت العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي توصلت في عام ١٩٧٥م إلى مسودة لقانون ينظم عمل السوق. كما تمت الاستعانة بهيئة التنمية الدولية IFC حيث درست جوانب الاقتصاد السوداني وتم الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال سوق الأوراق المالية نتج عن هذه الدراسات اقتراح مشروع قانون الأوراق المالية الأول يختص بإنشاء سوق ثانوية (بورصة) والثاني يختص بإنشاء سوق الإصدار (سوق أولية) تم إنشاء سوق منظمة للأوراق المالية بالسودان في أكتوبر من العام ١٩٩٤م وانطلقت بتوجيهات شرعية

حصته في هذه الملكية وعدد الأسهم التي يمتلكها ويسمى المالك للأسهم بالمساهم المستثمر. ويحق للمساهم ممارسة حقه في حضور اجتماعات الجمعية العمومية ومناقشة الأمور الواردة في جدول أعمالها والتصويت على قراراتها والحصول على نصيبه من الربح المحقق وله الحق في بيع أسهمه والحق في جزء من قيمة أصول الشركة إذا تمت تصفيتها.

العائد على الاستثمار هو المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار أي هو المكافأة التي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاصر على أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل.

السياسة المالية :

ويقصد بها وسائل تمويل الإنفاق الحكومي وهي من شقين إيرادات - نفقات.

السياسة النقدية :

ويقصد بها مدى سيطرة الحكومة (السلطات النقدية) على المعروض من النقود. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية على سبيل المثال أسعار الفائدة، الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة الداخلية، السقوف الائتمانية.

المستوي العام للأسعار :

يقصد به مخفض الناتج المحلي الإجمالي ويتم الحصول عليه بقسمة الناتج الاسمي على الناتج الحقيقي.

أسباب تحرك أسعار الأسهم

أ/ الظروف الاقتصادية المحلية متمثلة في: السياسات الاقتصادية، تحرك معدلات الفائدة والعملات والدورات الاقتصادية.

ب/ ظروف الصناعة مثله في: إعادة تقييم الأسهم، إعلان الأرباح، المؤتمرات الصحفية.

مقاييس صناع السوق (الوسطاء)، المضاربة على أمل أن ترتفع أسعار الأسهم لاحقاً، التنبؤ بناءً على الأداء الفعلي، نسبة السيولة في السوق (توقع ارتفاع الأسعار)، وكثرة الأسهم.

الظروف الاقتصادية المحلية: درجة النمو الاقتصادي، مستوى التضخم (الأسعار)، اتجاه سعر الفائدة، والدورات الاقتصادية، ونسبة البطالة.

السياسة المالية: ويقصد بها وسائل تمويل الإنفاق الحكومي وهي من شقين إيرادات - نفقات. إذا لجأت الحكومة إلى تخفيض الضرائب على أرباح كافة المنشآت يترك هذا أثراً إيجابياً على أرباحها الصافية وبالتالي ارتفاع أسعار الأسهم بصفة عامة، غير أن خفض معدل الضريبة أثار سلبية تتمثل في تقلص موارد الدولة مما يضطرها إلى اللجوء إلى التمويل بالعجز وهو ما يتسبب في العادة في حدوث التضخم.

السياسة النقدية: ويقصد بها مدى سيطرة الحكومة (السلطات النقدية) على المعروض من النقود. تباينت الآراء حول تأثير السياسة النقدية على أسعار الأسهم هناك من يري وجود علاقة طردية بينهما لأن زيادة عرض النقود بفرض ثبات الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يشجع الاستثمار ويؤدي بالتبعية إلى زيادة الإنتاج وانخفاض نسبة البطالة عليه فإن ارتفاع أسعار الأسهم المحصلة النهائية للسياسة النقدية، بينما يشكك آخرون في هذا المنطق على أساس التأثير السلبي الذي يتمثل في احتمال حدوث التضخم الذي يؤدي إلى زيادة الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون. من المعلوم أن القيمة السوقية لسهم العادي تتحدد بصافي الربح بعد الضريبة مضافاً إليه أقساط الإهلاك والحد الأدنى المطلوب على الاستثمار.

طلاب المدارس الثانوية حيث زار السوق أكثر من ٢٠ مدرسة ثانوية قدم لهم شرح وافي فيما يتعلق بالسوق كما شملت الحملة أيضاً طلاب الجامعات والمعاهد العليا السودانية وما زالت هذه الحملة مستمرة .

تنوع الخدمات في سوق الخرطوم للأوراق المالية

إن سوق الخرطوم للأوراق المالية لحسن الحظ به تنوع كبير في الخدمات المالية فإذا نظرنا إلى الأوراق المالية المدرجة فإننا نجد أن ٨٠٪ من حجم التداول ينحصر في الأسهم بينما ٢٠٪ ينحصر في الصكوك والشهادات الحكومية الأخرى بل أن الصكوك (والشهادات الحكومية الأخرى) تمثل مساحة نشطة جداً بسوق الخرطوم للأوراق المالية وهذه تعتبر ميزة يتميز بها السوق عن الأسواق العربية الأخرى. ولأزال السوق يشجع قيام المزيد من الخدمات الجديدة المرتبطة بمنتجات مالية أخرى بخلاف الصناديق والإصدارات الحكومية المدرجة وربما حاجة السودان إلى العديد من المشروعات التنموية والخدمية يساعد في تطوير الخدمات المالية المختلفة. ويأتي الدور الحيوي الذي يلعبه سوق الخرطوم للأوراق المالية وهو العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية ويصب ذلك الدور في خانة جميع المدخرات وتوظيفها بالشكل الذي يؤسس لانطلاقة عملية التنمية الاقتصادية وما يمكن أن يقدمه سوق الخرطوم للأوراق المالية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية وأيضاً ما توفره آلية السوق في توفير التمويل والذي يأخذ شكل الاقتراض من الجمهور مباشرة وكذلك توفير المناخ الاستثماري بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعودة رؤوس الأموال المهاجرة لتسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية في البلاد لاسيما إنها تدفقات رؤوس أموال من النوع الذي يتيح اقتسام المخاطر ولا يزيد من حجم الديون.

كما أن دور سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتوقف عند هذا الحد بل يشمل اقتراح كيفية تنسيق السياسات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تعريف السوق :

هي المكان المحدد الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون وذلك لبيع السلع لإشباع حاجاتهم الحياتية .

طبقاً لأسعار معينة، وبالمثل فسوق الأوراق المالية هي المكان لتداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل مثل الأسهم والكفالات والتعهدات، المساهمات متوسطة وطويلة الأجل الذي يمتد أجلها أكثر من عشرين عاماً. تنقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين:

أ/ السوق الأولية : ويقصد بها السوق التي تجرى فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف السائدة .

ب/ السوق الثانوية : وهي السوق التي تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول خاصة بذلك الغرض. وتنقسم السوق الثانوية إلى ١/ السوق النظامية ٢/ السوق الموازية

الأوراق المالية:

هي الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة العامة والصكوك التي تصدرها شركات المساهمة العامة والحكومة ومؤسساتها العامة وهيئاتها وذلك للحصول على أموال لاستثمارها في تحقيق أغراضها.

السهم :

هو حصة شائعة من رأس مال شركة مساهمة عامة وامتلاكه يعنى المساهمة بجزء من رأس مالها، ويعطى لمالكه شهادة تثبت

الربط القياسي جدواه وصلاحيته في الحقوق والالتزامات الآجلة



الأستاذ/ فتح الرحمن السر محمد
جامعة القرآن الكريم و العلوم
الإسلامية

الربط القياسي Indexation أسلوب لربط القيم النقدية الأسمية عبر الزمن بالتغيرات في الأسعار كما تعبر عنها الأرقام القياسية Index numbers وذلك بغرض الحفاظ على القيم النقدية الحقيقية، ولقد اقترح هذا الأسلوب أصلاً من قبل اقتصاديين وضعيين معاصرين في ظروف شهدت ظاهرة التدهور المستمر في القيم النقدية الحقيقية والتي صاحبت عملية التضخم في معظم بلدان العالم بدرجات متفاوتة.

بعض العرض والتحليل من خلال محورين وهما:

المحور الأول: الجدوى الاقتصادية للربط القياسي وذلك من حيث: أ-صلاحيته لمعالجة التضخم. ب-مساهمته في معالجة الاختلالات التي تنشأ عن التضخم في مجال تخصيص Allocation الموارد الاقتصادية.

المحور الثاني: صلاحية الربط القياسي في مجال الحقوق والالتزامات.

الجدوى الاقتصادية للربط القياسي:

أ- صلاحية الربط القياسي لعلاج التضخم: يقرر جميع من تناولوا موضوع الربط القياسي أنه ليس علاجاً لأسباب التضخم ومع ذلك فإن الجمع بين الربط القياسي والرقابة النقدية يتيح احتمالاً جيداً لتخفيض معدل التضخم. وبالرغم من أن العلاج الوحيد للتضخم يتحقق فقط بمهاجمة أسبابه الجذرية إلا أنه لا ينفي أن الربط الجزئي للقيمة بتغير الأسعار لا يزال يلقي تأييداً مشروطاً حيث أنه إذا استخدم بمرافقة سياسات مالية ونقدية علاجية يمكن أن يساعد في تخفيف حدة التضخم بالرغم من أن مزايا الربط القياسي أن يتيح ظروفاً أفضل لوضعي السياسة للاسراع بمعدل النمو فهو بالتالي يؤدي إلى إضعاف مقاومة التضخم حيث يخلق وهماً بأن السبب قد عولج وكذلك الجزم بأن الربط القياسي يمكن أن يكون سبباً في إضعاف الحافز على محاربة أصل الداء وهو التضخم. وذلك لأننا إذا تغلبنا على آثار التضخم فليس هناك سبب للإصرار على تحقيق استقرار الأسعار.

فإقرار سياسة الربط القياسي وحدها دون مرافقة سياسات أخرى لن

وبينما أن الربط القياسي للقيم المسجلة بعمله نقدية معينة يعتمد على الرقم القياسي للأسعار إلا أنه من الممكن أن يتم بالإعتماد على عملية نقدية أخرى أو مجموعة عملات نقدية تتميز بقوتها واستقرارها النسبي.

ويلاحظ أن مناقشات الربط القياسي للقيم تركزت في المجتمعات الغربية بصفة خاصة في مجالات الأجور والمرتبات والمعاشات التقاعدية وكان لهذا الإجهاد أسباب ينبغي علينا معرفتها لإنارة الطريق أمام البحث الاقتصادي الإسلامي ومن أهمها:

١. أن هذه المجتمعات الغربية تتعامل بالربا (نظام الفائدة) على أوسع نطاق كذلك لم يكن يعني رجال الاقتصاد والاعمال فيها كثيراً مناقشة كيفية الحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود التي لم يتم إيداعها أو إقراضها أو إيداعها في مصرف.

٢. تسمح قوانين ونظم المجتمعات الغربية لأصحاب الأراضي والعقارات الرأسمالية أن يقوموا بتعديل إيجارات أراضيهم وعقاراتهم دورياً بما يتماشى مع حالة الطلب والعرض في السوق لذلك لم تكن هناك حاجة حقيقية في المجتمعات الغربية لإجراء دراسات نظرية للربط القياسي للقيم في مجالات الإيجارات كما هو في مجال استخدام رأس المال.

وقد عقدت حلقة عمل في هذا الموضوع تحت رعاية مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة عام (١٩٩٣م) وانتهت بإتخاذ توصيات بشأن الربط القياسي للأجور.

آراء الاقتصاديين الإسلاميين في الربط القياسي:

هناك اتجاهات مختلفة تتراوح ما بين التأييد والمعارضة وسنجرى

الربط القياسي للمعاملات في مجالات الأنشطة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في مرحلة الإنشاء سوف يمنح طمأنينة لأصحابها . ولكن الشك يدور حول فاعلية الربط القياسي في إعادة الأمور إلى أوضاعها الصحيحة حيث أنه يعني تدخلاً في الأسعار النسبية فالأنشطة أو القطاعات التي سيتم فيها اللجوء إلى هذا الأسلوب تتمتع بميزة نسبية بالمقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى ويلاحظ أن الحركة الطبيعية للأسعار النسبية في ظل إطار اسواق تنافسية وبدون الظاهرة التضخمية سوف تعكس بدقة ظروف الطلب والعرض في المجالات المختلفة مما يعمل على تخصيص الموارد على أفضل وضع ممكن فليس هنالك من ضمان على أن عملية الربط القياسي سوف تكون دائماً ذات طابع تصحيحي وبالشكل الذي يضمن الإنجاز إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل .

كذلك فإن التدخل مثلاً لصالح تثبيت القيمة للودائع طويلة الأجل بالبنوك بينما يعيد إليها جاذبيتها إلا أنه يقلل من رغبة الأفراد الذين يشترون المجوهرات والذهب والأراضي ليتخذونها مخزناً مضموناً لثروتهم وقد يكون من المفيد اتباع أسلوب الربط القياسي لتشجيع الإستثمار اللازم للتنمية في بعض الأنشطة التي تحتاج إلى مصروفات رأسمالية ضخمة في المرحلة الإنشائية ولكن مشكلة الدول النامية هي أن السلطات الاقتصادية قد لا تستطيع أن تحدد بدقة ماهية الأنشطة التي يجب تشجيعها وحفز الإستثمار قبلها من أجل رفع معدلات التنمية لذلك فقد يتم الربط القياسي فعلاً ويعمل على حفز الإستثمار في أنشطة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولكن دون أن يكون لهذه الأنشطة أولوية في مجال التنمية فإذا ما تم هذا فإن الربط القياسي سيظهر تشوهات جديدة قد تكون أخطر فالربط القياسي ليس سوى أداة إذا استخدمت استخداماً حكيماً أدت نتائج مقبولة وساعدت في معالجة واقع التضخم السيئ بالنسبة لتخصيص الموارد أما إذا حدث العكس فإنه لن يعالج شيئاً بل قد يقود إلى ما هو أسوأ .

وثمة ملاحظة أخيرة في المنظور الإسلامي تختص بالربط القياسي الإنتقائي في الأنشطة المنتجة . فإذا لم تتجه الموارد الاقتصادية لإنتاج القدر اللازم من الضرورات للمجتمع بسبب الإجهاد للثروة في بعض أنواع الأصول المالية أو بسبب الإجهاد إلى إنتاج سلع أو خدمات خلال الفترة التضخمية فإنه يقع على هذه الأجهزة المسؤولة في الدولة عن عملية التصحيح وهنا قد يصبح الإجهاد إلى سياسة الربط القياسي بمرافقة سياسات أخرى نقدية أو مالية أمراً ضرورياً من الناحية الشرعية وذلك بغض النظر عن التنبؤات بنتائج غير مريحة للبعض من جهة احتمالات التأثير على الكفاءة في استخدام الموارد ومن ثم على معدلات التنمية ويمكن الإلتزام بتأكيد قدر من الضوابط بالنسبة لكيفية استخدام الربط القياسي وذلك لتقليل الآثار الجانبية إلى أدنى حد ممكن وما لا شك فيه أن هذه السياسات مع كل ما يحيط بها من مخاطر في التطبيق تمثل بديلاً أفضل مما فعلته عديد من الحكومات نحو تقييد أو تثبيت إشعارات الضرورات مزعم أن هذا في صالح ذوي الدخل المحدود حيث لم ينشأ عن هذا في جميع الدول التي تعتمد على النشاط الخاص سوى مزيد من سبب ضعف الحافز على الإنتاج في الظروف فالربط الإنتقائي حينما يعطى ميزة نسبية لصالح الأنشطة المنتجة للضرورات قد يؤدي إلى تنمية إنتاجها بمعدلات أكبر فترتفع أسعارها بمعدلات أقل من معدل التضخم السائد بالإضافة إلى أنه من الممكن التوقف عن التدخل في الأسعار النسبية للضرورات إذا كانت الأنشطة المنتجة لها قد حضرت بما يكفي لإنطلاقها في الإجهاد الصحيح .

يعني إلا الإسراع بمعدلات التضخم، فهو لن يكون الا وقوداً للتضخم فمثلاً إذا أخذنا الأجور وحدها وعملنا على رفعها بما يتساوى مع الارتفاع الذي حدث في الأسعار خلال الفترة السابقة فإن التكلفة النقدية للإنتاج سوف ترتفع لتستوعب الزيادة النقدية التي تقررت في الأجور بالتالي ترتفع الأسعار. وسوف يسجل معدل التضخم التراكمي بهذا في كل فترة ارتفاعاً فوق ما كان سائداً . ولذلك لا بد أصلاً من سياسات مالية ونقدية حازمة تتكامل مع أسلوب الربط القياسي في معالجة التضخم أولاً ننسى أن العلاج الهيكلي للتضخم مع كل هذا هو العلاج الحقيقي في البلدان النامية .

ولا بد أن يتفق مع العمال أن لا يتم الربط القياسي إلا جزئياً أي بنسبة من الارتفاع في الأسعار أو يتوقف تماماً. وقد يتفق على أن يتم الربط القياسي للأجور تبعاً للأسعار المتوقعة في الفترة القادمة Ex-ante أي أن الربط القياسي هنا متعلق بالتغيرات المقبلة . فإذا كانت هناك سياسات علاجية نقدية ومالية تعمل على خفض معدل التضخم فلا بد أن يكون الربط جزئياً وبنسبة متناقصة وبهذا لا يصبح الربط القياسي (والذي يقصد من وراءه تخفيف العدالة في استيفاء الحقوق العمالية) عائقاً في سبيل علاج التضخم. وإذا طبقنا الربط القياسي تطبيقاً شاملاً بما يفيد تسوية الحقوق النقدية لأصحاب العناصر الانتاجية الأخرى كما هو الحال مع العمال . إذاً الربط القياسي وحده لا يصلح لتهدئة التضخم. بل أنه يصبح وقوداً للتضخم إن لم يتم إستخدامه بمرونة وحذر مع حكمه في إطار السياسات العلاجية الحقيقية للتضخم.

ب/ مساهمة الربط القياسي في معالجة الاختلالات التي يسببها التضخم في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية:

أعتمد الاقتصاديون الإسلاميون على مؤشرات وتجربة أمريكا اللاتينية وذلك بزعم أن الربط القياسي يقلل من عنصر عدم الإطمئنان المرتبط بالإستثمار طويل الأجل ومن ثم يساعد في تحسين عمل اسواق رأس المال ويقلل من التقويم المعاكس فيه والمستمر لسعر صرف العملة المحلية كما توضح التجربة انه يمكن إستخدام الربط القياسي في المعاملات بصورة إنتقائية كأداة للحفز القطاعي لأنه يغير في الأساس الأسعار النسبية ويؤثر على تخصيص الموارد وبالطبع فإن التغيرات في الأسعار النسبية التي حدثت بسبب الربط القياسي الإنتقائي قد لا تكون كافية للحفز القطاعي ولكنها تعد أداة حكمية قوية في يد الحكومة تؤثر بها على الموارد خلال الفترة التضخمية وعليه هنالك عدة إختلالات حدثت في توزيع الموارد الاقتصادية بسبب التضخم .

أولاً :- أن جميع الأصول المالية ذات العوائد الثابتة أو التي تدر معدلات عوائد تقل عن معدلات التضخم سوف تفقد أهميتها وجاذبيتها تدريجياً بالنسبة للأفراد سواء كانوا يتخذونها مخزناً للثروة أو للقيمة (store of value) .

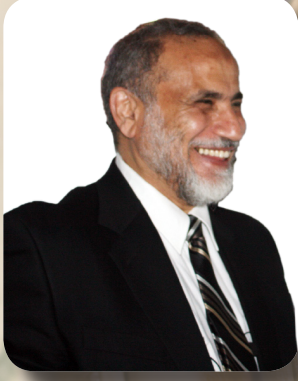
ثانياً :- عزوف المستثمرين عن المشروعات الصناعية وغيرها التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة في فترة الإنشاء وهذه تستخدم عادة لسنوات كثيرة وليس من السهولة بمكان في ظروف التضخم التنبؤ بطريقة صحيحة ومؤكدة بسلسلة التغيرات في أسعار المنتجات من جهة وفي تكاليف الإنتاج من جهة أخرى فتزداد المخاطر بشكل غير مريح وغير مطمئن وفي الدول النامية يلعب هذا العامل دوراً خطيراً في صرف الأفراد عن الإستثمار في مثل هذه المشروعات التي تحتاجها التنمية فهل يمكن إستخدام أسلوب الربط القياسي لإصلاح هذه الإختلالات ؟ يقول المدافعون عن هذا الأسلوب أن الربط القياسي للقيم النقدية للأصول المالية ذات العائد المتغير بمعدلات منخفضة . وللمساكن وللأراضي الزراعية ذات العائد الثابت المؤجرة بعقود طويلة الأجل لم نستطع أن نأخذ في الحسبان ظروف التضخم كذلك فإن



نحن بعون الله نرسم لغدٍ مشرق

الخرطوم-السودان-شارع علي عبد اللطيف-مركز الفيحاء التجاري-الطابق الثاني
تلفون: 83-741451 - 83-741452 - 83-741453
الإدارة التجارية 83-741453 - فاكس 83-741454
www.alfaisalrealstate.com
E-mail: realstate@yahoo.com

مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني في السودان



د. عز الدين كامل أمين
المدير العام للهيئة القومية للاتصالات



جنت البنوك المركزية إلى تقسيم نظم الدفع حسب المبلغ المدفوع ، لنظم ذات المدفوعات الكبيرة ونظم الدفع للتجزئة ، وتدور نظم الدفع في فلك مهام البنوك المركزية في استقرار النظام المالي واستقرار النظام النقدي .
تتعدد المخاطر في نظم الدفع من مخاطر قانونية، تشغيلية، تأمينية وأخرى اقتصادية متنوعة .

والإستقرار النقدي فكفاءة نظم الدفع تؤثر بصورة مباشرة في التوازن والإستقرار المالي حيث يجب أن يحتوي نظام الدفع تأثيراً نهائياً أحد المؤسسات المالية علا ببقية المؤسسات ، وإلا حدث ظاهرة الدومينو والتي تتمثل في إنهاء المؤسسات المالية الأخرى تبعاً لإنهيار إحداها . وتلعب نظم الدفع مهمة تنفيذ العمليات النقدية والتي يجب أن تتوافق مع السياسات النقدية الموضوعة .

تميل معظم البنوك المركزية للتمييز بين نظم المدفوعات الكبيرة في قيمتها والتي تتعدى مبلغاً محدداً ونظم الدفع للمبالغ الصغيرة ولكنها كبيرة في أعدادها (نظم دفع التجزئة) ، والتي تضم مدفوعات الجمهور اليومية ويرجع السبب في التمييز إلى إختلاف الأهداف من عمل كل منها فبينما تهدف نظم الدفع كبيرة القيمة إلى تقليل المخاطر في التبادل المالي وتأثيرها بين المؤسسات المالية ، يظل تأمين وسلامة نظم الدفع للتجزئة هي الهم الأكبر للبنوك المركزية .

تتميز نظم دفع التجزئة بأن حجم مجموع المبالغ المتداولة كبير على الرغم من أن مبلغ كل دفعة صغير كما أنها تخدم كل قطاعات الجمهور وبالتالي يجب أن تكون في متناول كل فرد وهي التي تمثل التحدي الأكبر للقطاع المصرفي .

١٢ / مخاطر نظم الدفع :

تتمثل مخاطر نظم الدفع في ٤ أنواع من المخاطر : مخاطر قانونية ، تشغيلية ، تأمينية ومخاطر إقتصادية متنوعة فالمخاطر القانونية تتلخص في تحديد التبعات لكل حالة من الحالات المحتمل حدوثها وطمأنات الجهات المالية بأن لهم الضمانات القانونية التي تحفظ حقوق كل الأطراف والمخاطر التشغيلية الناجمة من وضع التشغيل وإحتمال أن يفقد طرف من الأطراف حق له ، والتأمين جزء من التشغيل وآليته والتأكد بأن الدفع تم مع تحويل الملكية لأسهم وصكوك وشهادات **Payment against Delivery** وتسلم المبلغ المقابل في حالة شراء

يبدأ بنك السودان في هذا العام تنفيذ مشروع نظام التسويات الإجمالي الآتي ، ويعمل الأخوة في بنك السودان المركزي والقطاع المصرفي بجهد لتكملة العمل بالمشروع بنجاح وهناك عدد من المهددات لنجاح المشروع يجدر أن توضع في الحسبان .

إنتشرت وسائل الدفع بإنتشار التقنية المصرفية ، فبدأت بإستخدام شبكة سويفت في المدفوعات العالمية ، وتشغيل نظام المقاصة الإلكترونية وإستخدام البطاقة المصرفية لتسديد إلتزاماته وصرف مبالغ نقدية عن طريق الصراف الآلي وتعددت الخدمات على الصراف الآلي .

إن إرتباط وسائل الدفع بالمصارف قد نقل إليها كل المهددات المصرفية التي يعاني منها النظام المصرفي في السودان وفي الدول النامية المماثلة ، فدور المصارف في البلاد يقتصر نشاطها على خدمة أقل من ١٠٪ من الأفراد ، وتمثل التقنية ميزة يمكن للمصارف إستغلالها لتنمية الوضع الإقتصادي لهذه الشريحة .

تهدف المرحلة القادمة لتطوير نظم الدفع في إطار تطوير التقنية المصرفية في السودان تلافي هذا القصور أو التقليل من أثره كما أن المنافسة قد أحتدت بدخول شركات الإتصالات لجال النشاط المصرفي والتداول النقدي بمزاوالتها للدفع عن طريق الجوال ، ويبقى دور البنك المركزي وهيئة تنظيم الإتصالات لتفعيل انتشار الخدمة والإستفادة من نشرها مع تجنب السلبيات التطبيقية .

١١ مقدمة

يدور عمل البنك المركزي عادة حول الحفاظ على إستقرار نشاطين أساسيين النشاط المالي **Financial Stability** وكيفية الحفاظ على إستقراره وثباته بالتالي إكسابه ثقة الآخرين والنشاط النقدي **Monetary Stability** وحفظ التوازن في توزيع الكتلة النقدية والإصدار . تقع نظم الدفع في محيط عمل النشاطين : الإستقرار المالي

العملات الأجنبية **Payment against Payment**. ويمثل الائتمان وإدارة السيولة أهم المخاطر الاقتصادية .

بدأ بنك السودان في هذا العام تنفيذ مشروع نظام التسويات الإجمالي الآني ويعمل الأخوة في بنك السودان المركزي والقطاع المصرفي بجد لتكملة العمل بالمشروع بنجاح وتكمن المهددات لنجاح المشروع في النقاط التالية :
(أ)- تحمل بنك السودان المركزي لمسئولية التشغيل . وتداخل هذه المسئولية مع الدور التنظيمي للبنك فالفصل بين الدور الرقابي التنظيمي والدور التشغيلي يسهل عمل الجهة المنظمة ويجعلها قادرة على إنفاذ قراراتها التنظيمية دون محدودات تشغيلية ويدفع بتطوير آلية التشغيل .

(ب)- ضرورة إستحداث منفذ أو بديل إسلامي شرعي يتيح للمصارف إيداع فوائضها لفترات زمنية قصيرة تقارن مع تلك في النظم الربوية والتي تتيح فوائد ربوية لفترات زمنية قصيرة قد تصل لساعات وبتيح سد الفجوات في إدارة السيولة النقدية وهي في رأيي تتطلب تدقيق في الصيغ الإسلامية للإستثمار وتحديث مفاهيم على ضوء إستخدام التقنية كمفهوم الفترة الزمنية اللازمة للتمكن من إستثمار المال يضاف لذلك إمكانية تدخل بنك السودان المركزي لتسييل أصول تملكها المصارف لسد أي عجز طارئ في سيولتها .
(ج)- حث المصارف على إستخدام النظام وذلك من خلال وضع اللوائح التي تنظم المدفوعات والسقوفات لإستخدام أي من وسائل الدفع كالشيكات والوسائل الأخرى التي سنتحدث عنها . كما أن سهولة إستخدام البرامج أمر لا نحتاج للتأكيد عليه وسد هذه البرامج للإحتياجات الفعلية للمصارف ولزبائنهم حتى تتمكن من التقيد بالسقوفات التي سيحددها بنك السودان المركزي .

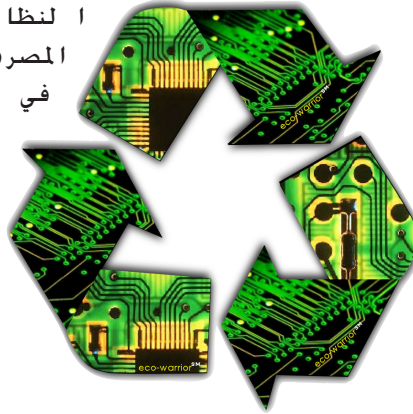
(د)- ضرورة تعديل قانون بنك السودان المركزي لينص صراحة على مسئوليته عن نظم الدفع كلها وتنظيم عمل الجهات التي تقدم خدمات الدفع وإصدار النقود الإلكترونية .

ما لا شك فيه أن التوقيت لتنفيذ هذه النظم هو توقيت مناسب يدفع بتطوير وسائل الدفع الأخرى خاصة في مجال سوق الأوراق المالية حيث لا زال النشاط محدوداً مقارنة مع النظم الأخرى في الدول المشابهة وسيتيح ذلك تطوير نظام الدفع كجزء من حوسبة عمل سوق الأوراق المالية دون تحمل مخاطر كبيرة وتطوير عملها تدريجياً ليلحق بركب مشروع التسويات الإجمالي الآني ببنك السودان المركزي .

يضاف إلى ذلك أن الوقت متاح للتفكير في إقامة سوق للنقد **Money Market** تستفيد منه المصارف في تحويلاتها للعملات الأجنبية ويقلل من مخاطر تحملها لأسعار الصرف للجنه السوداني مع العملات الأخرى .
٣ آفاق تطوير نظم الدفع للتجربة :-

انتشرت وسائل الدفع بإنتشار التقنية المصرفية فبدأت بإستخدام شبكة سويت في المدفوعات العالمية وتشغيل نظام المقاصة الإلكترونية حيث أصبح الزبون يخطر بحالة الشيك في نفس يوم الإستحقاق . وإستخدام البطاقة المصرفية لتسديد إلتزاماته وصرف مبالغ نقدية عن طريق الصراف الآلي . وتعددت الخدمات على الصراف الآلي كخدمة : سداد الفواتير . خدمة التحويل لمبالغ محدودة . وإعادة شحن الهاتف السيار وستستمر هذه الخدمات بصورة اكبر وستتوسع بنشر الشبكة المصرفية في أنحاء السودان .

إن إرتباط وسائل الدفع بالمصارف قد نقل إليها كل المحددات المصرفية التي يعاني منها النظام المصرفي



السودان وفي الدول النامية المماثلة فالوضع الحالي لدور المصارف في البلاد لا يرضي الطموحات الاقتصادية حيث يقتصر النشاط المصرفي على خدمة أقل من ١٠٪ من الأفراد في البلاد (يفرض ١,٥ مليون حساب مصرفي في المصارف ٢٥٥ مليون نسمة تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً) وينعكس ذلك في الكتلة النقدية المتداولة حيث تظل نسبة عالية من الكتلة خارج الجهاز المصرفي وتتصف نسبة كبيرة من الكتلة النقدية المتداولة بصغر حجم المبالغ المتداولة وسرعة تداولها . والذي يفاقم من هذا الوضع أن المصارف لم تقدم مزايا تفضيلية تجذب الشريحة الغالبة من السكان من محدودي الدخل وتمثل هذه المزايا في سد إحتياجات هذه الشريحة من السكان وتمثل التقنية ميزة يمكن للمصارف استغلالها لتنمية الوضع الإقتصادي لهذه الشريحة .
من ناحية أخرى تسعى المصارف جاهدة بإدخال التقنية المصرفية لتقليل تكلفة

الخدمة المصرفية على المواطن وهو أمر يسهل تحقيقه إذا تم تطبيق التقنية وإستقطاب أعداداً كبيرة من الزبائن للقطاع المصرفي وعلى مستوى كبير ما سيؤدي لتقليل التكلفة **Economy of Scale** وبالتالي يزيد من الشرائح التي تستفيد من الخدمات المصرفية وهي دائرة يجب على المصارف إيجاد بداية لها لكسر طوقها .

وتهدف المرحلة القادمة لتطوير نظم الدفع في إطار تطوير التقنية المصرفية في السودان تلافي هذا القصور أو التقليل من أثره كما أن المنافسة قد احتدت بدخول آخرين لجال النشاط المصرفي والتداول النقدي وسنضرب أمثلة لدخول شركات الإتصالات بصورة مباشرة وغير مباشرة لممارسة نشاط مالي ومصرفي على حد سواء :

(أ)- إن جميع شركات الإتصالات قد تبنت نظام الدفع المقدم كنظام مربح لها ونظام آمن وفوق ذلك نظام يتيح لها التمويل المجان فان اصدار بطاقات إعادة الشحن بكميات مقدما يتيح لهذه الشركات جمع أموال قبل أن تقدم الخدمة المقابلة لهذه الأموال والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة : هل هنالك سقف لحجم البطاقات التي يخول لهم إصدارها ؟ هل ندرك المخاطر التي تنطوي على إصدار هذه البطاقات مقدما ؟

(ب)- أستحدث الجمهور المتعامل مع شبكات الهاتف الجوال وسائل للتحويل المالي والدفع لتفادي المشقة والتغلب على عوائق تقف دون تحقيق رغباته في إيجاد وسيلة سهلة للتحويل . فإستخدام نظام تحويل الرصيد بين أجهزة الجوال كوسيلة لتحويل المبالغ بين الأفراد . وتعمل آلية تحويل الرصيد للدقائق المشتراة كوسيلة لتحويل المال حيث يقوم الشخص الذي يود تحويل مبلغ ما بشراء رصيد من الدقائق بما يعادل قيمة المبلغ وتحويل هذا الرصيد إلى الشخص المراد التحويل له ومن ثم يقوم الشخص المستلم لرصيد الدقائق ببيع رصيد الدقائق لشخص آخر أو لوكيل شركة الإتصالات بخصم مقدار يصل إلى ١٠٪ من قيمة الشراء .

(ج)- إن إعلان شركات الإتصالات لمبدأ الشبكات الموحدة بين دول مختلفة يتيح لزبائن هذه الشركات من التمتع بإعادة شحن هواتفها في أي من هذه البلدان وعلا الرغم من أن المبالغ التي تستخدم للشحن وإعادة الشحن قد تكون ضئيلة ولا ترتقي إلى أن تفرغ ناقدنا للخطر بالتعامل في النقد الأجنبي إلا أن المبدأ يظل هو التعامل في النقد الأجنبي بين الدول وربما يستغل (كما سنرى في وسيلة الدفع عبر الجوال) في تحويل

مبالغ مالية من بلد لبلد آخر .

إن كل ذلك يحدث نتيجة تمازج الاتصالات وشبكاتها بتقانة المعلومات وتداخل هذه الخدمات وهذه أمثلة للدلالة على ممارسة شركات الاتصالات لنشاط مالي أو مصرفي دون أن يكون لها صلة بالقطاع المالي والمصرفي أو أن تكون واقعة تحت مظلة بنك السودان المركزي المنظم للقطاع المالي والمصرفي ولذلك مزايا يجدر الإستفادة منها ولذلك حري بنا أن نعمل على تجنبها .

١٤ مفاهيم أساسية :-

يمثل مفهوم النقود الإلكترونية حجر الزاوية لتطوير نظم الدفع الإلكتروني وخاصة نظم الدفع بالتجزئة عبر الجوال . حيث أن كل نظم الدفع الإلكتروني التي يتم تطويرها والمتعلقة بنظم الهاتف الجوال لها صلة بالمفهوم للنقود الإلكترونية مثال ذلك إن خدمة تحويل رصيد الدقائق عبر الجوال لها معاني يجدر الإنتباه لها:

• يتم تحويل المبلغ النقدي إلى عدد من الدقائق لها قيمة حددها مقدم خدمة الإتصال (المشغل) وهي بالتالي تخضع لتقييمه

حسب التسعير الذي يقدمه لعملائه وتخضع بالتالي لتذبذب هذا التسعير فتتخفص القيمة التي يشتراها الشخص الجوال بإنخفاض تسعير الدقائق لمقدم الخدمة وترتفع كذلك بارتفاع تسعيره .

• يتم تبادل الرقم للدقائق لحظياً ويتم إسترجاع (تحويل) الدقائق إلى ما يقابلها من مبلغ بعد تسلمها إلكترونياً بواسطة المستفيد والذي يتحمل قيمة رسوم الخدمة (الخصم الذي يفرضه مشتري الدقائق) ويكون حساب هذه الدقائق لدى شركة الاتصالات المقدمة للخدمة .

• يعتبر مقدم خدمة الإتصال المستفيد الأول حيث يتم شراء هذه الدقائق منه مقدماً دون أن يتم إستهلاكها مما يعني أن المبلغ النقدي المدفوع قد تم تحويله إلى رقم يرمز لقيمة يتم تبادلها وضمناً يحمل وعداً بالدفع عن طريق تقديم خدمة الإتصال متى ما طلب منه ذلك وهو عين المقصود بالنقود الإلكترونية . ويمكن القول بأن المشغل للهاتف الجوال هو المصدر ISSUER لهذه النقود الإلكترونية وهو المتحكم في قيمتها السوقية .

تظل المعاني المذكورة سابقاً قائمة ومضمنة في أي من نظم الدفع الإلكتروني عبر الجوال حيث يتم تحويل المبالغ النقدية لنقود إلكترونية ويتم تداول هذه النقود بين الأفراد

والجهات لمقابلة جميع الإلتزامات .

١٥ مزايا نظم الدفع عبر الجوال :-

إن إنحسار نظم التحويلات للمبالغ الصغيرة وتغطيتها قد زاد من الحاجة لنظم تحويل سريعة وتغطي أكبر رقعة من البلاد فقد إختفي دور البريد في التحويلات بحكم إنتشاره وتغطيته للولايات كما أن رسوم التحويل والإجراءات المصرفية للتحويلات بين الولايات أدى كل ذلك للبحث عن بدائل كما



أن الحاجة للتحويلات المالية بين افراد المجتمع قد زادت لأسباب عدة منها تحويل القطاع الخدمي في البلاد لقطاع يعمل وفقاً للتكلفة والتنافس التجاري في تقديم الخدمة لقطاع الجمهور وبالتالي زادت حاجة الفرد لتلقي الدعم المادي من أفراد الأسرة الواحدة لدفع رسوم الخدمات التي يتلقاها وخاصة رسوم التعليم والمعيشة اليومية لطلاب الجامعات والمعاهد القادمين من ولايات السودان المختلفة يمتاز التحويل (أو الدفع عن طريق الجوال) بالمزايا التالية :

(أ)- يقدر عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي (من لهم حسابات بالمصارف) بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من السكان . ويتبقى لدينا ما لا يقل عن ٩٠٪ من السكان الأفراد من لا تعامل لديهم مع المصارف . ويقابل ذلك ما يفوق ٣٠٪ من السكان يستخدمون أجهزة موبايل وهو اضعاف المتعاملين مع القطاع المصرفي . وبالتالي هنالك ميزة في توفير وسيلة للدفع عبر الجوال حيث أنها ستجذب أعداداً كبيرة للإستخدام ويمكن إستغلالها كما سنوضح لاحقاً لتوسيع راحة تغطية الخدمات المصرفية .

(ب)- سهولة إستخدام الخدمة ووجود وسائل تأمينية للتأكد من تحويل المبلغ المطلوب تحويله فمثلاً عند شراء الرصيد يتلقى

الشخص طالب التحويل رسالة برصيد الدقائق المشتراه . كما يتلقى الشخص المعني رسالة بتحويل الرصيد له ويمكن التغلب على مشكلة تحويل رصيد لغير المعني .

(ج)- إنتشار مراكز الشحن وإعادة الشحن في ولايات السودان وفي العاصمة القومية على مدار الساعة . ويساعد إنتشار خدمة المشغل بين العملاء على سرعة التداول والإقبال على خدمة الدفع عبر الجوال .

إن الميزة (أ) تعتبر الدافع الأول للمصارف لتبني هذه الخدمة ونشرها ويجب إستغلالها لربط الفرد بالقطاع المصرفي وتقديم خدمات تتناسب مع مستواه المعيشي .

١٦ نظم الدفع الإلكتروني عبر الجوال :-

ظهرت العديد من نظم الدفع عبر الجوال (الموبايل) وتشترك كلها في الآتي : يقوم الراغب من الزبائن من حملة جهاز الهاتف الجوال بالتسجيل مع احد وكلاء المشغل لشبكة

الهاتف الجوال مؤكداً رغبته في فتح حساب يمكنه من إيداع مبالغ نقدية به ويمكنه من تحويل أي جزء منها لطرف آخر ويقوم الوكيل بتولي جمع البيانات حول الزبون مستوفياً ما أمكن مبدأ (تعرف على زبونك)

• يقوم الراغب من الزبائن من حملة جهاز الهاتف الجوال بدفع أي مبلغ نقدي يرغب به في إيداع المقابل له كرقم في محفظة إلكترونية حفظ بجهازه الجوال ويتم إخطاره بهذا المبلغ عن طريق الاتصال الحزمي والمتوفر لاتصال الجوال بشبكة الإنترنت .

• يقوم نظام مركزي بحفظ تفاصيل القيودات التي يجريها المستخدم عن طريق الخصم أو الإضافة للرصيد حسب الأوامر الصادرة من المستخدم أو المستلمة من مشترك آخر .

• يتم التداول بين العملاء بتحويل أرصدة من حساب لحساب آخر عن طريق إرسال رسائل قصيرة مؤمنة ووفقاً لحاجة العملاء .

• تم حفظ رصيد نقدي في حساب تأميني لدى أحد المصارف مساوياً للمبالغ التي يتم تداوله بين العملاء Float .

• يستطيع العميل أن يقوم بدفع أو إعادة شحن رصيده عبر تبادل رسائل قصيرة مؤمنة ترسل إلى المركز الرئيسي للخدمة ويقوم بدفع المبالغ نقداً .

• عند إرتباط نظام الدفع عن طريق الجوال

لدول بعينها وتطبيق اليسير منها يتيح للدول النامية مثل السودان أن يتمتع بنشر خدماته المصرفية وفي نفس الوقت حماية المجتمع من الجرائم المختلفة .

١٩ / التوصيات:

يتعين على المصارف أن تولي اهتماماً للوسائل التي تتيح توسيع رقعة خدماتها والإستفادة من التقنيات المتاحة لأن هدف إستخدام التقنية في السودان للمرحلة القادمة هو توسيع رقعة تغطية الخدمات المصرفية لشرائح أكثر بإستحداث خدمات وطرق دفع مالية مبتكرة تجذب المواطن مع ضرورة تقليل التكلفة وتنوع هذه الخدمات لتشمل خدمات تقدم للمواطن وترفع من مستواه المعيشي ومن هذه الخدمات لتشمل المصارف لإدخال أنواع متعددة من التمويل وخاصة التمويل الأصغر .

• إسرار بنك السودان المركزي بالآتي :

(أ) - إجازة تعديل لقانونه لينص صراحة على إختصاص بنك السودان المركز بنظم الدفع .
(ب) - تخفيض المصارف لإستخدام نظام التسويات الإجمالي الآتي وذلك بالتدرج في تحديد السقوفات المالية للمدفوعات وإتاحة الدفع عن طريق الجوال بإصدار ورقة تحديد سياسات السقوفات لنظام الدفع عبر الجوال

(ج) - دعوة لبنك السودان المركزي للتنسيق مع الهيئة القومية للإتصالات لتوحيد التنظيم ووضع اللوائح التي تخدم النشاطات المشتركة والخروج بورقة تحدد السياسات لنظم الدفع عبر الجوال .

سيؤدي إلى :

• سيوجد جذراً من نظم الدفع غير المترابطة يؤدي إلى تركيز الكتلة النقدية لدى المشغلين الذين لديهم أكبر عدد من الزبائن .

• يؤدي إلى عزلة القطاع المصرفي وتميز بعض المصارف على أخرى دون أسباب منطقية .

(ب) - سيخدم هذا التوحيد المراقبة والتنظيم للمدفوعات لخارج السودان وهي مرحلة وإن رآها البعض بعيدة إلا أن الإمكانيات الفنية متاحة الآن .

(ج) - يساعد هذا التمرکز على حل النزاعات بين المشغلين ككل خاصة في المنازعات التي تتضمن زبائن من شبكات مختلفة .

(د) - يجب أن يراقب بنك السودان المركزي التغيرات في الكتلة النقدية إذا سمح لذلك بإيداع المبلغ التأميني لدى المصارف التجارية ومنح أرباح عليه كوديعة وبالتالي السماح له بالتداول مرة أخرى (يؤدي لمضاعفة الكتلة النقدية المتداولة النصف يتم تداوله عبر حسابات الجوال والنصف الآخر بالسماح باستثمار المبلغ التأميني واستغلاله في الإقتصاد مرة أخرى) .

١٨ / إجراءات تحفيزية لنشاط القطاع المصرفي :

يمكن لبنك السودان المركزي أن يحفز على نشر هذه الوسيلة للمدفوعات بأن يحدد سقفوات مختلفة للمبالغ المتداولة في المراحل المختلفة ويمكن أن يخفف على ضوء ذلك القيود التي يتطلبها للتعرف على العميل حيث أن البديل هو تداول هذه المبالغ نقداً والتي ستكون أكثر صعوبة على بنك السودان المركزي لتتبعها وتطبيق مبدأ التعرف على العميل إن هذه القوانين المختلفة إنما فرضت لتخدم أغراضاً

بالنظام المصرفي يستطيع المستخدم تحويل أي مبالغ من حسابه المصرفي لحفظته (حسابه لدى المشغل) ويمكن أن يخصم أي مبلغ من محفظته ويضيفه لأي حساب مصرفي .

عند تحويل مبلغ من حساب مصرفي للمحفظه الإلكترونية على الجوال يجب أن يتم زيادة المبلغ التأميني (Float) بنفس القيمة التي تم شحن المحفظة بها والعكس عند تحويل مبلغ من المحفظة إلى مبلغ نقدي أو لحساب مصرفي فيجب أن ينقص المبلغ التأميني (Float) بنفس القيمة التي تم دفعها نقداً أو تحويلها من المحفظة للحساب المصرفي .

ومن الوصف السابق لنظام الدفع عبر الجوال ولأننا نود إيجاد نظم للدفع تساعد على ترابط القطاع المالي والمصرفي نورد فيما يلي السبلات التي يجب تجنبها :

٧ / سبلات نظم الدفع عبر الجوال :-

هنالك عدد من السبلات التي يجدر تجنبها وتفادي الوقوع فيها حتى لا نبحت عن حلول لمشاكل قد توجدها إذا تمت الممارسة بشكل يتيح لهذه المشاكل بالظهور:

(١) - يفضل أن يوجد نظام الدفع عبر الجوال لجميع المشغلين وبالتالي نضمن أن يتم التداول بين كل حملة أجهزة الموبايل دون إعتبار لمشغل بعينه وفي حالة تعذر ذلك يفرض على المشغل الذي يفضل أن يكون له نظاماً منفصلاً أن يربط مع منصة مشتركة ببرامج وقاعدة بيانات تستضيفهم شركة الخدمات المصرفية (EBS) تتيح الدفع بين المشغلين كلهم كما هو الحال في حالة المحولات الخاصة مع المحول القومي وعدم الإلتزام بهذا الشرط





إعداد : إيمان صلاح منشأوي
قسم الدفع الآلي

تحويل الأموال إلكترونياً...

براءة اختراع عربي

طالما بقيت مسألة تحويل الاموال من البنوك مثار قلق للمواطنين في شتى دول العالم، والسبب هو أن هذه العملية بقيت مرتبطة بالتواصل مع البنك بشكل مباشر. غير أن اختراعاً فلسطينياً توصل إليه أربعة شبان مؤخراً يوفر للبشرية حلاً عملياً لمسألة تحويل الأموال إلكترونياً ما يسهل من عناء التواصل المباشر مع البنك ويوفر امكانية توفير أموال وقت نفاذ النقود من جيب أي شخص، خاصة عندما يكون بحاجة ماسة لدفع ثمن شيء مستعجل.

الأموال الإلكترونية ويرسلها للبنك.

- هذا النظام سيتلقى أيضاً رسائل من البنك عبر (Server) ويرسلها وينقلها إلى أجهزة نقل الاموال الإلكترونية.
- أن حامل الجهاز مع البنك الخاص، الذي سيستقبل الاتصالات والتعليمات من الشركات كي يتم تنفيذها. هذا النظام سيرسل رسائل أيضاً من البنك كي يبلغ الشركة بنجاح أو فشل العمليات الحسابية التي أدخلت من جهاز النقل الآلي. وصف نظام الحماية : يتمتع الجهاز بنظام حماية خاص بالإضافة إلى نظام الكلمات السرية (Password) حيث تمنح وتزود الجهاز حماية أخرى إضافية وذلك اعتماداً على مبدأ دفع الأموال إلكترونياً عن بعد ثلاثة أمتار من الجهاز نفسه ما لا يعطي الإمكانية للشخص آخر يريد استعمال الجهاز.
- هذا الجهاز الإلكتروني الناقل للأموال يحتاج إلى كلمة سر في كل عملية يستخدمها المستعمل وتغلق أوتوماتيكياً بعد (١٥) ثانية.
- وصف مفصل للاختراع
- جهاز نقل الأموال الإلكتروني (عقل الجهاز):
- هذا النظام قد تم عمله لمجموعة، حيث يستقبل الجهاز المعلومات من البنك بواسطة شركة الاتصالات من خلال أدوات ربط محمية وأمنة تستطيع القيام بما يلي:
- يستطيع الشخص الذي يستعمل هذا الجهاز شراء تذكرة طيران وإرسال ثمنها لشركة الطيران بدون الحاجة للذهاب شخصياً.
- يستطيع الشخص الذي يستعمل هذا الجهاز شراء وبيع الأسهم.
- يستطيع الشخص الذي يستعمل هذا الجهاز دفع فاتورة التلفون أو أية فواتير أخرى.
- يستطيع الشخص الذي يستعمل هذا الجهاز دفع فواتير (الماء والكهرباء .. الخ) في أي وقت ومن أي مكان بمرات عديدة.
- الشخص الذي يستعمل هذا الجهاز لا يحتاج للذهاب إلى البنوك أو المؤسسات لإجّاز معاملاته المالية (في البيع أو الدفع أو الشراء ... الخ).
- مواصفات جهاز نقل الأموال الإلكتروني
- يتمتع الجهاز بنظام حماية خاص. وإضافة لذلك فإن نظام (كلمة السر) تعطي حماية إضافية معتمدة على جهاز نقل الاموال اوتوماتيكياً وفورياً حيث يكون الدافع بعيداً عن الجهاز بمقدار ٣ أمتار، ما لا يعطي

والاشخاص الأربعة الذين توصلوا للاختراع هم: شوقي طمیزی، عبد المنعم فطافطة، يعقوب عبدو، عطا السوداني. وبين طمیزی أن الجهاز الجديد يعمل على تحويل الاموال إلكترونياً عن طريق ربط الأشخاص بالبنوك والمؤسسات بالاعتماد على برنامج البريد الإلكتروني المتصل بالجهاز حيث تتم عملية نقل المعلومات عبر شركة الاتصالات. وقد تم تسجيل الجهاز الجديد ضمن قائمة الاختراعات في معهد المخترعين الدوليين في جنيف بسويسرا. ودعا المخترعون الأربعة المستثمرين ورجال الأعمال إلى تبني الفكرة ودعمها للتمكن من تصنيع الجهاز وبيعه بكميات تجارية تلبي احتياجات السوق العالمي في هذا الميدان.

حقل الاختراع يتمثل الاختراع الحالي بتوفير خدمة الدفع الإلكتروني وذلك بربط الأشخاص بالبنوك والمؤسسات. وبراءة الاختراع التالية تعتمد على برنامج البريد الإلكتروني المتصل (Software) بالجهاز (Hardware) حيث سيكون هناك نقل للمعلومات عبر شركة الاتصالات. البراءات التالية هي لحماية الأموال بالمعلومات الإلكترونية والحركات لضمان الأمن وحماية الأفضل للأشخاص الذين يتعاملون مع أجهزة الأموال الإلكترونية حيث لا تتم أي حركة بدون موافقة صاحب الحساب وصاحب الجهاز.

وصف الاختراع

يقسم الاختراع إلى قسمين: software و hardware

البرنامج (software) وهذا الجزء الهام والرئيسي من الاختراع حيث أن البرنامج سيجري تطبيقات لكافة العمليات والإصدارات للتقارير. وسيزودنا هذا النظام بالحلول كي نستطيع ربط النظم الحاسوبية بالبنوك والمؤسسات.

الجهاز (Hardware) ويقسم هذا الجهاز إلى ثلاثة أقسام كي يقوم بعملياته المطلوبة وهي:

- الجهاز الإلكتروني الناقل للأموال من خلال حركات الإرسال والاستقبال.
- وهذا الجهاز سيكون صغير الحجم باليد ما يسهل حمله وتخزينه دون أية مشاكل.
- أن حامل الجهاز والمرتبطة مع شركة الاتصالات الخاصة الناقلة التي تملك مقدم الخدمة (Server) والذي يجب تلقى التعليمات من جهاز نقل

إمكانية لشخص آخر يريد استعمال الجهاز .

- القطعة المتوفرة والمبينة بالجهاز مع غطاء الجهاز هاتان القطعتان ترتبطان بنفس الرقم التسلسلي وذلك في حالة أن الشخص المستعمل للجهاز يبعد ثلاثة أمتار عن الجهاز. حيث يكون في مكان يسمح بإدخال الكرت الذكي وكرت السحب وتغذية المعلومات المناسبة، وهكذا لا يستطيع أي أحد غير صاحب الجهاز استخدامه.
- هذا المكان مخصص لتغذية حساب البطاقة الذكية
- هذا المكان مخصص لتغذية حساب البطاقة الخاصة
- الغطاء الخاص لجهاز نقل الأموال

الخدمات التي يقدمها جهاز تحويل الأموال إلكترونياً:

1. تحويل المبالغ من حساب لآخر.
2. دفع كافة أنواع الفواتير دون الحاجة للذهاب للبنك أو لمراكز الدفع.
3. تغذية الحساب في أي وقت ومن أي مكان.
4. حجز التذاكر (الدفع المباشر من أي مكان).
5. الحساب في أي وقت (الموجودات في الشركات).

وصف ملخص لبطاقة الكرت الذكي (SMART CARD):

1. ضع البطاقة الذكية في المكان المخصص في جهاز تحويل الأموال الإلكتروني.
2. الانتظار حتى يتم ربطها بالبنك لكي يتعرف على البطاقة الذكية ويتم التأكد من الرصيد مع جهاز نقل الأموال.
3. البنك يقوم بإصدار البطاقة الذكية ويقوم بتسويقها.
4. من هذه البطاقة الذكية يتم تغذية الحساب في أي وقت أو في أي مكان.

• وصف ملخص لبطاقة السحب (Credit CARD)

- 1- ضع البطاقة في المكان المخصص في جهاز نقل الأموال الإلكتروني.
- 2- الانتظار حتى يتم ربطها بالبنك لكي يتعرف عليها ويتم التأكد من الرصيد مع جهاز نقل الأموال.
- 3- الجهاز يطلب كلمة السر لصاحب البطاقة .
- 4- ضع كلمة السر الخاصة بك كصاحب البطاقة.

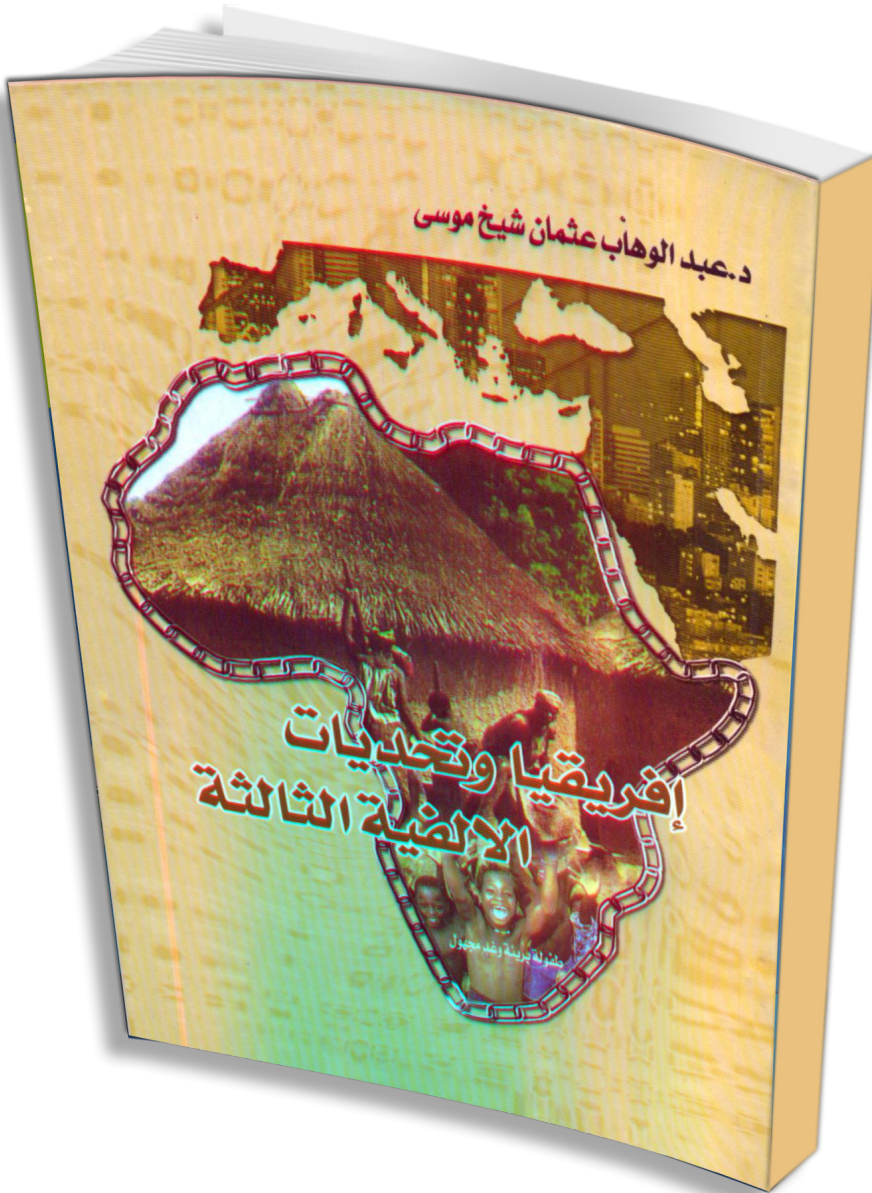
يتم عمل عقد مع شركة مصدرة للبطاقات لتزويدها بخدمة الجهاز والتعرف وتحديد الإيجابيات والميزات في الشراء والبيع لأي سلعة .

1. جهاز نقل أموال إلكتروني قابل للنقل أو الحمل ذو حماية وطريقة آمنة لنقل الأموال بين الحسابات البنكية لفريق أو فريقين مختلفين عبر شبكة لاسلكية آمنة دون الذهاب شخصياً، وهذا يشمل أيضا خدمة نقل الأموال المتعددة عبر هذا الجهاز المرتبط بالحافظ (Server).
2. جهاز نقل أموال إلكتروني متنقل كما في البند رقم (1) ويشمل مساعد إلكتروني شخصي (PDA) ولوحة مفاتيح وشاشة.
3. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتنقل، كما في البند (1) وشبكة انترنت لاسلكية محمية، واستخدام خدمات رزم الراديو (GPRS).
4. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتنقل كما في البند (1) حيث يكون الفرقاء أشخاص أو منظمات أو كلاهما معاً.
5. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المحمي المتضمن جهاز اتصال لاسلكي كي يتصل بشبكة الاتصالات اللاسلكية المحمية، ولوحة مفاتيح، وقطع شرائح إلكترونية (GPRS) كي تفعل اتصال (GPRS) لإرسال واستقبال البيانات، شاشة LCD للعرض ومراقبة الداخل والخارج من البيانات، وكذلك المعالج الذي لديه القدرة على التخزين، حيث يعالج ويخزن البيانات والمعلومات وهي مخزنة بالمعلومات والعمليات بالبرنامج software . كذلك شرائح MCR وهي قارئ الكرت المغناطيسي، وشرائح SCR وهي قارئ الكرت الذكي. كذلك مفتاح التشغيل والإغلاق، ومغير للبيانات، ومفتاح إعادة التشغيل اليدوي لتشغيلها يدوياً عند الحاجة، وربط كمبيوتر لربطه بالكمبيوتر

لمعالجة البيانات والمعلومات على الجهاز وربط قوة للتحكم بطاقة الجهاز وشريحة أمان للحفاظ على سرية الجهاز واستمرار تشغيله.

6. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتحرك المحمي كما ورد في بند (5) المتضمن شريحة MCR القادرة على قراءة معلومات الكرت المغناطيسي وإرسالها إلى المعالج الأساسي لاستكمال العملية.
7. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتحرك المحمي كما في بند (5) المتضمن شريحة SCR القادرة على قراءة معلومات الكرت الذكي وإرسالها إلى المعالج الأساسي لاستكمال العملية.
8. شاشة عرض LCD كما في البند (5) المتضمن عرض قوائم العمليات والمصنفات بنظام محدد.
9. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتحرك المحمي المتضمن شريحة حماية من الدرجة الأولى والمرتبطة عبر الأشعة فوق الحمراء بشريحة أخرى ملحقة بجهاز المستعمل والتي تجعل الجهاز يعمل بمسافة ثلاثة أمتار من الشريحة المذكورة المحمية وإلا فإن الجهاز يتوقف عن العمل.
10. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتحرك المحمي كما ورد في بند (9) يتضمن كود من ثمانية رموز يتطلبها المستخدم لكي يتمكن من الدخول والقيام بالعمليات المطلوبة بواسطة الجهاز.
11. الكود المكون من ثمانية رموز كما ورد في البند (10) يدخل في كل جهاز ثمانية رموز خاصة من أجهزة نقل الأموال الإلكترونية.
12. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتنقل المحمي يحتوي على برامج مراقبة للعمليات وهي تصدر تقارير متواصلة للتأكيد، والبرامج توجه طلبات مستعمل الجهاز إلى السيرفر (Server).
13. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتنقل المحمي يحتوي على ثقبين الأول لاستخدام وتغذية الحساب البنكي وذلك لتمويل البطاقة الذكية والثاني لبطاقة السحب Credit card.
14. جهاز نقل الأموال الإلكتروني المتنقل المحمي كما في البند (13) يتعامل مع البطاقة الذكية التي يصدرها البنك والتي تتضمن قيمة مسبقة للاستعمال.
15. طريقة نقل الأموال الآمنة والسريعة من البنك إلى بنك المنتفع يشمل الخطوات التالية:
- سلسلة وقائمة حركات بعد استخدام الكود المكون من 13 رمز تجري في الجهاز.
- ربط الجهاز الناقل الإلكتروني بجهاز ناقل إلكتروني آخر بالأشعة فوق الحمراء حيث يمكن نقل المعلومات خلال ذلك بشكل تبادلي.
- ربط الجهاز بالسيرفر (Server) عبر GPRS حيث تنقل المعلومات بين الجهاز وال GPRS بشكل تبادلي.
- استقبال إشعارات من تقدم العمليات وتأكيد حدوثها حين طلبها.
16. طريقة نقل الأموال الآمنة والسريعة كما ورد في (15) يمكن أن تؤدي لأغراض شخصية وأو عمليات استثمارية تجارية.
17. العمليات الشخصية الواردة في (16) تتضمن دفع الفواتير الشخصية وشراء منتجات وخدمات لاستخدامات شخصية.
18. العمليات الاستثمارية الواردة في 16 تتضمن شراء منتوجات وخدمات لاستخدامات استثمارية تجارية.
19. طريقة سحب الأموال باستخدام البطاقة الذكية أو بطاقة السحب Credit card تتضمن الخطوات التالية:
- وضع البطاقة الذكية في الثقب المخصص لها بجهاز نقل الأموال وعند تعرف البنك عليها تتم العملية.
- يتم استقبال تأكيد من البنك عبر شاشة ال LCD عن المبلغ المطلوب.
- وضع بطاقة السحب Credit card في الثقب المخصص لها في جهاز نقل الأموال وبعد تعرف البنك عليها تتم العملية.
- يتم استقبال تأكيد من البنك عبر شاشة ال LCD عن المبلغ المطلوب.

www.fibsudan.com



عرض لكتاب إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة

عرض : عبدالله موسى علقم
إدارة البحوث الاقتصادية

اسم الكتاب: إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة
المؤلف: د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى
الناشر: دار مصحف إفريقيا / السودان - الطبعة الثانية
-رقم الإيداع ٤/١٨/٢٠٠٤م

مدخل:

تعد إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم مساحةً بعد آسيا وتحتضن ٥١ قطراً يمثلون ثلث عضوية منظمة الأمم المتحدة وحباها الله تعالى بموارد طبيعية متنوعة هيأت لها فرص تنموية اقتصادية هائلة مما ينعكس ذلك إيجاباً على الاستقرار البشري في هذه القارة وعلى تحول اجتماعي تتجاوز به العزلة السياسية والتهميش الاقتصادي والأزمات الأمنية المحيطة بها.

المتحدة الأمريكية القوة الأحادية في العالم فشككت من نفسها شرطياً على العالم وحاول التحكم على مصائر دول العالم دون منازع وفق مصالحها القومية والإستراتيجية.

ومن المتغيرات الهامة التي شهدتها العالم في تلك الفترة والتي استنبطت تحولات سياسية واقتصادية هامة قيام الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢م ووضع خطط لتوسيع الاتحاد والسوق الأوروبية المشتركة لاحتضان دول أوروبا الشرقية بعد انهيار منظومة الكتلة الاشتراكية وإلغاء حلف وارسو. ثم جناحها الاقتصادي الـ (COMECON) وكان من أهم تبعات هذا الحدث أن تحولت الاهتمامات السياسية والاقتصادية وحركة واتجاهات تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الغربية إلى دول أوروبا الشرقية على حساب التدفقات التاريخية الموجهة إلى الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ما أدى إلى تعميق التهميش الاقتصادي والعزلة السياسية لأفريقيا.

ومن التحولات الهامة في هذه الفترة أيضاً اتجاهات الدول المواكبة لحركة العولمة إلى تحرير اقتصادياتها وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والسلع والعمالة عبر الحدود الجغرافية واتساقاً مع مفاهيم وشروط اتفاقات دورتي أوروغواي ومراكش. والدورات اللاحقة لمنظمة التجارة الدولية ونشأت عن تلك التحولات والمتغيرات منافسة حادة في أسواق السلع والمال الدولية. وتسمى هذه المرحلة (بالعولمة الاقتصادية). ومن أهم مرتكزاتها إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول لتتيح حرية الحركة للسلع ورؤوس الأموال والخدمات المالية والمهنية دون قيود إدارية أو جمركية أو قانونية أو عوائق متصلة باعتبارات سيادية. إلا بالقدر الذي تسمح به القواعد والموجهات المختلفة.

كتاب إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة:

يحاول هذا الكتاب أن يبرز التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية تمكنها من ردم الفوارق والفتحات الشاسعة بينها وبين العالم من حولها إذ أن التعايش مع الواقع الدولي الراهن يتطلب من القارة القفز فوق مراحل مرت بها القارات والأقاليم الأخرى من مرحلة اقتصاديات تقليدية معتمدة على عوامل الإنتاج التقليدية إلى مرحلة إنتاج متشعب بمدخلات تقنيات حديثة.

ويشير الكتاب إلى التحديات التاريخية التي تعود جذورها إلى عهد الاستعمار ثم العوامل الداخلية والإقليمية التي فشلت كل محاولات العمل المشترك لإحداث تحولات اقتصادية

وسياسية واجتماعية كما يشير الكتاب للتحديات والتطورات السياسية الدولية التي تواجه القارة والتي أبرزت خلال العقود الثلاثة الماضية وما صاحبها من أزمات اقتصادية انعكست آثارها سلباً على الأوضاع في القارة إلى جانب دورها في تراجع أهميتها الإستراتيجية. كل هذه التحديات إلى جانب الافتقار إلى الإرادة السياسية القومية أفشلت كل جهود ومبادرات القارة في إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية وإنقاذ شعوبها من مآسي المرض والفقر والجهل. وما زالت هذه التحديات ماثلة



إلا أن مركزها هذا تراجع تدريجياً بسبب التفاوت بينها وبين القارات الأخرى في مستويات اقتناء التكنولوجيا والنمو الصناعي والتوسع في التجارة الخارجية وتسارع معدل التدهور الاقتصادي في إفريقيا بعد صدمة النفط في عام ١٩٧٣م وكان يمكن لأفريقيا أن حظى بفرص أفضل للنمو بالمقارنة مع آسيا والتي كانت تواجه مشاكل نمو سكاني عالي ومتسارع مع قصور في الموارد الطبيعية خاصة الأرض. وفي المقابل كان من المتوقع أن تشهد إفريقيا في تلك الفترة نمواً اقتصادياً بخطوات راسخة. إلا أن انتشار الفقر والجهل والمرض والتعرض للكوارث الطبيعية كان عائقاً أمام الدول والحكومات بجانب عدة أسباب أخرى منها انشغال هذه الحكومات بالصراعات القبلية والإثنية والحروب الأهلية والإقليمية والتي غرس بذورها الاستعمار الغربي الذي رسم حدوداً جغرافية مبهمه ومصطنعه بين دول الجوار الأفريقي ولم يراعي هذا المستعمر في رسم الحدود التداخل السكاني بين الدول الأمر الذي أدى في كثير من الدول إلى اختلال الاستقرار السياسي وتدهور في المستويات الإدارية خاصة الاقتصادية إلى جانب التعدي على حقوق الإنسان وتضييق مساحات الحريات العامة. في هذا الوقت كان العالم الآخر يعيش في ظل تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مذهلة خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وبما أن حالة التهميش والعزلة التي تعاني منها إفريقيا وشعوبها اليوم ليست حالة استثنائية أو مرتبطة بمرحلة طارئة أو مؤقتة. فإن ضعف قدرة البلاد الإفريقية على إعادة تجميع قواها وترتيب أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل التصدي لهذه الظروف. من شأنه أن يوسع فجوات النمو والازدهار بينها وبين العالم الخارجي فتؤدي إلى مزيد من التهميش والعزلة والفقر والاختلال الأمني والاضطراب السياسي وقد انعكست تلك الحالة على الأوضاع الاجتماعية في كثير من الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء. حيث بلغ عدد المواطنين الذين يعيشون تحت حد الفقر حوالي ٣٠٠ مليون نسمة بمستوى دخل الفرد ٠.٦٥ دولار أو أقل في اليوم. ويمثل هذا الرقم ما يعادل حوالي نصف سكان إفريقيا وما زال هذا الرقم في ارتفاع مستمر. هذا إلى جانب افتقار هؤلاء الفقراء إلى المقومات الاجتماعية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب النقية. ويشكل فقراء الريف حوالي ٨٠٪ من جملة فقراء إفريقيا مما يشير إلى الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وبين المناطق المختلفة. وما يعمق معاناة شعوب تلك البلاد تفشي الأمراض المعدية والوبائية خاصة الملاريا ومرض نقص المناعة المكتسبة التي تصطاد ضحاياها من

بين الشباب لاذنين يشكلون عصب القوى العاملة في القارة وبالتالي تأثيرها السالب على الإنتاج. علماً بأن مكافحة هذه الأمراض والأوبئة تستنزف موارد مالية عالية ما يضيف إلى أعباء موارد الميزانيات الشحيحة والتي تعاني أصلاً من الضمور. إلى جانب المشاكل الاجتماعية التي تخلفها تلك الأمراض مثل الأرامل والأيتام الذين فقدوا أزواجهم وأبائهم..

مقدمة:
ير العالم اليوم بمرحلة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة. بعد أن انهارت منظومة الكتلة الاشتراكية وتفككت أوصال الاتحاد السوفييتي وأصبحت الولايات

التنمية الاقتصادية الأفريقية في قطاعات الغذاء والصناعة ووضع خطط لتطوير الموارد الطبيعية والموارد البشرية وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا والنقل والمواصلات بضمانات إقليمية وقارية.

-الفصل السادس تناول الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا وأهداف هذه المبادرة وما هي أولويات هذه الشراكة الجديدة والتي جاءت كوسيلة لتحقيق تنمية بعد فشل محاولات التكامل الاقتصادي ومنظمات المناطق التجارية لتعزيز وتفعيل المبادرات السابقة كما تعرض الفصل السادس إلى أهم المرتكزات التي بنيت عليها هذه الشراكة الجديدة وهياكلها وآلية المتابعة والتنفيذ التي تتبعها الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا .

-الفصل السابع والأخير تعرض لتحديات التمويل لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا في سبيل تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية وإحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على تحقيق محاصرة حالات الفقر وتخفيض حدته عبر مشاريع وموارد مالية هائلة مثل مشروع مارشال (إفريقي) وما هي مصادر تمويل مشروعات الشراكة الجديدة.

الخاتمة:

جاءت الخاتمة بالمراجع والملاحق بجانب مجموعة من التوصيات تتناول ضرورة مراجعة كثير من القضايا والممارسات التي أضعفت قدرة القارة الإفريقية على مواجهة تداعيات هذه التطورات عبر المجالات التالية:

١. نظم الحكم في الدول الإفريقية وافتقارها إلى الديمقراطية والحكم الرشيد وتغييب دور المواطنين في المشاركة في التنمية.
٢. الاستقرار الأمني والسياسي في إفريقيا .
٣. التكامل الإقليمي والقاري.
- وشملت الخاتمة أيضاً عدد من الأطر من أجل إعادة الهيكلة المؤسسية وتمثلت في:
١. الأطر الإقليمية.
٢. آلية تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
٣. الديمقراطية والمشاركة الشعبية في عمليات التنمية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.
٤. التوازن الاقتصادي الكلي.
٥. إعادة هيكلة مصادر التمويل.



د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى

المستقبلية ما لم تتحرك القارة إلى محاصرة الحروب والصراعات القبلية والإقليمية وإبداء الإرادة السياسية القوية النافذة لتصميم وتنفيذ برامج عملية تنفذ على مستوى القارة وتهدف إلى إزاحة سباج العزلة والتهميش ويمكن شعوب القارة من تحقيق تطلعاتها إلى العيش الكريم.

الوصف العام للكتاب:

جاء كتاب (إفريقيا وخديات الألفية الثالثة) في ٢٣٠ صفحة من الحجم المتوسط في طبعة ثانية أتيقة للمؤلف الدكتور عبد الوهاب عثمان شيخ موسى وهو من الشخصيات الاقتصادية المعروفة نشأ وسط أضياف وملفات الإدارة والمال والاقتصاد بين وزارة المالية ووزارة الصناعة وعدد من المؤسسات المالية المختلفة وهو رجل متابع للحركة العلمية والسياسية ومشارك في المؤتمرات المحلية والعالمية. وجاء الكتاب في سبعة فصول وبأسلوب وصفي وعملي رصين يدل على الخلفية المهنية والأكاديمية والعملية للكاتب بجانب خلاصة لكل فصل من فصول الكتاب.

موضوعات الكتاب:

-جاء الكتاب بمقدمة ضافية وتضمن مقدر لجهد الباحث من بروفيسر حسن مكي عميد مركز البحوث والدراسات الإفريقية (سابقاً) ومدير جامعة إفريقيا العالمية حالياً، وتبعه أيضاً مقدمه تمهيدية للكتاب قدمها البروفيسور أحمد علي الأمام مستشار رئيس الجمهورية لشئون التأصيل ورئيس مجمع الفقه الإسلامي.

-جاء الفصل الأول من الكتاب ليتناول الجذور التاريخية لمشاكل إفريقيا والصراعات الإقليمية والداخلية بعد مقدمه حول التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم والتحويلات الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية متسائلاً عن سبيل لهذه الشعوب الإفريقية في التعايش مع الواقع الجديد في ظل عدة مشاكل وقضايا مختلفة.

-الفصل الثاني تناول العوامل الداخلية للتخلف الذي يشهده العالم الإفريقي كعوامل اختلال الأمن والاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية والطبيعية مستعرضاً التطورات التي أثرت على الأوضاع في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال وما هو دور الصراعات الداخلية في اختلال الاستقرار في القارة الإفريقية.

-أبرز الفصل الثالث دور التحويلات والعوامل الخارجية التي حالت دون تمكن الدول الإفريقية من مواكبة تلك التحويلات والتطورات وتعرض لأثر الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الإفريقي والآثار التكنولوجية التي سببت فجوة في إفريقيا بجانب التعرض لصدمة النفط وذيول أزمة الديون . وعلاقات المؤسسات المالية وصندوق النقد والبنك الدولي مع إفريقيا في ظل التكييف الهيكلي الذي صمم بهدف إزالة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا.

-جاء الفصل الرابع ليتناول خديات الألفية الثالثة في إفريقيا وما هي الجهود المبذولة في مواجهة هذه الأزمات والتحديات ووضع الحلول المطلوبة لكسر حواجز العزلة والتهميش التي حالت دون ولوج القارة الإفريقية إلى الساحات الدولية والتفاعل مع متغيرات العالم

-الفصل الخامس تناول جهود التكامل علي المستوى القاري وأهمية العمل لدى القادة الأفارقة من خلال كيان قاري واحد يفضي في النهاية إلى قيام المجموعة الاقتصادية الإفريقية والسوق الإفريقية المشتركة والتعرض لمحاولات بعض المفكرين داخل وخارج القارة من أجل وضع خطط وإستراتيجيات عمل وبرامج مثل خطة عمل لاغوس وميثاق لاغوس النهائي من أجل وضع برامج

دور المصارف الإسلامية في مكافحة الجريمة الاقتصادية



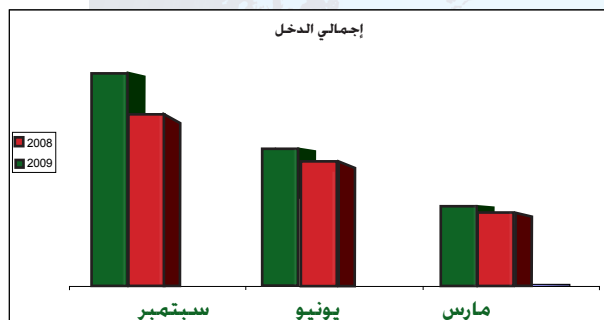
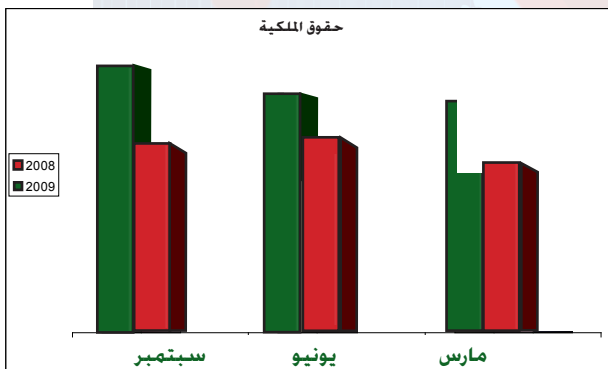
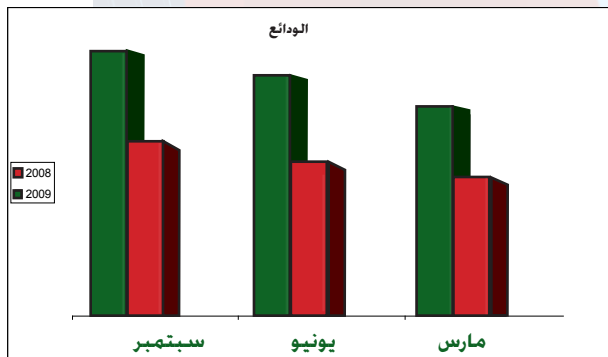
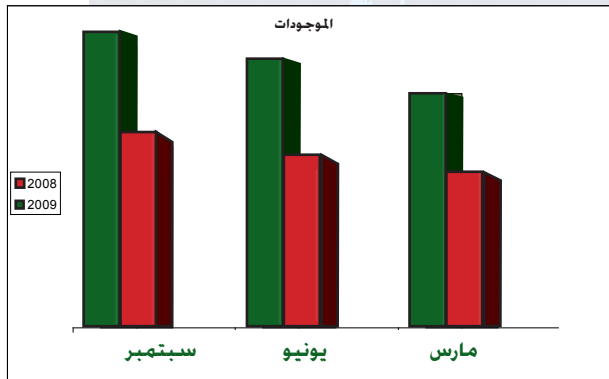
الأستاذ/ عمر بابكر المكي
مدير الإدارة القانونية

كنا قد تحدثنا في العدد قبل السابق في باب الرؤية القانونية عن دور المصارف الإسلامية في مكافحة الجريمة الاقتصادية باعتبار أن المصارف يقع على عاتقها حماية أموال المودعين والمساهمين من أن تتنازل أيدي المتريصين وذكرنا أن على المصارف توخي الحذر والحيطه عند قبول الودائع وعند تمويل العملاء وذلك بالتعرف على العميل ونشاطه التجاري وسمعته وخبرته في مجال عمله، وتعرضنا لبعض أنواع النشاط التجاري غير المشروع والذي يشكل خطراً على مركز المصرف المالي، وفي هذا المقال نتعرض لنوع آخر من المخاطر المحدقة بالجهاز المصرفي عموماً ألا وهي جريمة تبييض الأموال.

مشروعة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها أو يساعده شخص ضالع في ارتكاب الجرم على الإفلات من المسؤولية ولا يمكنها المساهمة أو المساعدة في تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية مع العلم بأنها أموال غير مشروعة وعلى البنك الإسلامي البوح والمساهمة في مكافحة تبييض هذه الأموال القذرة والصامت عن الشر شيطان أحرص. خاصة وأن ما يشهده العصر من تطور الآلة والصناعة والاتصالات دون وجود حواجز بين الدول وسرعة الانتقال والاتصال يزيد التحدي يوماً بعد يوم في وجه القائمين على مكافحة عمليات غسيل الأموال.

فالعقيدة الإسلامية في مبدئها قائمة على مكافحة كل مورد مالي مصدره الجريمة. والمصارف الإسلامية المعتمدة في مبادئها على الشريعة ملزمة بتطبيق هذه المبادئ لتحريم التعامل بالأموال الحرام واتخاذ البنوك الإسلامية بوابة يمر من خلالها المال الحرام ويتحول إلى مال قانوني بمساعدة بعض الموظفين والمهنيين الجدد الذين تقف من خلفهم عصابات عمليات غسيل الأموال. في العدد القادم نتناول موضوع الأساليب والوسائل المستحدثه لإخفاء مصدر الأموال أو ما يسمى بتقنيات تبييض الأموال..

ومفهوم تبييض الأموال ليس حديثاً ويعود تاريخه إلى تاريخ ظهور الأموال. فبعد أن انتهى عهد ما يسمى بالتجارة البكماء وظهور واستخدام وتداول النقود ارتبطت بعض الجرائم بإنتاج المال نفسه. فكل مال ينتج عن عمل غير مشروع وأدخل هذا المال في الدورة المستندية لإبعاد الشبهة لمن سمى ذلك الفعل (تبييض الأموال) فالمصارف الإسلامية وبطبيعة عملها لا يمكنها من ناحية المنهج أن تقوم بعمل يتناقض مع الفكر الإسلامي وكون المجتمع شريك في البنية الاجتماعية وخصيئتها فتصبح مكافحة تسييل الأموال الناجمة عن هذه الجرائم أو مكافحة تبييضها واجباً دينياً وشرعياً. ولا يمكن للمصرف الإسلامي التعامل بأموال مصدرها حرام ولا يمكن المساهمة بفعل يقصد به تمويه أو إخفاء مصدر الأموال الناجمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب إحدى الجرائم وتحويلها إلى أموال شرعية. وهذا هو دور إدارة المخاطر وغسيل الأموال التي أسست مؤخراً كإدارة بكل مصرف وباهتمام شديد من قبل البنك المركزي ليلعب هذا الدور وتجنب المصارف الاحتيال عليها بإيداع مبالغ كبيرة غير معروفة المصدر. فالشاهد أن المصارف الإسلامية لا يمكنها المشاركة بإخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب لهذا المصدر ولا يمكنها العمل أو المساعدة على تحويل الأموال أو استبدالها مع العلم بأنها أموال غير



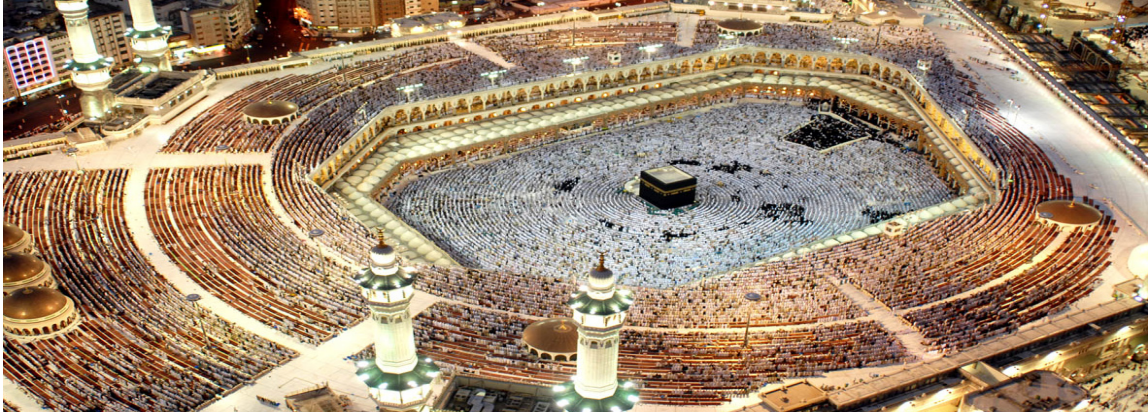
الموجودات

الودائع

حقوق الملكية

إجمالي الدخل

قال تعالى:
(رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْحَرَمِ رَبَّنَا لُقِّيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) صدق الله العظيم الآية (٣٧) سورة إبراهيم



قصة ماء زمزم:

بدأ إسماعيل يبكي من العطش. وتركته أمه وانطلقت تبحث عن ماء. راحت تمشي مسرعة حتى وصلت إلى جبل اسمه «الصفاء». فصعدت إليه وراحت تبحث بهما عن بئر أو إنسان أو قافلة. لم يكن هناك شيء. ونزلت مسرعة من الصفاء حتى إذا وصلت إلى الوادي راحت تسعى سعي الإنسان المجهد حتى جاوزت الوادي ووصلت إلى جبل «المروة». فصعدت إليه ونظرت لترى أحدا لكنها لم تر أحدا. وعادت الأم إلى طفلها فوجدته يبكي وقد اشتد عطشه. وأسهرت إلى الصفاء فوقفت عليه. وهزلت إلى المروة فنظرت من فوقه. وراحت تذهب وتجيء سبع مرات بين الجبلين الصغيرين. سبع مرات وهي تذهب وتعود. ولهذا يذهب الحجاج سبع مرات ويعودون بين الصفاء والمروة إحياء لذكرات أمهم الأولى ونبيهم العظيم إسماعيل. عادت هاجر بعد المرة السابعة وهي مجعدة متعبة تلهث. وجلست بجوار ابنها الذي كان صوته قد بح من البكاء والعطش. وفي هذه اللحظة الیائسة أدركتها رحمة الله. وضرب إسماعيل بقدمه الأرض وهو يبكي فانفجرت تحت قدمه بئر زمزم. وفار الماء من البئر. أنقذت حياتا الطفل والأم. راحت الأم تغرف بيدها وهي تشكر الله. وشربت وسقت طفلها وبدأت الحياة تدب في المنطقة. صدق ظننا حين قالت: لن نضيع ما دام الله معنا. وبدأت بعض القوافل تستقر في المنطقة. وجذب الماء الذي انفجر من بئر زمزم عدیدا من الناس. وبدأ العمران يبسط أجنحته على المكان.

قصة الحجر الأسود:

هو حجر لونه أسود مائل للحمرة موجود في الركن الجنوبي، يسار باب الكعبة المشرفة، يرتفع عن أرض المطاف بـ ١,١ متر، وهو مغروس داخل جوار الكعبة المشرفة. ويروى أنه نزل من الجنة أبيضاً ثم سودته ذنوب أهل الشرك، ويروى أن الحجر الأسود يرجع عهده إلى إبراهيم عليه السلام فعندما كان يبني وابنه إسماعيل يناوله الحجارة وصل إلى موضع الحجر الأسود فقال إبراهيم عليه السلام لأبنة إسماعيل آتيني بحجر أضعه ها هنا يكون للناس علماً يبتدون منه الطواف فذهب إسماعيل يطلب له حجراً ورجع وقد جاءه جبريل بالحجر الأسود، فقال إسماعيل يا أبتى من أين لك هذا؟ قال: جاءني به من لم يكن لي إلي حجر جاء به جبريل، وهو حينئذ يتلأأ من شدة البياض فأضاء نوره شرقاً وغرباً. ويروى أنه عندما وصل البناء بقريش إلى موضع الحجر الأسود اختلفوا في من يتشرف بوضع الحجر الأسود في مكانه، وكادوا أن يقتتلوا، فأشار عليهم أبو أمية الخزومي - وقد كان أكبرهم سناً - أن يحكموا أول داخل من باب الصفاء فوافقوا وكان أول الداخلين هو الرسول صلى الله عليه وسلم، وعندما راؤهُ قالوا: هذا محمد الأمين، رضينا به حكماً ورضي الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهم، فأمرهم أن يبسطوا ثوب فوضعه فيه، ثم أمر مثلي القبائل أن يأخذ كل مثل قبيلة بطرف من الثوب ودفعوه إلى مكان الحجر الأسود وعندما حاذوا مكانه رفعه الرسول صلى الله عليه وسلم بيديه الكرمتين فوضعه في مكانه. وبذلك حققت دماء قريش، وعادت الإلفة والمحبة بين رجال قريش، وقد كانت هذه الحادثة من أحد مظاهر الكمال المحمدي قبل البعثة النبوية الشريفة.

جبل عرفة:

هو جبل يقع على بعد ٢٠ كيلو متر شرقي مكة، تقام عنده أهم مناسك الحج، والتي تسمى بوقفه عرفة وذلك في يوم التاسع من شهر ذي الحجة. وتعد الوقفة بعرفة أهم مناسك الحج كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم (الحج عرفة)

شركة الفيصل للمعاملات المالية



إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



تميز معنا .. وشاركنا النجاح

* تنشيط التعامل في الأوراق المالية بسوق الخرطوم للأوراق

المالية أو أي أسواق تنشأ مستقبلاً في السودان.

* شراء وبيع الأوراق المالية (الوكالة بالعمولة).

* تسويق وترويج الأوراق المالية.

* إنشاء المحافظ المالية لصالحها أو بالإشتراك مع الآخرين.

* نشر الوعي المالي بمختلف الطرق وتشجيع الإدخارين

المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية.

عمارة الضيحاء الطابق الثالث

موبايل : +249 122986606

تلفاكس : +249 183764354

بريد إلكتروني : info@alfisal_sd.com



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (Sudan)
www.fibsudan.com

نحن الرواد

نحن نطلق بك عالياً

هاتف: 779736 - 778727 - 773736 - 183 773717 00249
إسوفت: FISBSDKH
بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com
الموقع: www.fibsudan.com

السودان-الخرطوم
مركز الفحاء التجاري-شارع علي عبد اللطيف
ص ب: ١٠١٤٣ - الخرطوم
فاكس: ٧٧١٧١٤ - ٧٨٠١٩٣ - ١٨٣ ٠٠٢٤٩